

هذا مجيب النداء الى شرح  
قطر النداء للعالم المحقق  
والإمام المدقق الشيخ  
الفاضل آغا خانى  
الله تعالى  
أمين

٢٢  
٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين  
الحمد لله الرفع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نجاه وقصده  
سحاب عفوه وغفرانه المغنى بواسع فضله من افتقر لوجوده واحسانه  
الفاعل لما يشاء فلامعاند له في فعله ولا مماثل له في شأنه والصلوة  
والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات  
والمعجزات الجمة ونصبه لتعيين احوال العباد وبيان احكامهم في الحل  
والحرمة ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب و  
الحكمة وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين به  
وخص من امن به فجعل له بدل الحسنة عشرة امثالها فما شمل جوده  
وما عمه فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة  
الابدية والامن من العذاب والعقوبة صلى الله عليه وعلى آله واصحابه  
المقربين لاوضع المسالك ائمة الهدى صلاة وسلاما دائمين عدد  
حبات الارض والسموات (بعد) فهذا شرح لطيف وضعت على المقدمة

الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر النداء وبيل الصدا للعالم المحقق  
والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعته وحاكمها  
ابن عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمه الله  
عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها مترجماً بكل ما قامح الايتان  
بدليل المسائل وتعليقها في الغالب جانباً فيه الايجاز المخلوط طاب  
الممل حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها  
وسميتها (مَجْمُوعُ النَّدَاءِ) الى شرح قطر النداء وبالله اعتمضم وعليه اتوكل  
واليه اضرع واتوسل ان يتفجع به طالبه وان يجعله خالصاً لوجهه  
الكريم وسبباً للفوز بجنت النعيم وان يبلغنى احسن الامل ويوفقنى  
في القول والعمل انه خير موفق ومعين لارب غيره ولا مأمول الاخيره  
(مُقَدِّمَةٌ) اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل  
ينبغي له ان يتصور اقل احقيقته بحد او رسمه ليكون على بصيرة في  
طلبه فان من ركب متن عمياً خبط خط عشواً وان يعرف موضوعة و  
هو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف  
غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فخذ  
هذا العلم الذي نحن بصدد علمه باصول يعرف بها احوال واخر الكلم  
اعراباً وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات  
الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان والاستعانة  
على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم  
لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث في كل علم عن  
احوال موضوعة بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة  
تبركاً باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملاً بقول النبي العظيم كل امر  
ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداءى اقطع (أَلْ كَلِمَةُ) بفتح الكاف  
وكسر اللام افصح من فتحها وكسرهما مع اسكان اللام فيهما وهي لغة فقال للجد  
المفيدة كقوله تعالى كَلَّا اِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَكَلِمَةٌ لِّلسَانِ الْعُلْيَا وَتَمَّتْ كَلِمَةُ

رَبِّكَ وهو من اطلاق الجزء مراد به الكل واصطلاحاً (قَوْلٌ) اى مقول حقيقة  
او تقدير استعمال المصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ  
الموضوع لعنى مفرد اكان او مركباً مفيداً كان او غير مفيد واللفظ ما يلتفظ  
به الانسان مهلاً كان او مستعملاً فالقول انحص منه لاختصاصه بالموضوع  
فكل قول لفظ ولا ينعكس بالمعنى اللغوى فخرج بالقول غيره كالرد والاربع  
وهو الخط والاشارة والعقد والنصب للمشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى  
وصح الاخراج به وان كان جنسها قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين  
فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول  
مع فصله الذى هو (مُفْرَدٌ) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد  
القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال  
معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه  
هى ذوات حروف الثلاثة التى هى ز ي د وكل منها لا يدل على معنى وليست  
اجزائه الزاى والياء والداى خلافاً لما فى الشرح بل هذه اسماء مسماها يا قسا  
اجزائه ومسميا قسا لا تدل على معنى ايقال لها حروف المباني وتطلق بازاء  
حروف المعاني التى هى قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن الجوزى  
شريف فى حاشيته على المحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء  
معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاجراج  
ابحاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وىاء النسب وقاء التانيث  
والفعلفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المصنف  
كغيره لعله لما جئ الىه الرضى من افعال ما هى فيه بكلماتان صارتا كالكلمة  
الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على اخره كالمركب المنجى واسقط ايضا  
من التعريف الموضوع المخرج للمهل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع  
لعنى لا غير ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واشتر  
القول على اللفظ لكونه جنساً قريباً بالنسبة الى اللفظ اذا اللفظ يصدق عليه  
وعلى غيره والقول هو الذى اطلق على غير اللفظ من الراى والاعتقاد بطريق

الأشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقريظة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد  
أولاً وقدم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعاً  
فقدم موضعاً ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلأنه أهم إذ به يقع التقابل  
والخطاب واللام في الكلمة كما قال الرضي لما هية الجنس من حيث هي من  
خير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة  
التاء في مقام التعريف التنبيه من قول الأمر على أن الكلمة لا تصدق  
على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لجموع زيد قائم  
مثلاً انه كلمة (وهي) بالاستقراء والقسمه العقلية ثلاثة **أَسْمٌ وَ  
فِعْلٌ وَحَرْفٌ** لا رابع لها لأن علماء هذا الفن تتبعوا القاطن العرب فلم  
يجدوا غيرها ولأن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها أو لا الثاني الحرف  
والأول إما أن يقترن باحد الأسمين الثلاثة أو لا الثاني الاسم والأول  
الفعل وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الجزئيات كما تقسام  
الحيوان إلى إنسان و فرس ومن جعلها أقساماً للكلام أو للكلم فهو من تقسيم  
الكل إلى اجزائه كما تقسام السكجيين إلى خل وعسل وعلامة الأول صدق  
اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم  
الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنده ولغير  
الحرف لعدم مضافيه ولكل من الأقسام الثلاثة علامات وكذاخذ وديعرف  
بها ويتميز بها عن قسميه وأثر التميز بالعلامة على الحد وإن كان الحد أضبط  
لاطراده وانعكاسه بخلافها إذ لا انعكاس تسهياً على المبتدئ فقال  
**قَامًا الإِسْمُ** وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الأسمين  
الثلاثة وضعاً **(فَيُعْرَفُ)** أي يتميز عن قسميه **(بِالْ)** المعرفة من  
أوله **(كَالرَّحْلِ)** أي المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا اريد غيرها قيدت  
فيقال ال الموصولة أو الزائدة واختصت به لأنها موضوعة للتعريف ووقع  
الابهام وإنما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال عليه كما  
مثل لأن كثيراً من الأسماء لا يدخلها ال كالمضمرات والذوات وأكثر الأسماء

ويجوز ان ياد بال ما هو امر من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل  
منهما من خواص الاسم ايضا وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما  
ويحصل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال البحر  
انه خطأ باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذوذ لكن  
الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبير  
من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام  
وتعبير غيره بأداة التعريف احسن من تعبيره بال لشموله لال واللام  
على قول من يراها وحدها هي المعرفة والام بدلها على لغة حمير كقول  
عليه الصلاة والسلام ليس من امير امصيام في مسفر (و) يعرف ايضا  
من آخره (بالتثوين) وهونون ثبتت لفظا لا خطأ استغناء عنها بتكرار  
الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق  
للإسم العربي المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء اشعارا ببقائه على اصلته  
بميت لم يشبه الحرف فيبقى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك  
(كرجل) ويجال الثاني تنوين التثنية وهو اللاحق لبعض الاسماء للبنية  
اشعارا بان المراد غير معين وهو معنى قوطم فرقا بين معرفتها ونكرتها  
ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه  
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء كسلمات سمى بذلك  
لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض  
وهو اللاحق لاذ وكل وبعض واى عوضا عن مضافهما اذا حذف نحو وانتم  
حينئذ وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اياتا تدعو او  
للجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذف تاءه كجوار وغواش فالتثوين فيهما  
عوض عن الباء المحذوفة على الصحيح واما التثوين اللاحق لروى البيت وهو  
الحرف الذي تعزى له القصيدة وللأعاريض المقناة والمصرعة فسميته  
تنويبا مجازا لاحقيقة لعدم اختصاصه بالاسم وجماعته ال وثبوته خطأ  
ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في القفة وتبعه ابنه في نكت

الحاجية والمصنف في الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد افاض ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام الثنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها	فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمتكرز	رثم او احك اضطرار غال وما همزا

و يعرف ايضا (بالحك بيت عنه) اى الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة (ككُتِبَ ضَرَبْتُ) بتثليثها بالحركات فانها اسم لائك قد حدثت عنها بالضرب ولكن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف عن الثانى بانه فعل وهل هذا الاتناقض قلت قال الرضى ليس المراد انهما فى هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملتا فيما وضعاه كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى اعتبروا فى الاسناد الى القول اسنادا للمعناه ليخرج ما اسند اليه ما للفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خير الى تسع فى قولهم تسع بالمعنى خير من ان تراه فقول (وَهُوَ) اى الاسم بعد التركيب (ضَرَبَانِ) اى نوعان احدهما (مُعَرَّبٌ) وهو الاصل فى الاسماء اى الغالب ولهذا قدم ويصعب متمكنا وكذا يمكن ان انصرف انما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغى الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال اعرب عن حاجته اذا بان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية عروبه اى حسنا واصطلاحا على القول بانه لفظى اثر ظاهرا ومقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة او ما نزل منزلته وعليه المصنف في الاوضح والشذور وعلى القول بانه معنوى تغييرا و آخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتأخرين

وهو ظاهر تعريفه للعرب بقوله (وهو مومل) اي الذم او شئ (بمتغير)   
هيئة (اخره) لفظا وتقديرا (بسبب العوامل) المختلفة اللغوية   
رفعا ونصبا او جرا الداخلة عليه لفظا وتقديرا وذلك كزيد   
وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للعرب قد دخل فيه التغير الحائث في   
الاوائل والواسط وخرج بقوله اخره تغير الاوائل والواسط والمراد بالآخر   
ما كان اخر حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد وقولنا لفظا وتقديرا   
اشارة الى ان المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديري   
وهو ما يقدر فيه ذلك كالفق وغلامي ومنه نحو القاضى رفعا وجرا وجمع   
المذكر السالم للمضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كسلى وكذا الاسماء الستة   
والجمع المذكور مطلقا والمثنى رفعا اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن نحو جاء   
ابو الحسن وسلمى القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد في حاشيته وغيره   
وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير اخره لاسبب ذلك بل بسبب غيرها   
كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة   
الى اخر للعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء   
تقدم كضربت زيدا ام تاخر كزيد اضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون   
العامل ملفوظا به كما هنا او مقذرا كما في بكر درهم اشتريت اذا التقدير بكر   
من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا وتقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر   
في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف   
ثم الاسم ولا يؤثر العامل اثنان في محل واحد ولا يجمع عاملان على معقول   
واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالفه مع المفعول في النوع   
فان كانا من نوع واحد فلشابهة العامل ما لا يكون من نوع المفعول والصحيح   
في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع   
و الثاني (مبني وهو) ما كان (بجلا فوم) اي للعرب اى ما لم يتغير   
اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو يضده لكان اولى لان   
الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود



والفصك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها  
الثبوت واصطلاحا على القول بأنه لفظي ما جمع به لالبيان مقتضى العامل من  
شبه الأعراب وحركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية أو اتباعا أو  
نقلا أو تخلصا من سكونيين وعلى القول بأنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة  
واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف في شرح الشذور وظاهرها  
المتن تقتضيه وإنما بفي الاسم إذا شبه الحرف شيئا قويا يدنيه منه في  
الوضع أو المعنى أو الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الأعراب استحب  
لأنه الأصل في الاسم وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بفي الاسم  
لمشابهته له لعدم مقتضى لأعرابه إذ لا تتقوره المعاني حتى يعرب لبيان  
ما يريد منها. تنبيهه اختلف في الأسماء قبل التركيب فقبل مبنية لوجود  
الشبه الإهالي فيها لأنها الأعملة والأعمولة واختاره ابن مالك وقيل  
معربة حكما وقيل موقوفة لعدم مقتضى للأعراب وسبب البناء وهذا  
هو المثبت للواسطة وإعلان المبني على أربعة أقسام مبني على الكسر ومبني  
على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركة  
جريا على العادة في تقديمها وإن كان الأنسب تقديم السكون لإصالته  
في البناء وخص الكسر بالتقديم لأنه الأصل في تحريك البناء وإليه أشار  
في المثال في قوله كهؤلاء في لزوم الكسر في الأحوال الثلاثة وهو من  
أسماء الإشارة والمافية للتبنييه وكلها مبنية الأذنين وقين على قول لقمنها  
معنى الإشارة فإنه من معاني الحروف وإن لم يوضع له حرف يؤدي به كما  
وضع للتمني والترجي وإنما كان موجبا للبناء لأن حق الاسم أن يدل على معنى  
في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبها الحرف  
في ذلك إذا دلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف وبني على الكسر  
للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك وإتي بكاف التشبيح  
حرف العطف في قوله وكذلك هذا وأمس في لغة الحجاز  
للإشارة إلى أن اللبني على الكسر نوعان متفق على بناؤه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه

ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال يفتح اوله  
 على الموث كويار اسم لقبيلة وظنار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسجاج  
 بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنون على  
 الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

• اذا قالت حذام فصذقوها فان القول ما قالت حذام

واكثر في تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره  
 اعراب ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب  
 ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيويه والعلوية والثانث  
 المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد  
 سبب غيره وقد امكن اعتبار الثانث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع  
 الاعشى بين اللغتين القيمييتين في قول

ومر وهسر على وبار فلكت جصرة وبار

فبني وبار اول على الكسر واعرب الثاني واما امس فاهل الحجاز يبنون على الكسر  
 مطلقا اذ اريد به معين ولم يرضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يرضف وعلته  
 بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف ويؤيد على الحركة ليعلم ان له اصلا في  
 الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما بنو  
 تميم فمنهم من اعرب به اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس  
 واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط  
 من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت الجرد المراد  
 به معين ظرفا فبني اجماعا كذا في الاوضح و اشار الى القسم الثاني بقوله و

كاحد عشر واخواته من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة  
 في المذكور وتانيتهما في الموث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم الفتح

في الاحوال الثلاثة وكلها مبنيية على الفتح صدر او عجزا اما الاول فلافتقاره  
 الى الثاني وقيل لتزويله منزلة صدر الاسم واما الثاني فلتضمنه معوض  
 العطف الى الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشر قد حذف الواو قصد الرفع

الاصح

الأسمين وجعلها اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مرو كانت فتحة  
 قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وإنما لم يخرج الأسمان في نحو لا رجل و  
 امرأة لأن الأحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل  
 وامرأة ولما اثناعشر واثناعشرة فلا يبيح الصدر منهما الوقوع الجز فيهما  
 موقع النون فكما ان الاعراب ثابت مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك  
 المصنف استثناءه احالة على ما سياتي من انه يعرب اعراب المثنى وبني الجز  
 فيهما التضمنه مع حرف العطف و اشار الى الثالث بقوله وكقبل وبعد  
 واخواتها كالجهاات الست وحسب واقل ودون في لزوم والضم  
 بشرط اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه  
 دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبع اى من قبل  
 الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبني ذلك بخلاف  
 ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف ونوى ثبوت لفظه  
 ومن قبل نادى كل على قرابة فاعطفت مولا عليه العواطف  
 او حذف ولم ينو شئ اصلا كقوله  
 فاعطى الشراب وكنت قبلا اكا داغص بالماء الفرات  
 فانهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على  
 الظرفية او خفضا بمن لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مواعاة للاضافة  
 وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة  
 نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعرابا في الاحوال الثلاثة  
 لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنياء عند  
 وجود الشرط المذكور وشابهتهما الحرف من حيث تضمنتهما معنى الاضافة الذي  
 هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالوجود والافتقار والتوغل في الابهام  
 وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستثناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنياء على  
 الحركة لما مرو كانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف  
 المضاف اليه مع ان معناه مقصودا وليكمل لها جميع الحركات لانهما في حال

الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان او متخالف حركة بنا فها حركة اعرابها  
 ومثلها في جميع ما قد ساء اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه  
 الظروف غايات لصيورها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسط  
 قنبيه الحق هذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد  
 لا وليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اى ليس المقبوض غيرها فأنصر  
 اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم  
 لمشاركة لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس  
 يقتضى ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذوذ  
 وقال في المعنى وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او  
 بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نضر عليه الزمخشري في المفصل  
 وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون و  
 قد سمع وقوع غير بعد لا انشدا بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله  
 جوابا به تجوا اعتماد فويربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل  
 فيعمل به من غير توقف فواقف في المعنى وشرح الشذوذ ولا يغتريه وأشار  
 الى الرابع بقوله **وكن وكم في لزوم السكون** في الاحوال الثلاثة ولا  
 فرق في من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة  
 ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير  
 وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية  
 او استفهامية وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم  
 في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخير السكون  
 يوهونه خلافا لاصل اشار الى رفع ذلك التوهم بقوله **وهو اصل البناء**  
 لثقله وثقل البناء واستصحاب الاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الاسباب  
 كاللقاء الساكنين في نحو اس وكون الكلمة على حرف واحد ك بعض المضمرات  
 وكونها عرضة لان يبتدء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكين كقول  
 وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع في وقوعه صفة موصولة وشرطا

وخبر او حال او من اجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلام الثلاث كهل  
 وقمر وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل  
 ايضا في الكلام الثلاث كسوف وقام واين ولما كان الكسر والضم ثقيلين لاختصاص  
 بالحرف والاسم لخفضهما دون الفعل لثقله واما الفعل وهو ما دل على  
 معنى في نفسه وافترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا فتلاثة اقسام  
 عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاختصاص باسقاط الامر بناء  
 على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلاه الامر مقدرة وانتصر لهم  
 المصنف في المعنى وقواه وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك  
 لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار او مقارن له او  
 متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وقال ابن  
 النجاشي الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا  
 وما بين ذلك وقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله . ولكنني عن علم ما في غد عسى  
 ماض وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمى ماضيا باعتبار  
 زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق  
 على بناؤه ولان علامته مفردة وقد مهما على المضارع لانها قد يكونان مجزئين  
 والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن الجرد وعكس في الاوضح تقدم  
 المضارع لانه لما شابه الاسم قوي وشرف واخر الماضي لتاخره في الوجود لانه  
 مسبق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر ويعرف اي  
 عن قسميه بتاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث فاعله وتلقاه  
 متصرفا كان او جامدا لا فعل التعجب وجبذا في المدح وافعال الاستثناء و  
 كفي في قولهم كفي بكذا ولا يقدح ذلك في كونها افعالا ماضية لان العربية التزمت  
 تذكير فاعلها وانما اختلفت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء  
 الاسماء ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة  
 بالذات فلا يضر تحريكها عارض كان يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت

امرأة العزيز وتضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادى ولا اعتداد  
 بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها  
 تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة  
 اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لاجول ولا قوة  
 واما قولهم ربت وثمرت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على  
 اطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ  
 والمصنف وان اطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو للتباد  
 عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال **وبناؤه على**  
**الفتح** لفظا وتقديرا ثلاثيا كان ارباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد  
 على ذلك ويبقى على الحركة لمشابهة المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه  
 وخص بالفتحة طلبا للتحفة الا اذا كان **مع واو الجماعة فيضم**  
**اخره كضربوا** لمناسبة الواو واما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال معروفة  
**او كان مع الضمير المرقوع المتحرك فيسكن** اخره تسكين  
**بناء كضربت** بتثنية التاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلية  
 الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن  
 غير الواو ففي هاتين الحالتين يبقى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله  
 عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت  
 وضربوا فالسكون والضم عارضان او جبهما ما مر وعليه المصنف في الاوضح  
 وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبنى على الضم وليس  
 كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر  
 وقد مر ذلك تأمل **ومنه اى من الماضي فعم وبئس** لقبولهما التاء  
 المذكورة ففي الحديث من توطأ يوم الجمعة فيها ونمت وفيه ايضا واعوذ بك  
 من الخيانة فانها بثت البطانة و **كذا عسى وليس** لقبولهما التاء  
 ايضا نحو عست هندا ان تغلج وليست مفلحة ولا تصالهما بضمائر الرفع نحو  
 ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة

بالفعلية انما هو على القول الاصح اى الصحيح وقيل ان نعم وبش  
 اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بشر العير  
 واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف اى بمقول فيه نعم الولد وعلى غير مقول  
 فيه بشر العير وسيأتي الكلام في باب الفاعل على اعراب مرفوعهما على هذا  
 القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاوّل حرف ترجح كعمل والثاني حرف نفى  
 كما النافية لعدم دلالة على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوفرة  
 على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاقل ولو سلم فعدم دلالة على الحدث  
 والزمان عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو  
 لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور  
 اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لما يشابهة بينهما كالمضارع و اشار الى  
 القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله وامر وهو مستقبل ابدأ المقصود  
 به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل ويعرف اى يتميز عن قسميه  
 بدلالة على الطلب اى بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو  
 لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه نفي بواسطة حرف النهي  
 الذى هو طلب الترك ولا بد مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة  
 نحو كل واشربى وقوى عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء  
 الفاعلة وهى اسم مضمرة عند سيبويه والجمهور فلودلت كلمة على الطلب  
 ولم تقبل الياء او النون فهى اسم فعل كترال او مصدر كضربا زيدا او حرف  
 نحو كلا بمعنى انتة او قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو  
 ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على  
 صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون فى الاسم  
 والفعل والحرف نحو مري اخى فاكرمى وما فرغ من تمييزه شرع فى بيان  
 حكمه فقال وبنائه على السكون اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بضمير  
 تشنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب وانطلق واستخرج  
 اذ مضارع يحجز بالسكون الا المعتل وهو ما اخره واوا والف واوياء

فعلى حذف آخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما  
 تقدم او فون النسوة كاخز واخش وارم اذ مضارع يجزم بحذف  
 آخره فاغز مبتنى على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء  
 لان مضارعها مثلها و الا نحو قوموا بما اتصل به ضمير الجماعة و نحو قومي  
 بما اتصل به ياء المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه اذ مضارع المتصل  
 به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزو  
 واغزوا واغزى وان اتصل بالمعتل نون النسوة بقی على السكون نحو  
 اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن و  
 اقعدن واعلان المصنف لوقال كما في الاوضح و بناؤه على ما يجزم به مضارع  
 لكان احسن لكن لما ذكر ان لماضي ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالانصيص ان  
 للامر كذلك ومنه اي من فعل الامر هلم في لغة بني تميم  
 المحققين بها الضمائر بحسب من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلم يا هند  
 وهلم يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلمن يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم  
 اسم فعل لان طريقة واحدة لا يختلف بحسب من اسند اليه وبلغتهم جاء  
 التثنية نحو قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوافهم هلم الينا و كذا هات  
 بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكورين فيضم نحو هاتوا وتعالى  
 بفتح اللام لاغير في الاصح اي الصحيح لدلالة ما على الطلب وقبولها مع ذلك  
 ياء المخاطبة كما في وتعالى فاذا امرت بهما مذكرا كان بناؤها على حذف حرف  
 العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤها  
 على حذف النون فتقول هاتي وتعالى كارمي واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم  
 به مضارعه وقيل انها اسم فاعلين و اشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع  
 وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقضى حاضر اكان او مستقبلا وسمى  
 مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهة الاسم في ان كلامها يطرء  
 عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة وقضية ذلك



الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها  
 الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشدا احتياجا الى  
 الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع وما قيل من  
 ان العلة في التسمية مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء  
 والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل  
**ويعرف** اي يميز عن قسميه بلم اي بدخولها عليه نحو لم يولد ولم  
 يولد ومما يميز به ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام  
 اولا الطليبتين وانما اقتصر المصنف على لم كما بن مالك في الفيتة لانها  
 امتزاجا بالفعل بتغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه قاله الرضه  
**واقنتاحه** بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون  
**بحرف واحد** زائد من احرف تأيت اي بعدت او انيت  
 اي ادركت نحو قولك **نقوم واقوم ويقوم زيد وتقوم**  
 يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في اول الماضي وانما  
 ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي ومن النجاة من جعل افتتاحه  
 باحدها من علامته ايضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اولى  
 من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه والاتصالها به وللتنصيص على جميع امثله  
 بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهزرة ان  
 تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم ومن معه او للمعظم نفسه  
 ولو ادعاء وفي النياء ان تكون للغائب المذكور مطلقا او لجمع الغائبات وفي التأ  
 ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او للغائبتين ولهذا يظهر ان التعبير  
 بانيت انصب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت والحكم الذي اشرفنا  
 اليه فيما سره قوله **ويضم اوله** اي المضارع اي الحرف المفتوح به ان  
 كان ماضيه **وباعيا** سواء كان كل حروفه اصولا **كيدحج**  
 اذ ماضيه دحج ام بعضها زائد كيب **ويكرم** اذ ماضيه ما جاب و  
 اكرم والهزرة فيها زائدة لان وزنها افضل **ويفتح اوله** في غيره اي

غير المضارع الذي ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا كضرب اذ  
 ماضيه ضرب ولا يكون الاصلى الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق  
**وليستخرج** اذ ماضيها انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الجماع  
 نحو خصم وقتل بالتشديد فان اصلهما اخضم واقتل اذ نمت للتاء فيما بعدها  
 وحذفت الهزرة ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو لخال  
 فان الهزرة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهزرة فيهما  
 مضمومة مع ان ماضيها وهو اراق واسطاع ليس برباعى وقد يقال بانها  
 من الشواذ فلا استثناء او ان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس  
 فكأنهما على اربعة احرف نقديرا وليسكن آخره تسكين بناء على الاصح  
 ان كان **مع نون النسوة نحو** والمطلقات **يترقصن** والآن **يعفون**  
 وبني الفعل مع ارجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى  
 لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تثقل الا بالفعل وبقي على السكون لانه الاصل  
 في البناء كما مر وحمل على الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن  
 اولن يضربن لم يوثق به لفظا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال  
 وما ناصب للفعل وجانم له ولا حكم للاعراب فيه ينشهد  
 ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة  
 لانون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولا م الكلمة محذوفة  
 والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله يعفون بواوين او لاهما  
 لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت لظمة فالتقى ساكنان  
 فحذفت الواو الاولى فبقى يعفون على وزن يعفون وخصت بالحذف لانها جزم  
 كلمة ولانها آخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا  
 لام الكلمة في نحو فاض وغازدون الثوبين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه  
 اخرجى به لعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله  
 ويخرجن من دارين بجر الحفائب فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ولصدق عموم  
 قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك **ويفتح** آخره فتحة بناء ان كان

**مع نون التوكيد** خفيفة كانت او ثقيلة المباشرة وهو المتصل  
 به من غير حاجز لفظا او تقديرا هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن  
 مالك وطائفة وعللة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر يدليل انه  
 لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء  
 كشيء واحد ومعنى مباشره قاله تقديرا ان لا ينوي هناك فاصل وذهب  
 قوم الى البناء مطلقا لان النون لما حقت اكدت فيه الفعلية وردتة الاصله  
 من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة  
 بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون  
 مباشرة نحو **لينبذن** بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتي  
 ويعرب احوال مضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عرى  
 عن النونين نحو **يقوم زيد** وما اذا لم يتباشره نون التوكيد لفظا او  
 تقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسي كان او  
 مقدرا فالاول نحو **ولا تدبعان** اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان  
 بتخفيف نون الرفع فدخل الجانم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى  
 ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف لثلايلتبس بفعل الواحد  
 ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون الثنية الواقعة  
 بعد الالف و**لنبلون** مضارع بلى بيلومبني للجهول مسند لجماعة  
 الذكور اصله قبل التوكيد لنبلون بواوين او لاهما لام الكلمة تحرك حرف  
 العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو الفاء ثم حذف لالتقاء الساكنين فصارت لنبلون  
 ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونان فحذفت نون الرفع لاستئصال توالي  
 الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب فاعل والنون المدغمة وتعدر  
 حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف  
 فصارت لنبلون على وزن تفعون فاما ترتيب اصله قبل التوكيد ترايين  
 نقلت حركة الهضرة الى ما قبلها ثم حذفت الهضرة فصارت تيين بنفتح الراء وكسر  
 الياء الاولى واسكان الثانية فحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء ثم

حذفت الالتقاء الساكنين فصارت ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم  
 أكد بالنون الثقيلة فالنقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء  
 بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصارت ترين على وزن تفين والثاني  
 نحو **ولا يصدك** أصله قبل التوكيد يصد ونك فدخل الجازم  
 فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالنقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت  
 الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله في الشرح أصله قبل دخول  
 الجازم يصد ونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع انما ياتي على شذوذاً  
 وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل في هذه  
 الامثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظاً اذا اعراب فيها ظاهراً وهو يحذف  
 النون للجازم فواقع في الاوضح من انه معرب في الاول والثالث تقديره  
 كالثاني وهو لتبلون سهو وانما المرين فيها على الاصح لانثناء تركبه لانضم  
 لايركون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد والضابط في ذلك ان ما كان  
 من المضارع رفعه بالضمة اذا أكد بالنون يبقى على الفتح وما كان رفعه بثبات  
 النون اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظاً او تقديره بالعدم مباشره قاله و  
 انما يبقى مع عدم مباشره قاله في نحو هل تضربان يا هندات لوجود المقترض  
 لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل  
 فيه **واما الحرف** وهو ما دل على معنى في غيره فقط فيعرف اى  
 يتميز عن قسميه بان لا يقبل شيئاً من علامات الاسم  
 المتقدمة ولا غيرها ولا شيئاً من علامات الفعل المتقدمة ولا  
 غيرها فينبذ يمتنع كونه واحداً منهما فيتعين كونه جرفاً اذا اخرج عن ذلك  
 كما دل عليه الاستقراء نحو هل من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين  
 الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل ما اذا كان فتنخص بالفعل فلا  
 مناقاة حينئذ بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب  
 النصب اذا وقع الاسم بعد ما ينخص بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضوي و  
 غيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد منحصة بالفعل

فكذا هل لكنهما تطلعت على همزة الاستفهام انطخت وتبعتها عن قد في اختصها  
بالفعل فاختصت به فيما اذا كانت في جيزها لانها اذا راتة في جيزها تذكرت  
عهودا بالحى وحت الى الالف للمالوف وعانقتة ولم ترض بافتراق الاسم بينهما  
واذا الم تره في جيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من حروف العطف معناها  
الاضراب و الحرف ليس منه مهما لعود الضمير عليه في نحو مهما  
تأتنا به من آية والضمير لا يعود الى اعلى الاسماء وقيل انه حرف و لا اذما  
بل هو ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقرا قم فمعناه متى تقرا قم ويبدل على  
اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشئ على ما كان عليه  
وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في المثال ان تقرا قم وهو الاصح  
كما في الاوضح واجيب عما تقدم ان اذ قد سلب منها معناها الاصل بعد دخول  
ما بدليل انها كانت للماضى فصارت للقبول واستعملت مع ما الزائدة  
استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم  
من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضع  
للحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معنادا الى الماضى ولم  
تخرج لفظه عن كونه مضارعا بل منه ما المصدرية وهى المسبوكة  
مع ما بعد ها بالمصدر نحو ودا ما عنتم اى عنتم وقيل انها اسم ولما  
الرابطة اى لوجود شئ بشئ وهى عند سيويو بحرف وجود لوجود  
وقيل انها ظرف وقال ابن جنى بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ فيه معنى  
الشرط واستظهره المصنف فى المعنى وعله بانها مختصة بالماضى والاضافة  
الى الجمل كما هو شان اذ و عليه فعاملها جواها ورد بانها اجيدت بما النافية  
واذا النجائية وما بعد هما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهما ان لما النافية  
حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية و  
على الماضى لفظ الامعنى كما صرح به فى المعنى والحكم على محها واذا ما بالاسمية وعل  
ما ولما بالحرفية انما هو على الاصح من القولين فيها وقد مر ان الاصح فى  
اذما انها حرف فقوله على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما حكاها من الخلاف

في ما المصدرية حكاة غيره وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها وورد على من  
 نقل فيها خلافا قال في المغنق والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابوبكر  
 باسميتها واعلم ان الحروف ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال  
 بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص بهما ولكنه يعمل  
 كالاحرف المشبهة بليس الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجركفي او النصب  
 والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس  
 ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كالم والنصب كلن السادس ما يختص بالافعال  
 ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **وجميع الحروف مبنية** باجماع  
 لاحظ لها في الاعراب لافعالا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية  
 ما تحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو على  
 الفتح كان وليت وما هو على الكسر كالم الجروياته وما هو على الضم كمنذ في لغة  
 من جربها وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون لما سر فاجاء شئ مما الاصل  
 فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لحيثه على اصله ثم ان جاء مبنيا  
 على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة سئل  
 عنه سواء ان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل  
 فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم يفي او على حركة  
 سئل عنه ثلاثة اسئلة لم يفي ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا  
**والكلام** لغة عبارة عن القول وما كان سكتيا بنفسه كذا في القاموس  
 واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالمخلاق بمعنى الخلق وهو في الاصل مصدر بمعنى  
 الرمي ثم خص بالرمي من الغم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول و  
 قدم تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لكان اولى لما مر وخرج به  
 ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما  
 اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر **دفعيل** او دال على معنى  
 يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر لان الفائدة حيث  
 وقعت قيما للفظ والقول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة

التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم ويخرج به ما لا فائدة فيه كالتركيب  
 الاضافي والمرجي والاسنادي المسمى به كبرق نحوه ودخل فيه ما لا يبطل  
 معناه كالسما فوقنا والارض تحثنا الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى  
 كلاما وعليه جرى بعضهم واقتضاه هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن  
 عن ذكر المركب ان المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم  
 في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فانه عار من القصد وجرى عليه في  
 المعنى والشذوذ واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان و  
 تبعهم المصنف هنا في الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره  
 من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعي ان يكون  
 قاصدا لما تكلم به فغير مسلم له سلم فيكون قولها في المعنى وغيره مقصود  
 مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ  
 والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه  
 على المفرد والافادة بصدقهما على الاشارة والصور التي يتألف منها الكلام  
 ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربع اسماء  
 جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو خبران احتمل الصدق والكذب  
 والافانشاء والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه **واقول اتلافه**  
 عند النخاة خبرا كان او انشاء **من اسمين** حقيقة كما زيد او حكما  
**كزيد قائم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل  
 انه لا يبرز مع التثنية او الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل  
 ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتا مثل **او من فعل**  
**واسم كقام زيد** ونعم العبد ولا يشترط في جزى الكلام ان يلفظ بهما  
 معا كما مثل بل قد يلفظ باحد هادون الامر كما ستتم وقد لا يلفظ بهما كالمقد  
 بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذا الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح  
 والتأليف وقوع الالف بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة  
 الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي **فصل**

عقد لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغز واصطلاحا  
 وانواع الاعراب الذي هو جنس لها عند الفحاة اربعة بالاستقراء  
 وهي رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وكلاهما يوجد  
 في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو زيد يقوم  
 والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وجر بحركة او حرف ولا يوجد  
 الا في اسم لثقلته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون  
 الا اسما نحو مرتت بزيد فزيد في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به  
 وجرم بسكون او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم  
 يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجزم في الاسم لما فاتته من المشاركة  
 فيه فيحصل لكل من صنف المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به  
 لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه  
 كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزمه التقوية ساكن الحرف  
 المجزوم والثنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير  
 المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب  
 لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل به الاصل  
 فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجرا لاخصاصه بالاشرف وكون الحركات  
 انواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب  
 لانه اختلف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الانقلاب  
 المعبر بها بعضهم لان الاعراب عند لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق على  
 ما لقب به كأن يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حمل  
 الاخص على الاعم ولهذا النوع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة  
 عنها اشار الى الاول بقوله فيرفع اي المرفوع من اسم وفعل بضممة  
 وينصب اي المنصوب منهما بفتحة ويجزم اي المجزوم من اسم  
 بالسرة ويجزم اي المجزوم من فعل بحذف حركة فالضمة علم  
 وسماه الرفع وكذا الباقي بقدم امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات



والسكون اصل للاعراب بالحروف والمحذف اذ لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما  
 وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة ابواب اعربت بغير ما  
 ذكر وتسمى ابواب النياحة لان الاعراب الواقعة فيها نائب عن الاصل ووجه  
 انحصارها في سبعة ان النائب فيها ما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة  
 وباب المثني وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف  
 وتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذفه عن حركة او سكون وهو  
 باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل  
 وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والفرد سابق على المثني والجمع واتبعه  
 بالمثني لكونه يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر  
 ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصفحة  
 اخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة  
 كما في التسهيل والتذوي لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة  
 فكان ينبغي ان يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما  
 يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذ انقضى هذا بقوله **الا الاسماء**  
**الستة** وما عطف عليها من المثني وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء  
 مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل **وهي ابوه و**  
**اخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال** اى صناعه وبعضهم  
 عدّها خمسة بنقص الهن منكر اجواز تامه كما سيأتي والاسماء الستة علم  
 بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادة والعشرة بالنسبة الى الصحابة  
 رضي الله عنهم وان اطلقت على غيرها فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او  
 اخا وغيرهما ولهذا انت الضمير وقد يطلق على اقارب الزوج والهن اسم يكنى  
 به عن اسماء الاجناس وقيل مختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة  
 ومثل ذومال اى المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو والمضافة الى علم نحو انا الله  
 ذويكث او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذهب بذى تسلم فلو  
 قال كما في العمدة وذو المعرب لكان احسن والتقيد بالمعرب لاخراج ذو الطائفة

فان المشهور بناؤها وقد تعرب فحري بحري ذى المعرب كما قاله ابن مالك  
 فالاسماء حينئذ سبعة **فترفع بالواو** نياية عن الضمة نحو وابونا  
 شيخ كبير **وتنصب بالالف** نياية عن الفتحة نحو ان ابانا الفوضلال  
 مبين **وتجر بالياء** نياية عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم ولاعرايها  
 بهذه الاحرف شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب  
 المثني وذلك الجمع وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان  
 تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقدير اقولها خالط من سلمى خياشيم وفا  
 اى خياشيمها وفاها فواضيفت الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة  
 وكلها تنضاف الى الياء الا ذوا وان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت  
 معربة بالحركات نبه عليه ابن الصانع والهورى وغيرهما وهو مستغنى عن  
 باشرط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن  
 التصريح بذكرها فيها النطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذومعنى صاحب  
 وفوبا الخلو من الميم فان لم تخل منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه  
 ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصو لك تثليث فانه قصر  
 ونقصا وانبا على الميمه فهذه عشر لغات اقصها فتح فانه منقوصا واقتصر في  
 التسهيا على تسع وانما اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن  
 الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبدال المثني  
 والجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاخترنا هذه الاسماء وجعلنا  
 معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى  
 وهو الحرف وخصوصا هذه الاسماء لمشابهتها المثني والجموع في ان اخرها حرف علة  
 يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كاللاخ والاب ثلاثين و  
 خصوصا ما ذكر بحال اضافة التظهير تلك اللام الزائدة فنقوى المشابهة وفضلت  
 على المثني والجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها  
 معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زائد على الكلمة  
 فيؤدى الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانته

لاخذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثني  
 والمجوع من نفسهما وهو علامة التشنية والجمع وقيل لها معرفة بحركات مقددة  
 على احرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فعا وجرا وهو <sup>هـ</sup> <sup>بـ</sup>  
 الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب  
 ان يكون بحركات ظاهرة او مقدررة فاذا امكن التقدير مع وجود النظر  
 لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول برآده ثم  
 تعقبه **والافصح استعمال هن** مضافا كغدا اي منقوصا  
 معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذف لامه احتياطا وجعل  
 الاعراب على عينه فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من  
 تغزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بـفن ابية ولا تكنوا واعلان لغة النقص  
 مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان  
 يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذف لامها في الافراد وجعل الاعراب  
 على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قاله في شرح  
 الشذور وفي كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك  
 ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الغراء ولا الزجاجي فادعيا ان  
 المعرب بالحروف خمسة اسماء لاستتة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء  
 ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته هن قال ابن مالك  
 ومن لم ينبه على قلته فليس مصيب وان حطى من الفضل باو فر نصيب و  
 لا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الآخر وجعل ما قبله  
 آخر او لا يختص بالهن بل يجوز نقله في الاب والافخ والحج ومنه قوله  
 بابه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه ابيه فما ظلم  
 وحكى بوزيد جاءني اخك والغراء هذا حك فدل على انه لغة لا ضرورة  
 ويجوز في الاب وتالييه القصر ايضا وهو التزام الالف مطلقا في آخرها وهو  
 اشهر فيها من النقص كقوله ان اباها و ابا اباها وقول بعضهم مكره اخاك  
 لا بطل وحكى الاصمعي انه يقال للمرأة حجة و الا. المثني وهو ما دل

على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيد ان اصله زيد وزيد فعد لواعنه  
 كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل  
 اشتراطهم في التشية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع  
 لشموله نحو العمودين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد والاعراض  
 وعدم التركيب والتكبير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وجود ثان له في الخارج  
 وان لا يستغنى بثنائية غيره عن ثنئيته فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع  
 حينئذ بالالف نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مشفوح حقيقة  
 و الا جمع المذكر السالم بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل  
 انهاء الكلام على المثني لجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على  
 الاختصار وتفنننا في العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرد  
 ويشترط فيه ما اشترط في المثني وزيادة على ذلك ان يكون مفرد علم المذكر  
 عاقل خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة عليين او صفة لمذكر عاقل  
 خالية من تاء التأنيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل  
 وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحوه ولا نحو حائض وسابق وعلامة  
 وجمع وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع حينئذ  
 كل من الاسم وقلبك الصفة بالواو المضموم ما قبلها ولو تقدير انيابة عن  
 الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وشار الى ما اشتركا فيه بقوله ويجزان  
 وينصبان بالياء المكسور ما قبلها ولو تقدير المفتوح ما بعد هاء في  
 الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا  
 للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما بافضلة مستغنى عنه بخلاف  
 الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء ان تكون للجراد  
 علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء واخص المثني في الرفع بالالف والجمع  
 فيه بالواو لان المثني اكثر دورا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة  
 بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقل في القليل ليكثر في كلامهم  
 ما يستحقون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد

علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة او افراد فرارا من النقاء الساكنين  
 بالحركة الاصلية في ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها  
 لان الالف لا يكون قبلها الافتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو و  
 كسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليس لما من  
 التغيير والانتقال وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لدفع توهم اضافة او  
 افراد هربا من النقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ لان قبلها في الرفع  
 واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو وضمت وكسرت لثقل  
 اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعرب بالبحر وف طلبا للشناسب  
 من حيث انها كالفرع بالنسبة للمفرد لكونها بن زيادة عليه فالاعراب بالحر  
 فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا او معتلا  
 جارا يجره او منقوصا او مهبوزا غير ممدود او ممدودا هزته اصلية لثقل  
 العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورتب الياء المنقوص واما المقصور فالفه  
 ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او محمولة الاصل او اصلية واميلت  
 قلبت ياء والافوا ووحكمه اذا جمع كما اذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا  
 يستثنى الا المقصور والمنقوص فان اخرهما يحذف لالنقاء الساكنين ثم يفتح ما  
 قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر  
 في غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثني والجمع الفاظ شابهت هما في الدلالة  
 على معناهما وان لم تكن منهما فقدما اعتبر فيهما من الشروط منها فالحق بالمثنى  
 هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط **و** هما **كلا** و**كلتا** ولا ينفكان عن  
 الاضافة الى ظاهرا ومضمر والشرط في الحاقهما كونهما مع **المضمر** فيثني  
 يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء **كالمثني** لانها في الاثني اذا  
 اضيفا الى ضمير غائب كاناتا بعين للمثنى تاكيد له كجاء الزيدان كلاهما فجعل  
 موافقين لمتبعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب  
 بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهرا فلهما لا يجريان على المثني اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل  
 اعرابهما بحركات مقدرة على الاخر كالمقصور نظر الى افراد اللفظ كقوله تعالى

كلتا الجنتين أنتت اكلها وما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات  
والإضافة الى المضمر فرعا عن الإضافة الى المظهر جعل الفرع الفرع والاصل الاصل  
ولفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله وكذا اثنتان واثنان مطلقا اى  
سواء اضيفا الى ظاهر او الى مضمر لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان  
لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه **وان**  
**وكبا** مع العشرة كجاء في ثنا عشر واثنا عشرة وكلامه يوهم جواز إضافة لهما  
الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء  
الرجلان اثناهما او المرأتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نعر في الاثنين  
فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه شبه عليه في شرح المعنى  
**تنبه** لم يذكر فيها الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه كزبدان عليا  
فكان الاولى ذكره كما ذكر فيها الحق بالجمع الا لقي ما سمي به منه فيرفع بالالف و  
يجري وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف  
للعلية وزيادة الف والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسرة كقوله  
الايادي ارحم بالسبعان و الملحق بالجمع المذكور السالم في اعرابه اربعة  
انواع احدها اسماء جمع وهي ما لا واحد لها من لفظها فمنها **اولوا**  
بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو ونحو ولاياتل  
اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤقوا اولى القرى ونحو ان في ذلك لعبرة  
لاولى الالباب **وعشرون** اسم جمع وليس مفردة عشرة والاجاز  
اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجب  
ان يقال عشرون بفتح العين والشين **واخواته** وهي من ثلاثين الى  
تسعين بادخال الغاية **وعالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم لا يجمع له  
لاختصاصه بمن يعقل والعالم علم فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من  
مفردة ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم  
الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه  
وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم جنس ليس

بعلم ولاصفة و الثاني جمع لم تستوف تصحيح الشروط منها اهلون  
 جمع اهل و **وابلون** جمع وابل وهو المطر الغزير لانها ليساعلمين  
 ولاصفتين و الثالث جمع تكسيروهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها  
 منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه وما  
 يورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من يفي سدوس خطيب فوق اعواد منبر

و**سنون** بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واواؤها لقولهم  
 في الجمع سنوات اوسنات ولجى الفعل على سائيت وساهت واصل  
 سائيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة احرف و

**بابه** وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذف لامه وعض عنها هاء التانيث  
 ولم يكسر كعزة وعزيرين وعضة وعضين بخلاف نحو تمره لعدم الحذف ونحو  
 عدة وزنة لان الحذف والفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشد ابون

واخون ونحو اسم وبتت لان العوض غير الها ونحو شاة وشفة لتكسيروها  
 على شياه وشفاه و**يتون** جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامز ابون  
 كما يقال في المثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنية لعله تصريفية ادت

الى حذف الهزة و الرابع ماسي به منه او مما الحق به منه **عليون**  
 اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين والملام مع تشديد اللام  
 والياء وزنه فعيل من العلو **وشبهه** مما سمي به كزيدون علما فهذا

وما قبله من الانواع **كالجمع** المذكور السالم في اعرابه بالحروف ويجوز  
 في هذا ان يجري مجرى غسيلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة  
 على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنشرين امتنع النون واعرب

اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثني والجمع معربان بالحروف هولالشهور  
 من اربعة مذاهب فيهما وكلها مشكلة ومذهب الخليل وسيبويه از هذه  
 الاحرف محال للاعراب كالذال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم  
 وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات

وذهب الزجاج الى انها مبنيان لتضمنتهما معنى واوال عطف كخمسة عشر وليس  
 الاختلاف اعرا باعناء بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل في هذات و  
 اللذان عند غيره ورده الرضى ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا و  
 يعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصود ومنهم من يلزمه الالف دائما  
 ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد و **الا اوليات**  
 بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذوات  
 ونظيره اولو في كونه اسم جمع الا ان اولو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا  
 حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمي به منه كاذرعات وعرفات  
 بالشون فيهما وبعضهم يحذفه مراعات للعلية والتأنيث وبعضهم يعرب  
 هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعات للتسمية وقد روى بالاوليه  
 الثلاثة وقول امرئ القيس تنورقها من اذرعات واهلها وما جمع  
**بالف وتاء مزيد تين** على مفردة وعدل عن تعبير غالبهم بجمع  
 المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال النخعي الى ما قاله تبع الابد  
 حيان ليشمل ما كان مفردة مذكورا كجمامات وما سلم فيه بناء الواحد  
 كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذي جمع بالف وتاء  
 مزيد تين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذي  
 جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم  
 غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء  
 مزيد تين احترازا عن نحو قضاة وبيانات الالف في الاول والتاء في الثاني  
 اصليتان قال جدي رحمه الله تعالى في شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه  
 الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك  
 ان تكون الالف والتاء مستحدتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على  
 قوله **وما بتاء والفاء قد جمعا** والذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة  
 انواع ذوات مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثنى منها ووصفة مذكور  
 لا يعقل ومصرفه واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف له التاء



فان كان قبلها الفاء وهمزة فكالثنية وتجمع حروف المعجم فما كان فيه  
 الف جاز قصره ومدة بالاجماع **فينصب بالكسرة** ويجوز اجملا  
 للنصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه انه  
 ينصب بها وان كان محذوف اللام كتبه ولغة وهو مذنب البصريين وذهب  
 بعض النحاة الى ان محذوف اللام اذا الترد اليه لامه في حال الجمع يكون نصبه  
 بالفتحة وفي التسهيل ان ذلك لغة ويجرى عليه في الاوخر وسكت عن رفعه  
 وجره لجهت هما على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه في الاعراب  
 بالكسرة وانما تختلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلته مفقودة في  
 الفرع وهي انه ليس في آخره حرف يصلح للاعراب **كخلق الله السموات**  
 فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق  
 عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ووجهه في المغتبان المفعول به  
 ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول  
 المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل يجارده وان كان ذاتا لان الله  
 سبحانه وتعالى موجود للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاق خلق  
 الله العالم **واصطفى البنات** افاد بذلك المثالين ان هذا الجمع  
 بعضه مقبس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان  
 ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاءه هـ يا من اجتماع  
 علامتي تانيث في كلمة واحدة **ولا ما لا ينصرف** وهو الاسم  
 العربي الفاقد للصرف الذي هو الثوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه  
 من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي في آخر الكتاب واما الجر فليس  
 داخلا في سماء بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع فونه وانما  
 حذف تبع الحذف الثوين ولانه لو جرب بعد حذف الثوين لالتبس بالمبني  
 على الكسرة كزال ودراك **فيجر بالفتحة** نيابة عن الكسرة جملا للجر على  
 النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحلت على الاقرب  
**نحو مرت بافضل منه** ومساجد وصحراء وهذا الحكم مستقر فيه

الإمعال اوبد لها سواء كانت ال موصولة ام معرفة ام زائدة نحو  
 مرت بالافضل وباليزيد ونحو قوله تبيت بليل مار من اعتاد  
 اولقا او مع الاضافة ولو تقديرا نحو مرت بافضلكم  
 وقوله ابداء بذا من اقول في رواية الكسر بلاثنون على نية المضاف اليه  
 فانه حينئذ يجر بالكسرة لفظا او تقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذف  
 تبعا لحذف اللثتين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التثوين فلا يقال انه  
 محذوف منهما البستتبع حذفه حذف الجرح وظاهر كلامه انه في ذلك باق  
 على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال الصنف مطلقا بناء  
 على ان الصنف هو الجرح والمنع مطلقا لفقدا للتثوين والتفصيل ان زالت منه  
 احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعالم فانه تزول منه العلية بالاضافة  
 اوبدخول ال عليه والافلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه  
 لانها على الاصل وحينئذ يعلم ايضا استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة  
 ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل والتابع و الامثلة  
 الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيا لها كما ان الاسماء الستة  
 اسماء باعيا لها وانما هي امثلة يكفى بها عن كل فعل كان بمنزلة تها فان يفعلان  
 كناية عن يذهبان او سخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت خمسة على  
 ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف في  
 شرح اللحن وهي كل فعل مضارع اتصل به الفاشئين او واجمع او  
 ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء التسمية للغائبين ويفعلون  
 بالياء كذلك للغائبين ونحو تفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين  
 وتفعلون بالتاء كذلك للمخاطبين وتفعلين بالتاء كذلك  
 للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان  
 والزيدون يفعلون او علامتين في لغزطي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون  
 الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة  
 كانت ثمانية كما قاله الكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال

**فترفع بثبوت النون** المكسورة بعد الالف غالباً المفتوحة  
 بعد اختها نياية عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث  
 الغنة ومن حيث انها تحذف للجائز **وتحزم وتنصب بحذفها**  
 نياية عن السكون والفتحة **نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا**  
 ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر او  
 معتله وان لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو انت تدعين لعدة  
 تصريفية وقدم الحزم على النصب لان النصب محمول على الحزم كما حمل على  
 الجر في المثني والجمع على حذفه لان الحزم نظير الجر في الاختصاص وان نحو تحتاجون  
 فالحذف منه نون الوقاية على الاصح لان نون الرفع لفقد الناصب والجائز  
 وما قيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي يجب بها الاجل منطوق  
 فيه اذ هو حاصل نون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذوذ وعكس في الاوضح  
 فصحيح ان المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك وقد تقدم انها تحذف ايضاً  
 لتوالي الامثال واما حذفها لغير ذلك فتشاذرنا ونظماً كقولهم

ابيت اسرى وتبتي تدلكي وجمك بالعنبر والمسك الذكي

**و الا الفعل المضارع المعتل الآخر** وهو ما اخره الفاء  
 واو او ياء وسميت احرف علة لان من شاتها ان يتقلب بعضها الى بعض  
 وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقيد الفعل بالمضارع كغيره لبيان  
 الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه **فيحزم ويحذف آخره**  
 وهو حرف العلة نياية عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها  
 صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات نحو  
**زيد لم يعجز ولم ينخش ولم يرهم** بحذفها واخرهن والحركات  
 ادلة عليهن واما نحو قوله

المياتيك والانباء تنحى بما لاقت لبون بنى زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والحزم مقدر على حرف العلة  
 لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهر او مقدر او قوله تعالى انه من يتقى

ويصبر على قراءة فقيل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو منخ  
الله الباطل سندر الزبانية تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم  
اذا كان صليا واما العارض فلا يحذف عند الأكثر واجازه ابن عصفور  
فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وواذهب  
اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يقتضى على قول ابن السكيت  
من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حال الرفع والنصب لان  
انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه في اصله فيجب المحافظة عليه وفي الفعل  
فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في  
الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والاخذ من قوى البدن وذهب  
سبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة  
المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة الجزم والمرفع واحدة فرقوا بينهما  
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السكيت  
الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول  
ان الجزم يحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس يحذف  
الاخريل يحذف الحركة وحذف الاخر لفرق نية عليه المصنف وغيره فقوله  
هنا ان الجزم يحذف الاخر لا يناسب ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع  
يقدر فيه الاعراب **فصل** في الاعراب بالتقديرى و  
هو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب  
اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع  
حركاته شيان هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصود وقد اشار اليهما بقوله  
**وتقدر جميع الحركات الثلاث في نحو غلامى** من كل  
ما اضيف الى ياء المتكلم وليس متنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا  
ولا مقصورا الاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين  
فى ان واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر في انما هو الضمة والفتحة واما  
الكسرة فهي ظاهرة فيه وردت بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر

بعد استقرارها و يقدر جميعها ايضا في نحو الفتى من كل اسم مغزى  
 آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونهما الفاء و  
 يسمى هذا مقصورا لامتناع هذه اولانه قصر عن ظهور الحركات  
 فيه اى منع منها ومثله المدغم والمكسب من واعرابه بالحركات الثلاث خصوصا  
 بالنصرف منه اما غير المنصرف منه كرسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة  
 فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن  
 فلاح اليمنى الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحد  
 للشقل ولا ثقل مع التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه  
 بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله **والضمة**  
**والكسرة في نحو القاضى** من كل اسم معربا آخره ياء لازمة  
 قبلها كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان  
 فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور وانما لم تظهر  
 الفتحة في حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملةتها ويسمى  
 هذا منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات اولانه تحذف لامه للاجل  
 النون كذا قيل هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فاشارة الى  
 القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة**  
**في نحو زيد ينجشى ولن ينجشى** من كل فعل معتل بالالف لتعذر  
 تحريكها والى الثاني منها بقوله **والضمة في نحو زيد يدعو**  
**ويقضى** من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما وتظهر  
**الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء نحو ان**  
**القاضى لن يقضى ولن يدعو** لثقلها تنبيه قد مر  
 ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن  
 يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين  
 دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجانه وهو في ذلك مخالف للقولين  
 جميعا ثم اقتصره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك

بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو  
 مسلح كحمار والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن  
 ولتضربن وصلان به عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء  
 الستة والثني والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديري  
**فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه**  
**يرفع الفعل المضارع** اذا سلم من نوني التوكيد والانات و  
 كان مع ذلك خاليا من فاصب ينصبه **وجازم**  
 يجزمه **نحو يقوم زيد** باجاء من النخاة واما قول علي رضي الله عنه  
 محمد فقد نفسك كل نفس فالجازم فيه مقدر اي لنفد وقول بعضهم  
 فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة وواقع تجزؤه من الناصب والجازم  
 عند الفراء وموافقته وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدى والرفع  
 وجودى والعدى لا يكون علة للوجودى ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع  
 على اقل احواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودى  
 بل يعمل لانه هنا علامه لا مؤثر وقيل رافع حلولة محل الاسم وقيل غير ذلك  
 وانما جمع عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا  
 اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد  
 من اربعة بدأ منها **بلن** لئلا يمتها النصب وهي حرف نفى ونصب  
 واستقبال ولادلالة لها على تأييد النفي ولا تأكيد خلافا للزمخشري في ذلك  
 قال في المفصل هي لتأكيد نفي المستقبل وفي الامموزج لنفي المستقبل على  
 التأييد ومحل الخلاف في انها هل تقتضى التأييد ام لا فيما اذا اطلق النفي او قيد  
 بالتأييد اما اذا قيد بغيره نحو قلن اكلم اليوم انفسيا فلا خلاف بينهم في انها  
 لا تقيد فقد ظهران من رد على الزمخشري في قوله بتأييد النفي هذه الآية  
 وشبهها مما قيد فيه بنفيها من غير التأييد ليس على تحقيق في المسئلة  
 ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل  
 له على ان لن لتأييد النفي باعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى في الآخرة

جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة التابيد في نحولن يخلقوا ذبا با  
 ونحولن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكون  
 ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلافا لظاهر وهل تأتي للدعاء ام لافيه خلاف  
 اختار في المغنى الاقل قال فيه وتأتي لن للدعاء وفاقا للجماعة والحجزة في قوله  
 لن تزلوا كذا لكم ثم لازلتم لكم خالدا خلود الجبال  
 لكنه صرح في الشرح وفي الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها  
 الاصلوي لا يفصل بينها وبين معمولها الا في ضرورة كقوله

لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهجاء

و اتبعها بكي المصدرية لمشاركتها لها في العمل من غير  
 شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو كيدا قاسوا اذ  
 لا يجوز حينئذ كونهما جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية  
 يخرج لكى التحليلية الجارة وعلامتها ظهوران المفتوحة بعدها نحو جئتك  
 كى ان تكرر معنى اللام نحو جئتك كى لتكرر معنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية  
 اما في الاوّل فلوجودان المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر  
 مثله واما في الثانى فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام  
 فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيدا ليكون دالة او ظهرت  
 معا كقوله

اردت لكيما ان نظير بقرى جازا الامران اى كونهما مصدرية  
 وكونهما جارة والثانى ارجع عند بعضهم بالنسبة لظهورها معا وقد  
 تكون مختصرة من كيف كقوله

كى يجفون الى سلم وما نثرت قتلاكم ونظى الهجاء تضطهر  
 اى كيف يجفون و اتى باذن قبل ان لطول الكلام عليها  
 وهو حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال ان زورك غدا اذن اكرمك فقد  
 اجبته وجعلت اكرمك جزاء زيارته وجميعها لها هو نص سيبويه ويختلف  
 فيه فعمله الشلوين على ظاهره وقال انها لها في كل موضع وتكلف

تخرج خوفية ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتحضر عنده للجواب  
 فاذا قلت لمن قال احبك اذا اصدقك فقد اجبتة ولا يتصور هنا الجزاء و  
 الاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان  
 القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن اعمالها حملها على ظن لانها مثلها  
 في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيهما كما حملت  
 ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول ان تكون  
**مصدرة** في قول الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها  
 معتدا على ما قبلها اهلته قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان  
 يكون ما بعدها خيرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك الثاني  
 ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان  
 يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقولها  
 لئن عاد لي عبد العزيز مثلها وامكنتي منها اذن لا اقبلها  
 ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتدا على ما قبلها  
 بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس  
 الرجل اذن زيدا انتهى نعم ان تقدمها واو او فاء جاز النصب بها على  
 قلة الشرط الثاني واليه اشار بقوله **وهو** اي المضارع الذي يليها  
**مستقبل** فان كان حالا اهلته كما اذا كان انسان يحدتك فقلت  
 له اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال  
 للتدافع وما اوم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الشرط الثالث واليه اشار  
 بقوله **متصل** ذلك المضارع بها او منفصل عنها اما  
**بقسم** او بلا النافية كما في المغضي والشذور و اشار الى مثال الاتصال  
 والانفصال بقوله **نحو اذن اكرمك واذن والله نرهبهم**  
**محروب** على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية  
 نحو اذن لا اقل واغتفر الفصل بالقسم لانه نائد جى به للتأكيد فلا يمنع  
 النصب كما لا يمنع المحرف في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رهبها وبلا



النافية لان النافي كالجزم من المنفى فكانه لا فاصل واغتفر ابن بابشان  
الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والحق لك اشار  
بعضهم حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذن اذا انتك او لا	وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحد اذا عملتها از تفصلا	الابحلفا ونداء او بلا
وافصل بظرف او مجرور على	راى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجى بحرف عطف او لا	فاحسن الوجهين ان لا تعملا

وينصب المضارع ايضا بان المصدرية اى المنسبكة مع  
مدخولها بالمصدر وهى ام الباب لعلها ظاهرة نحو والذعاطح  
ان يغفر لي وهى مضمرة كما سياتى والثقييد بالمصدرية مخرج  
للمسرة والزائدة فالاولى هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروف  
المتاخرة عنها جمة ولم تقترن بجار نحو واو بنا اليه ان اصنع الفلك و  
التانية قال فى اوضحه هى التالية لما نحو فلما ان جاء البشير والواقعين  
الكاف ومجرورهما كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم او بين القسم  
ولو كقوله فاقسم ان لو الثقين وانتم زاد فى المعنى والواقعة بعد اذ كقوله  
فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يدي فى لجة الماء غامر

ومحل النصب بان المصدرية ما لم تسبق بعلم اى بلفظ وال على  
اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهلته وتسمى حينئذ مخففة

من الثقيلة نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع  
فان سبقت بظن اى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن  
فوجهان الرفع والنصب نحو وحسبوا ان لا تكون  
فربى بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له علوا صله من غير  
تاويل وهو ارجح ولهذا اجمعوا عليه فى المراسم ان يتركوا و

من العرب من يجزم بان كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نخطب

ومنهم من اهلها حملا على ما اختها الى المصدرية كقوله  
 ان تقران على اسماء ويجكما منى للسلام وان لا تشعرا احدا  
 كما عملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روى في الحديث كما  
 تكونوا يولى عليكم ومضمرة واضمارها اما جوازا او وجوبا اما  
 جوازا ففي موضعين احدهما بعد عاطف وهو هنا الواو او  
 الفاء او ثم واو مسبوق ذلك العاطف باسم خالص من  
 تأويله بالفعل مثاله بعد الواو نحو قوله ميسون زوج معاوية رضي الله عنه  
 ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف  
 فنقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل  
 في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل  
 والتقدير ولبس عباءة وقر عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام  
 مكان الواو العاطفة على قولها قبله  
 لببت تحقق الارياح فيه احب الي من قصر منيف  
 وهو تحريف نبيه عليه المصنف في شرح بان سعاد ومثاله بعد لفاء قوله الشغل  
 لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اثرا ترا با على ترب  
 وبعد ثم قوله  
 انى وقتلى سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر  
 وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع عطف اعل  
 وجيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب بالفعل المعطوف عليه كقولهم  
 الطائر في غضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه  
 مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال الى الذى يطير و الثانى بعد  
 اللام الجارة سواء كانت للتعليل كما فى نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا  
 ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر ام للعاقبة المسماة بلام  
 الصيرة ولام المال وهى التى يكون ما بعدها نقيضا للمقتضى ما قبلها نحو  
 فالنقطة ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرافتهم عليه

لما التقى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصد وان يصير قرة  
عين لهم قال بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحنانا ام للتاكيد وهي الاتية  
بعد فعل متعد نحو وامرنا بالنسلم لرب العالمين فان مضمرة جواز الا اذا  
اقرن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالق في نحو **علا**  
**يعلم اهل الكتاب** امر نافية نحو **لعل** ليكون للناس  
**فتظهر** ان وجوبا **لاغير** كرامة اجتماع لامين و الافي  
**نحو ما كان الله ليعذبهم** مما هو مسبق بكون ماض ولو  
معنى منفي بما او لم فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما  
في المغنى **فتضمر** وجوبا **لاغير** وتسمى هذه اللام لام الجود من  
تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي  
الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه  
يقول بوجوب ضمها ان تبع بالبصرى فهو قول مركب من قولين وذهب  
البصرى الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر  
المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل  
المنصوب بهما على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم  
ما كان الله يريد التعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب  
سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرنا به في بعض  
كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو فصرح بالخبر الذي هو قوله  
اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لاغير وقد  
صرح في المغنى بان قولهم لاغير لحن وفي الشذور بانه لم تتكلم به العرب و  
قد مر ما فيه واما ضمها ان وجوبا ففي خمسة مواضع احداهما هذا والثاني  
اشار اليه بقوله **كاضمارها** اي ان وجوبا **بعدها** حتى الجا  
نظما ونثرا وجرورها ان كان اسما صريحا فهو في معنى نحو حتى مطلع  
البحر وان كان مؤقلا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى ذلك اذا كان  
ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى ك

وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجزة وتحتها  
 في نحو حتى تفي الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها معنى  
 ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا ان واستظهره المصنف في قوله  
 ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل  
 مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها  
 بان مضمرة لايها لانه قد ثبت جر شال الاسماء فوجب نسبة العمل هنا  
 لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكمن عوامل الافعال لان ذلك  
 ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كى جارة وفاصلة بنفسها قال ابو جيان  
 لان النصب بكل اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر  
 الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار  
 والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف  
 كى فانها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بان  
 بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان  
 مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين  
**حتى يرجع الينا موسى** ام لا نحو ولزنا حتى بقول الرسول  
 بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى  
 زمن التكلم مستقبلا بالنظر الى لزناهم وقد تظهر ان مع المعطوف على مضمونها كقولهم  
 حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار  
 قال ابو جيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد  
 حتى ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تختمل بالاحتمال الاول  
 والتقيد بالجاره مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي  
 والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقولهم  
 حتى ماء دجلة اشكل وقولهم شربت الابل حتى يحى البعير بحرطنه ولا يكون  
 الفعل الذي بعدها الاحالا او مؤقلا بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون  
 الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب

النصب فان انشئ وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها  
 مسببا عما قبلها فضلا نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه و الموضع  
 الثالث مما يجب فيه اضرار ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة  
 الصالح في موضعها الى والا فالاول نحو قولك لا الزمناك و  
 تقضيني حتى اي الى ان تقضيني حتى وكقوله لاستسهلنا الصعب  
 او ادركنا المنى و الثاني نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم  
 كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيما والفعل في  
 هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من  
 الفعل المتقدم اي ليكون لزوم معنى او قضاء منك وليكون منى كسر  
 لكعوبها او استقامة منها و اشار الى الرابع والخامس بقوله بعد  
 فاء السببية وهي التي قصد بها الجزاء او او والمعية وهي  
 المفيدة معنى مع حال كوفها مسبوقين بنفى محض اي خالص  
 من معنى الاثبات فخرج نحو المراتنا فنكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا  
 وما تاتينا الا فتحدثنا او طلب بالفعل لا غير لاصالته في ذلك  
 فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينا من الناس وبالصدر نحو  
 سقيا فيرويك وباسم الفعل بخوصه فنكرمك فلا يجوز النصب بعد  
 شئ منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل  
 والمستأنفتان وشمل قوله بنفى محض النفي بالحرف نحو لا يقضى  
 عليهم فيموتوا وما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو ليس  
 زيد حاضر فيكلمك وبالاسم نحو انت غيرات فتحدثنا والنفي مع الواو  
 كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين  
 وقس الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي بالدعاء والاستفهام  
 والعرض والتمني والتخصيص فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية  
 اشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختار ابن  
 مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت

وهو مروانه وادع وسل وعرض لخصم تمن وارج كذلك النفي قد كمالا  
 مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر  
 يانا ق سيري عنقا فسيما الى سليمان فنستريحا  
 وقوله

فقلت ادعي ادعوا ان اندي لصوت ان ينادي باعيان  
 وفي جواب النهي قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبه  
 وقوله الشاعر لانتة عن خلق وتأتى مثله وفي جواب الدعاء نحو قولك  
 اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واج عليه وفي جواب  
 الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله  
 اتيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة اللسوع  
 لكن يشترط فيه ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا  
 يجوز هل اخرجك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله  
 يا ابن الكرام الا تذنون فنبصرها قد حدثتوك فمراء كمن سمعا  
 ونحو الا يقوم واقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما  
 ونحو يا ليتنا نزدة ولان كذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة  
 النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغضراو ويغضرك وفي  
 جواب الترجي عند القائل به لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع  
 بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلى اراجح الشيخ ويفهمني ولم يسمع  
 النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي  
 والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح  
 الشذور تنبيهه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها  
 وتبقى هي ولو دليل فلو قيل اتريد ان تخرج لم يحزان تجيب بقولك اتريد  
 ان وتحذف اخرج واجازه بعضهم محتما بما وقع في صحيح البخاري فيذهب  
 كما في عود ظهره طبقتا واحدا يريد كما يسجد قال وهذا كقولهم جئت  
 ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد ما للدليل جائز

منقول في فيج الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب  
**فان سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب**  
 ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه  
 بان قدر مسبا عنه جزم ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدمة  
 هي وفعل الشرط نحو قل **تعالوا اقل** فاقبل تقدمه طلب  
 وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى  
 تعالوا فان تأتوني اقل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله  
 اين بيتك ازرك وحسبك حديث بين الناس وقوله مكانك تحمري  
 او تسترعي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند  
 من اجاز نصبه قال بوجيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي  
 واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفات منك نحوى ميسر يمل منك بعد العسر عطفك لليسر  
 قال المرادى وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء  
 بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى او بعد الطلب ولم يقصد بما  
 بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء  
 مجزوم باداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المغنى  
 وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء  
 الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه  
 في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب  
 بضربا في قولك ضربا يزيد النيا بته عن اضرب لالتضمنه معناه وهو  
 مذهب الفارسي والسيراني **وشرط الجزم بعد الامر صحة**  
 حلول ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن الى احسن اليك بخلاف  
 لا احسن **وبعد النهي** عند غير الكسائي **صحة حلول ان**  
 الشرطية مع لا النافية محله اي النهي مع صحة المعنى وظاهر  
 عبارة الالفية ان لاهذه ناهية بالهاء لانافية بالفاء وشرحها على ذلك

الشاطبي والمكودي وذلك نحو لا تدن من الأسد تسلم  
 اذ يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم  
 الدنو بخلاف نحو لا تدن من الاسد يأكلك اذ لا يصح ان يقال  
 ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما  
 يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في ولا تمن  
 تستكثر واما قوله عليه الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب  
 مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل اشتمال لاعلى الجواب لعدم  
 صحه ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه  
 واما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك  
 بتقدير ان تدن بغير نفي محتما بالسمع والقياس وعبارة التسهيل توهم  
 اجراء خلافا لكسائي في مسألة الامر ويجزم المضارع ايضا  
 بلام وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم  
 يولد وقد قهمل جلا على ما اولا فيرتنع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة  
 او لغز فيه خلاف والنصب بها لغز حكاها اللجاني وقرئ المرشع  
 ولما اختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع  
 وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته نحو لم يقض ما اسره  
 ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماضي  
 وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وثنفرد لمرء صاحبة اداة الشرط نحو  
 ان لم ولولم ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر  
 لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان قال  
 الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم  
 يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار  
 بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال وتنفرد  
 لما يجوز حذف مجزومها اختيارا تقول قاربت البلد ولما اي ولما  
 ادخلها واما قوله



احفظ وديعتك القاستودعتها يوما الاغارب ان وصلت وان لم  
 ضرورة وبتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان  
 يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال و  
 يجزم المضارع ايضا باللام ولا الطلبتين اي الدالتين على الطلب  
 فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذوسعة من سعته ولا ما الدعاء نحو  
 ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا  
 الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا وجرم فعل الغائب  
 والمخاطب بالاكثير قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارشاد  
 ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل ام للمفعول  
 وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجرمها  
 فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا ايضا  
 للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم  
 بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا و بقية الادوات الانية تجزم  
 فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم  
 للفظهما نحو وان تعود وانعدا وما ضيين فالجزم لمحلها نحو وان عدتم عدنا  
 وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان  
 يريد حرث الاخرة نزرده في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايماننا واحتسابا  
 غفر له ما تقدمت وهي ان واذما وهما موضوعان للدلالة على مجرد  
 تعليق الجواب على الشرط واي بالتشديد وهو موضوع بحسب ما  
 يضاف اليه فهو في نحو اتيهم يقر اقم معه لمن يعقل وفي نحو اى الدواب  
 تركيب لما لا يعقل وفي نحو اى يوم تصم اصم للزمان وفي نحو اى مكان  
 تجلس اجلس للمكان واين واى وهما موضوعان للدلالة على  
 المكان ثم ضمنا معنى الشرط واين ومتى وهما موضوعان للدلالة  
 على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما وما وهما موضوعان  
 لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن

معنى الشرط **وحيثما** وهو كائين وانى مثال الجزم بيان نحو  
**ان يشأ يذهبكم** وباذما نحو  
وانك اذ ماتت ما انت امر به تلف من اياه تأمر اتيا  
وباي نحو اياما تدعو افله الاسماء المحسنى وبيان نحو ايمتا تكونوا  
يدرك الموت وبيان نحو قوله  
خليلي انى تأتيا نى تأتيا اخا غير ما يرضيكما الا يحاول  
وبأيان نحو ايان تؤمنك تأمن غيرنا وهمتى نحو  
مق تأته تعشوا الى ضوء ناره تجد خيرا عند ما خيرا موقد  
ومهما نحو مهابا تأتبا به من اية لتسمر نابها فافانك بمؤمنين وبمن  
نحو من يجعل سوء ايجز به وبما نحو ما ننسخ من اية او  
نفسها فأت بخير منها او مثلها وبعيها نحو  
حيثما تستقر يقدر لك الله بهنجا حافى غاير الا زمان

فعلم ان هذه الادوات بالنظر لى موضوعها ستة اقسام ولها صد الكلا  
وهى بالنظر الى المخلاف فى حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق  
وهو ان الثانى ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث  
ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح  
انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان فظرفا وحدث  
فمفعول مطلق والافان وقع بعده فعل لازم فببدا خبره جملة الشرط على ما  
صح في المعنى او متعدد واقع عليه فمفعول به او على ضميره او متعلقه  
فاشتغال وكذا القول فى اسماء الاستفهام ويسمى الفعل الاول  
من الفعلين الجزومين باحد هذه الادوات شرط التعليق الحكم عليه ويسمى  
الثانى منها جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال و  
جزاء ايضا لان مضمونه جزء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا  
جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهذا  
مفقود هنا واسقط المصنف من الجوانب ما ذكره بعضهم وهو اذ او كيفما

ولولان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله  
 واذا تصيبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستجلى  
 وفي كيف اعدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفي الجزم بها قياسا  
 على غيرها وكذا اجاز الجزم بها دون ما واما الوفا الاصح انها لا تجزم  
 اصلا ومن اجازها خصه بالشعر كقوله

لو يشأ طار بها ذومبيعة لاحق الاطال فهد ذوخصل

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتزان ما بهما كما لفظ به وهو  
 الاصح واما غيرهما فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى وقسم  
 يجوز فيه الامران وهو اين وان وان وانى ومتى واين وما ذكره من ان هذه  
 الادوات جائزة للشرط والجواب معاهو مذهب سيبويه ومحققى اهل  
 البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبان له ليس لنا ما  
 يتعد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان  
 لتعليق حكمه على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد علم من غير  
 اختلاف كفعولى ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط محزوم بالاداة والجواب  
 محزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما  
 جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب  
 تجاز ما كما قيل ان المبتدأ والخبر ترافعا **واذا لم يصلح** الجواب  
**لمباشرة الاداة** اى اداة الشرط كان جملة اسمية او فعلية  
 فعلا طلبى او جامدا او منفى بحرف ناف غير لا ولم او مقرون بقدا وبحرف  
 نفيس **قرن بالقاء** وجوبا يحصل الربط بين الجواب وشرطه و  
 خصت القاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولما نسبتها للجزاء معنى  
 من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط  
 كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضار عام مثبتا  
 او منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وما ذكره  
 قانون كللى حسن فى ضبط ما تدخله القاء وقد سبقه اليه ابن مالك

قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد  
ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو وان يمسيك بخير  
فهو على كل شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم  
تحبون الله فاتبعوني ورس عليهما بقية انواع الطلب للمتقدمة والتفعلها  
جامد نحو ان ترن انا اقل منك ما الا اولدا نفسي ربي والمنفي نحو وما  
يفعلوا من خير قلن يكفروه ونحو وان توليتهم فاسألتكم من اجر والمقرون  
بقدر نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفت  
عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله  
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر الشر عند الله مثل ان  
اوندوا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والاسم متع بها  
ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله  
ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلغى على طول السلامة فادما  
والرابط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم  
او باذا الفجائية لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تنفتح  
الابعد ما هو متعقب بما قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما  
قد مت ايديهم اذا هم يقنطون لكن لا بد في الجملة للمقترنة  
بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة  
نفي نحو ان قام زيد فاعمر وقائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم  
فان كانت احد هذه الثلاثة وجبت لفاء واستغنى عن ذكرها الحالة  
على المثال فانه جامع للشرط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربطها  
الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عن في الشرح  
وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربطها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات  
الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان فجرى عليه المصنف  
في اوضعه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من  
عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان ولذا

من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غيران واذا الى السماع وقد  
يجمع بين الفاء واذا الفجائية لجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار  
الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول  
كلمة او في عبارته لمنع الخلو وبناء على الغالب كما يشعر به لفظة  
قد في قولنا وقد يجمع **فصل** في تقسيم الاسم الى نكرة  
ومعرفة **الاسم** بحسب التنكير والتعريف **ضربان** فقط  
**نكرة** وهي الاصل لان دراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان  
الشيء اقل وجوده قلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء  
الخاصة كالادمى اذ اولى يسمى ذكرا وانثى وانسانا او مولودا او رضيعا  
وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب **وهو** اي الاسم  
النكرة **ما شاع** في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل  
فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من جنس  
ادم وتعدده في الخارج موجود مشاهد او **مقدر** وجود تعدده  
في الخارج **كشمس** فانها تصدق بمتعدد لانها موضوعة للكوكب  
النهارى للناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج الا هذا  
الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد  
واما جمعها كما في قوله

فكانه لعمان بر ق او شعاع شموس

فباعتبار تعدد الشمس في كل يوم وخاصتها انها ما يقبل ال المؤشرة  
للتعريف وتقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعار  
فبعضها انكر من بعض فانكرها شيء ثم متخير ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم  
ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها  
تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها  
ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة  
الى ما دخل تحتها اخص و **الضرب الثاني معرفة** وهي الفرع

لما روي ما وضع ليستعمل في معين وهي ستة اقسام الضمير  
 والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلّي بأل وللضاف الى واحد منها  
 وزاد ابن مالك سابعاً وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف في الاوضح  
 ولعله انما تذكره لذكره له في باب المنادى كما سيحى الاقل الضمير  
 ويقال له المضمير ايضاً والكوفي يسميه كناية ومكنياً لانّه ليس بصريح  
 والكناية تقابل الصريح وقد مرّ لانه اعرف بالمعارف على الاصح بعد اسم  
 الله تعالى ويبيه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى آخرها كما يؤخذ من كلامه  
 فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم و الضمير هو ما  
**دل** وضعا على متكلم كانا او مخاطب كانت او  
**غائب** كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره  
 حضور من هوله او لغائب فمفسره اما معلوماً متعلق في الذهن  
 نحو انا انزلناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظاً ورتبة نحو والقمر  
 قد رناه او لفظاً الارتفاع نحو واذا بتلى ابراهيم ربه او رتبة اللفظ نحو  
 فاوجس في نفسه خيفة موسى او متأخر لفظاً ورتبة وهو مخصص في  
 سبعة مواضع ذكرها في المغنى والشذور واعلم ان ضمير الغيب ان كان  
 مرجعه مختصاً فهو معرفة والافقيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقة  
 وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقاً وقيل ان كان  
 مرجعه جائز التذكير فمعرفة نحو جاءني رجل فاكرمته او واجبه فنكرة  
 نحو ربه رجلاً وربه رجلاً واخيه وعليه جرى في شرح الشذور و  
 هو اي الضمير اما مستتر ولا يكون الامر فوعاً وهو ما يلبس  
 صورة في اللفظ بل ينوي كما لضمير المقدر اما وجوباً  
 وهو ما يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية مواضع  
 احدها و ثانيها المضارع المبدؤ بالهمزة او النون نحو اقوم ويقوم  
 ثالثها المضارع المبدؤ بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر  
 المسند الى واحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما

نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمر اسادسها افعال في التعجب نحو ما احسن  
 زيدا سابعا اسم الفعل غير ما ض كاوؤه ونزال ثامنها المصدر الواقع  
 بدلا من اللفظ بفعله نحو ضرب يازيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه  
 الاستتار افعال التفضيل نحو هم احسن اثا ثا فاعلى هذا تكون تسعة وهو  
 غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل كما سيأتي او جوازا  
 وهو ما يخلفه ذلك كالرفوع بفعل الغائب والغائبة في زيد  
 يقوم وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب  
 او حسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد يدهيمات فالضمير في هذه الامثلة  
 مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا  
 الباقي او بارز عطف على مستتر فهو قسيم له وهو ماله  
 صورة في اللفظ ثم هو اما متصل بعامل وهو ما لا يبتدأ به  
 ولا يقع بعد الاختيار او ينقسم الى مرفوع كما قلت ودال المنصوب  
 نحو كاف اكرمك و المحرور نحو ها غلامه وينقسم  
 ايضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو  
 اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو  
 مشترك بين محل النصب والمجرور هو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني  
 وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه  
 وهو يجاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا  
 سمعنا وكاعرف بنا فاننا لننا المنح او منفصل عطف على متصل  
 فهو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الاختيار او ينقسم الى مرفوع  
 كانا للمتكلم وحده وفرع عن نحو له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة  
 او ادعاء وانت للخطاب وفروع انت للخطابة وانتما للخطابين  
 وانتم للخطابات وانتم للخطابين وهو للغائب وفروع هي  
 للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات و  
 الى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرع ايا ناله ومعه غيره

او للمعظم نفسه **وايالك** للمخاطب وفروعه ايالك للمخاطبة وايالكما  
 للمخاطبين مطلقا وايالك للخطابات وايالك للمخاطبين **وايآه**  
 للغائب وفروعه ايآه للغائبة وايآه للغائبين مطلقا وايآهم  
 للغائبين وايآهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا  
 يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو ان وايا و  
 ما عداهما في ذلك حروف تبيين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير  
 وتأنيت وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلاما من المتصل والمنفصل  
 اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل برأسه للمنفصل محتملا  
 بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر  
 كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك  
 ثم اجريت بقية الضمائر كضمير الجاهل والياء في قيل لشبهها بدير في  
 احتياجهما الى المفسر اعنى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في  
 الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واخصها اعرفها  
 فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير الغائب واذا  
 اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تأخر ولما كان المقصود من  
 وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قال **ولا فصل**  
**للضمير في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير المتصل**  
**فحوقنت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله**  
**وما اصاحب من قوم فاذا ذكرهم** الاينيد هم جبا الى هم  
**فضرورة الافي** صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال  
 احدهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه  
 غير مرفوع وذلك نحو **الهامن** قولك لشخص فعبد سلبيه  
 فيجوز فيها الانفصال **ممرجوحية** ومنه قوله عليه السلام ان الله  
 ملككم اياهم ولو وصل لقول **ملككم** وهم لكنه فر من النقل الحاصل  
 من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجمان لانه الاصل والامر مع



لغيره ولهذا لم يأت بالتنزيل الآيه قال تعالى ان يسألوكوها افلزمكوها  
 اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من جى اياه  
 وكذا ان كان فعلا فاسمها من باب ظن نحو خلتنيه وظنتك  
 فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل  
 دخول الناصخ ومنه قوله اخى حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح  
 لانه الاصل وقدا مكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو اذ يريكم الله وورد  
 به الشعر كقوله بلغت صنع امرء براخالكه وابن مالك اضطرب كلامه  
 فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبر في الاصل  
 بان ذلك يقتضى جواز الانفصال في الاقل وذلك يمتنع وما افضح للمتنع  
 ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدا اخرها  
 سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى و ذلك نحو الصديق  
 كنته وكأنه زيد فيجوز في الهاء الانفصال برجحان كظنتك  
 عند الجمهور ومنه قوله

لو كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير  
 وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وجمحة  
 الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالاول او انما ارفع بمصدر مضاف  
 لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها او ضمير عامله او اخر او كان معنويا  
 او حرف نفى او فصلة متبوع او ولى واومع او اما او لا ما فارقة او نصبه  
 عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحدار تبة وربما اتصلا غيبة ان  
 اختلف الفظا واتحدار تبة ثم الثاني من المعارف العلم وهو  
 ما وضع لعنى لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وما بعده بقية  
 المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا  
 لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل في  
 صاير جزئيا ولم يشركه احد فيها اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل  
 مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اليه اسند واحد وال

صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته  
 على شيء بعينه وهذا معنى قولهم انها كلييات وضعا جزئيات استعمالا  
 وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه اما شخصي  
 وهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزويد  
 وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى بكل من جماعة  
 وهو قيمان مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر على اسعاد ونقص  
 وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها  
 كزويد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها وزيد  
 منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اى ملاحظ الوجود  
 فيه كاسامة علم للسبع اى لما هيته الحاضرة في الذهن فهو في  
 التعيين كاسم الجنس المعروف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجراء من ثعالة  
 بمنزلة قولك الاسد اجراء من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم  
 الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة  
 والصرف مع سبب اخر كالتأنيث في اسامة وثعالة ومحى الحال منه  
 كهذا اسامة مقبلا وعدم نعتة بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر  
 عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اى بلا تعيين  
 كاسد اسم لما هيية السبع يقال اسد اجراء من ثعلب كما يقال اسامة  
 اجراء من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار  
 ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس مطلقا  
 او مع قيد الوحدة السابقة سمي نكرة ومثلها في الابهام المعروف بلام  
 الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اى فردا منه ففر منه  
 ثم استعمال علم الجنس واسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم  
 ان كان من حيث اشتقاله على الماهية فحقيقة والافجاز ومن العلم  
 ما كفى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان  
 اسماء الايام اعلام والامه اللوح وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية

و العلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم  
 وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة اولقب  
 وهو ما شعر برفعة المسمى كزين العابدين او بصنعة كبطنة  
 وقفة او كنية وهو ما صدر بأب او أم كابي عمرو و أم  
 عمرو قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم  
 والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم  
 بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكتوب معناها بل بعدم  
 التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها  
 فائدك ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكينتهن  
 ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعوا  
 يجعد تابعه في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اى  
 سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين  
 ام مختلفين افراد او تركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما  
 يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ كخذ وفجوانا  
 او ينصبه مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا باضافته  
 اى الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى والثانى الاسم ان افردا  
 وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاقرب  
 والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهى الاكثر  
 وجمهور البصريين يوجبونها اخفا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقه  
 ابن مالك فى الالفية وبخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرح عن سيبويه  
 بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما  
 واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفس فيحتاج  
 الى تاويل الاول بالمسمى والثانى بالاسم حتى يخلص من اضافة الشئ الى  
 نفسه والاتباع والقطع لا يجوزان الى تاويل ولا يوقعان فى مخالفة  
 اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع

صالحة لان يعرف بها نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته  
 على شئ بعينه وهذا معنى قولهم انها كلييات وضعا جزئيات استعمالا  
 وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه اما شخصي  
 وهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث للوضع له كزويد  
 وشبهه فدخل العلم العارض للاشتراك كعمر ومسمى بكل من جماعة  
 وهو قيمان مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد ونقص  
 وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها  
 كزيد واسد وحات وشمرو ويشكر واصمت وشاب فرفاها وزيد  
 منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اى ملاحظ الوجود  
 فيه كاسامة علم للسبع اى لما هيته الحاضرة في الذهن فهو في  
 التعيين كاسم الجنس المعروف بلام الحقيقة فقوئك اسامة اجراء من ثعالة  
 بمنزلة قوئك الاسد اجراء من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم  
 الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة  
 والصرف مع سبب اخر كالتأنيث في اسامة و ثعالة وحجى الحال منه  
 كهذا اسامة مقبلا وعدم نعتة بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر  
 عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اى بلا تعيين  
 كاسد اسم لما هيية السبع يقال اسد اجراء من ثعلب كما يقال اسامة  
 اجراء من ثعالة ويصبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار  
 ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس مطلقا  
 او مع قيد الوحدة السابقة سمي نكرة ومثلهما في الابهام المعروف بلام  
 الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اى فردا منه ففر منه  
 ثم استعمال علم الجنس واسمه معرفا او منكر في الفرد المعين او المبهم  
 ان كان من حيث اشتقاله على الماهية فحقيقة والافجاز ومن العلم  
 ما كفى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان  
 اسماء الايام اعلام ولاها للعلم وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية

و العلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم  
 وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة اولقب  
 وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بصنعة كبطنة  
 وقفة او كنية وهو ما صدر بأب او أم كابي عمرو وام  
 عمرو قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم  
 والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم  
 بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكف به معناها بل بعدم  
 التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها  
 فائدق ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكينتهن  
 ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعوا  
 يجعل تابعه في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اى  
 سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين  
 ام مختلفين افراد او تركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما  
 يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبرا للمبتدأ محذوف جوازنا  
 او بنصبه مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا باضافته  
 اى الاسم الى اللقب جوازنا مراد بالاول المسمى والثاني الاسم ان افردنا  
 وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاقرب  
 والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الأكثر  
 وجمهور البصريين يوجبونها اخذنا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقه  
 ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرح عن سيبويه  
 بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما  
 واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج  
 الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشيء الى  
 نفسه والاتباع والقطع لا يجوزان الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة  
 اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع

بخلاف الاتباع والقطع فانها على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن  
 التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت في  
 تقديم احدهما بالخيار ويليه الآخر معر يا اعرابه مع جواز قطعه نعم  
 اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب فيظهر  
 وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم ارف في ذلك  
 نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه  
 وهو ممنوع ثم الثالث من المعارف اشارة على حذف مضاف  
 اي اسماءها حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لتسمي و اشارة  
 اليه والاشارة ام المفرد مذكور ومؤنث او لثني كذلك او لجمع كذلك  
 فهذه ستة الا انهم اکتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد  
 فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة  
 وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجي **وهي ذى** للمذكر المفرد  
**وذى وذو** وتى وثة باسكان الهاء وذهى وتهى وتا وذه  
 وقه بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد **وذان** وقان  
 ويشار بالاول منهما للمثنى المذكر وبالثاني للمثنى المؤنث ويعربان  
**بالالف** **رفعا** وبالياء **جرا** و**نصبا** عند القائل بتثنيتهما  
 حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انها مبنيان جى بهما على صورة  
 المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير  
 كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة  
 المثنى المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور  
 والمنصوب وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضى ان ثمرنا قولاً  
 يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد  
**واولا** ممدودا ومقصودا **كجمعهما** اي المذكر والمؤنث و  
 المدلغة اهل الحجاز وهي الفصيحة وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتي والقصر  
 لغة اهل نجد من تميم وقيس وبيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات

القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء  
 وقد يحج لغيرهم كقوله والعيش بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ للتقدم  
 في المشار اليه القريب و اما البعيد فيشار اليه بها اكثر ملحقة  
 وجوبا بالكاف الحرفية في الأخر لتدل على البعد ولا فرق في الكاف  
 بين ان تكون مجردة من اللام في جميع اسماء الاشارة مطلقا  
 اى سواء كان المشار اليه مفردا ام مثقيا ومجموعا وهذه الكاف تتصرف  
 في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد  
 وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما افتتح للمذكر  
 وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال  
 وان كان اصلها ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة احوال فذلك  
 خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف  
 في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرفع والناصب والحرف الجار  
 وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لاتضاف لانها لا تقبل للتذكير  
 والمضاف لا بد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل  
 الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف باختلاف  
 احوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال  
 كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب  
 فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فلها  
 على هذه اللغة حالتان او مقرونة تلك الكاف بها مبالغة  
 في البعد الا في ثلاث مسائل في المثنى مطلقا من غير تقييد  
 بلغز دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث وفي الجمع  
 في لغة من مداه وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد  
 كقيس وربيعة واسد ولما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون  
 باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في وضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون  
 باللام مطلقا وفيما تقدمه من اسماء الاشارة هاالتنبيه

بالف غير مهمونة كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز هذاك  
 وسميت لهاها التنبية لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه وقضية  
 كلامه انه ليس لاسم الاشارة الامر بتان قربي وبعدي وهي طريقة  
 ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربي  
 وهي المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني  
 وبالتون المشددة والكاف في المثني ووسطى وهي المقرونة بالكاف  
 وحدها لان زيادة الحرف تشعربزيادة المسافة وعليه المصنف في  
 شرح اللحن وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف **الموصول**  
 وهو ضربان حرفي وهو ما اقل مع صلته بمصدر ولم يمتحج الى عائد و  
 هو ان وان وما وكى ولو واسمى وهو المراد هنا بقريظة ذكره في المعارف  
 التي هي احد قسمي الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف  
 او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه وهو قسمان نص  
 ومشارك فالنص ما وضع لمعنى واحد وهو الذي للمفرد العالم  
 وغيره والتي للمفرد المؤنث العاقل وغيره **واللذان** لمثنى  
 المذكور **واللتان** لمثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعاً  
 وبالياء جراً ونصباً عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح  
 انهما مبنيان جئ بهما على صورة المثني وليس اثنتين حقيقة لما مر  
 وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضو ما قلناه في ذين وتين  
 لكن على بصيرة في ذلك وذلك في نونها وجمان اثباتها مخففة ومشددة  
 وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور وظاهر  
 كلامه في الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع **ولجمع المذكور**  
 شيان الذين ويستعمل بالياء رفعاً وجراً ونصباً ولذا قال  
 مطلقاً وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله نحن اللذون صبحوا  
 الصباها وانما يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن  
 المجموع من جملة انه اخص من مفرد ما ذهوباً من العاقل والذي يطلق عليه



وعلى غيره لذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف منه و الثاني  
 الالى بالقصر اشهر من المدة ولجمع المؤنث شيان ايضا  
 اللائى واللاتى باثبات الياء وقد تحذف وقد يتعارض الالى  
 واللاى فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر محابها حب الالى كن  
 قبلها اى لللاى وقال

فما اباؤنا بما من منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

اى الالى والمشارك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتى  
 للمفرد المذكور والمؤنث ولتشية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله  
 وبمعنى الجميع من الذى وفروعه من وهو موضوع للعالم  
 نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن قمن  
 وقد ياتى لغيره في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلة العالم نحو  
 يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ يدعائهم الاصنام نزلوهم منزلة  
 العلماء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو كن لا يخلق  
 لشموله الأدميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة  
 ان يجتمع معه في عموم سابق فصل من خوفتهم من يمشى على بطنه لشمول  
 دابة لها من قوله والله خلق كل دابة من ماء وما وهو موضوع لغير  
 العالم نحو ما عندكم ينقد وما عند الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته  
 وما اشتريتها وما اشتريتها وما اشتريتها وما اشتريتها وقد تأتي  
 له مع العالم نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وللبهم امره كقول  
 من راي شجما من بعد لا يدري ما هو وانظر الى ما ظهر والانواع من يعقل  
 نحو فانكوا ما طاب لكم من النساء مشفى ثلاث واى نحو لنزعن من  
 كل شيعة ايتهم اشد وهى ملازمة للاضافة لفظا وتقدير الى معرفة  
 ولا تضاف الى نكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الامستقبل  
 متقدم كما فى الآية خلافا للبصرى وسئل الكساءى لم لا يعمل فيها الماضى  
 فلم تلح به العلة فقال اى كذا خلقت واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم

والإبهام والمضارع مبهم فقيه مناسبة لها بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه  
فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما للتمتاز  
عن الشرطية والاستفهامية لأنها لا يعمل فيهما إلا متأخر ولعلم ان  
لاى اربع حالات تعرب في ثلاثة منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر  
صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم او ذكر صدر صلتها ولم تصف نحو يعجبني  
اي هو قائم او لم تصف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي قائم وتبنى  
في الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان  
صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد وقوله فيلم على ايهم افضل  
وبهمار د على تغلب المنكر لموصولية اي **وال في وصف صريح**  
اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية لغير تفضيل  
وذلك كما سمي الفاعل والمفعول **كالضارب والمضروب**  
بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه  
الاسمية كالابطح والاجر او على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان  
ال في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن  
فجاء ابن مالك الى انها موصولة اسمى وجرى عليه المصنف في الشرح  
والاوضح في باب ما لا يصرّف لكن قال في المغنى وليس بشئ لان الصفة  
المشبهة للثبوت فلا تؤوّل بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال  
الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيت انها حرف  
تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بان  
الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل  
وما ذهب اليه من ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصولة اسمى  
هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقى ربه وليست موصولة  
حرفيا لما مر ولا انها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم  
تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو  
كانت حرف تعريف لقدم الحاقها في اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال

والاستقبال لوجود المبعده عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال  
الرضو وهذا الخلفان لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك  
جاء في ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها وصلها بالظرف  
كما في قوله من لا يزال شاكر اعلى المعه وبالجملة الاسمية كما في قوله من  
القوم الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله  
ما انت بالحكم الترضو حكومتها على المختار في تفسير الضرورة وذو  
في لغة طي خاصة دون غيرهم من العرب كقوله ويثرى ذو  
حفرت وذو طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبنائها  
على السكون لاعلى الضم كما توهمه بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا  
بل حرفين الثاني منها ساكن والبناء انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها  
بالحروف اعراب في المعرب كما مر وخصه ابن الصائغ بحالة الجر لان السمع  
كقوله فحسبى من ذى عندهم ما كافنيا واستشكل اعرابها بان سبب  
البناء موجود مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو وتطلق عند طي  
على المؤنث ايضا هو الجزم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع  
ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطي منهم  
من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكي العموم عن بعض طي بعد  
تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الاصح امتناع اطلاقها على المؤنث  
وذا حالة كونه بعلمها باتفاق البصريين او بعد من  
الاستفهاميتين على الاصح عندهم والمرجح في ذلك الى السماع  
وكلاهما سموع قال تعالى ما ذا انزل ربكم وقال الشاعر  
وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلنتها ليقال من ذا قالها  
والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله امتنت وهذا تخمين  
طليق اي والذي تخمينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسماء  
الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم  
موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم الحلي بال من قبيل الموصولات كقوله

والوصف قليل جدا وان اشتركا في الجواز وليسا بمقتساويين في الحذف  
 كما توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف  
 فالأول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو  
**فأقض ما أنت قاض** اي ما أنت قاضية وقوله

لعرك ما تدي الطوارق بالحقى ولا نأجرات الطير ما الله صانع  
 والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف  
 للموصول او الموصوف بالموصول مجرورا مثل ما جري به العائد معنى متعلقا  
 ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس  
 نحو **ويشرب مما تشربون** اي منه وقوله

لا تتركن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر  
 اي ركنت ليه وقولك مررت بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين  
 العائد للربط كررت بالذي مررت به في داره او جرامعا بغير حرف  
 كجاء غلام الذي انت غلامه او لم يجز الموصول اصلا كجاء الذي مررت به  
 او جرح حرف مماثل لما جري به العائد لفظا لامعنى كررت بالذي مررت به  
 لان احد الحرفين للسببية او لفظا ومعنى لامتعلقا كررت بالذي  
 مررت به او كان محصورا كررت بالذي ما مررت الابه او نائبا عن الفاعل  
 كررت بالذي مر به او حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز  
 الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها الصحة جواز  
 حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة  
 فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما من **او ظرفا** و جار  
 ومجرور تامان اي تتم بهما الفائدة كجاء الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما  
 لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقع اصلتين متعلقان **باستقرا**  
 وشبهه مما هو فعل حال كونه **مخذ وفا** وجوبا لا يستقر ولا شبهه  
 مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح المنقهاء  
 اذا اطلق احدهما شمل الآخر واذا ذكر افلكل معنى لذلك نظائر منها الايمان

والاسلام والمشرک والكافر ثم الخامس من المعارف ذوالاداة  
اي اداة التعريف وهي ال بجملة التعريف عند الخليل  
وسيبويه لكن الخليل الهزة عند اصلية فهي همزة قطع كهزة ام  
وان حذف في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه في اصل الهزة  
فهي عند همزة وصل زائدة لکنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن  
مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه  
واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها ونازع ابو جيا  
في ذلك وردّها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهباً  
له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهزة اصلية مقطوعة  
في الوصل كهزة ام وان لا اللام وحدها للتعريف وضعت  
ساكنة فاجتليت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساکن وفتحت  
لكثرة استعمالها مع اللام خلافاً للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور  
عنه ووجه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه  
وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله  
او مجاب عنه لكنه رجع في الجمع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا  
وفي الشذور وانما المرتك الهزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها  
ان حركت بالکسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او  
بالفتح التبست بلام الابتداء او بالضم فلانظير لها وعن المبرد ان الهزة  
للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وتكون  
ال للعهد وهي الق عهد مصوبها اما ذكرا نحو زجاجة  
الزجاجة وفائدتها التنبيه على ان مصوبها هو الاول بعينه  
اذ لوجع به منكر التوهمة انه غيره او ذهنا نحو اذها في الغار وجاء الق  
في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم  
دينكم اول الجنس وهي التي لم يعهد مصوبها اصلا وهي ثلاثة انواع  
كالتى للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي اى الا باعتبار

شئ كامل الناس الدينار والدرهم اى جنسهما  
 وجعلنا من الماء اى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى  
 كل شئ حى وهذه لا تخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا ولا استغراق  
 افراده وهى التى تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان  
 اى كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء  
 من مدخولها نحو ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا او لاستغراق  
 صفاقه وهى التى تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اى الجامع  
 لصفات الرجال المحودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة  
 لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افرق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا  
 اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال واختار جواز نيابته عن الضمير  
 المضاف اليه نحو فان الجنة هى المأوى وقيد ابن مالك بغير الصلة  
 وجوز الزمخشري نيابته عن الاسم الظاهر وابوشامة نيابته عن ضمير  
 المتكلم قال فى المغنى المعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب  
 وقد تلخص من كلام المصنف ان ال معرفة اما عهدية او جنسية وكل منهما  
 ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال زائدة كاللات ونحو ادخلوا الاوّل فالاول  
 وقد مر انها تكون موصولة **وابدال اللام** فى ال معرفة **مبها الغنة**  
**حميرية** كقولهم فى الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها  
 عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل من امير امصيام فى مسرف قال  
 ليس من امير امصيام فى مسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من  
 طى قال شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلى برحى وراى باسمهم وامسلة  
 ثم السادس من المعارف **المضاف** اضافة محضة الى واحد  
 مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا فى الابهام  
 كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده وهو فى التعريف  
 بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف للعلم فى رتبة

العلم والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وكذا البواق  
**الإلضاف إلى الضمير كغلامي** ف ليس في رتبة الضمير  
 وإنما هو كالعلم أي في رتبته واللام صرح نحو مررت بنيد صاحبك  
 إذا الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل إن ما اضيف إلى معرفة  
 فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف ويبدل على بطلانه قوله  
 كخذ روق الوليد المنقب فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف  
 بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد على إطلاق قولهم هنا  
 إن المضاف إلى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة  
 إلى معمولها والمتوغل في الإبهام والواقع موقع نكرة لما تقر في باب الاضافة  
 من إن كلامها لا يتعرف بالاضافة والحكم إذا علم في باب لشيء كان  
 قيد للمحكوم الذي يذكر مطلقاً في باب آخر

### باب في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظاً وحكماً مخبراً عنه أو  
 وصفاً رافعاً لما انفصل واغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع  
 مبتدأ غير الوصف المذكور وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً  
 لمن يرى أنه أصل المرفوعات وخالف في الشذور قيداً بالفاعل نظراً  
 إلى أنه أصلها كما قال وذهب جمع إلى أن كلامها أصل واختاره الرضوي  
 قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة المبتدأ والخبر  
 كلاهما مرفوعان باتفاق كالله ربنا وحمده عليه الصلاة  
 والسلام نبينا لمن يعتقد عدم إيمانه وإنما اختلفوا في رافعهما  
 على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية  
 للإسناد والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وإن كان يقع جامداً لأن  
 أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به عليه  
 طلباً لأن ما كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة  
 وأعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول

الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والاختيار عن غير معين لا يفيد ولأن القصد  
 من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجمله والامور الكلية قل ان يجملها  
 احد وانما يجمل الامور الجزئية واورده على الاقل مجي الفاعل نكرة وهو  
 مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى  
 وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص  
 فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون  
 الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا افادت والفائدة  
 تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة  
 وانها ما بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجح المشيئين  
 العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتقاد ذلك حيث قال **ويقع المبتدأ**  
**نكرة ان عم كل فرد من جنسه او خص فردا من ذلك الجنس**  
**فالعام نحو ما وجل في الدار** لان النكرة في سياق النفي  
 تعم فاذا عميت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بالجنسية  
 و **منه نحو الله مع الله** وكله قانتون ومن يقم اقم معه  
 و **الخاص نحو لعبد مؤمن خير من مشرك** لان الوصف  
 يخص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف  
 ويحتمل ان يكون من الاقل ايضا و **من الخاص قوله عليه الصلاة**  
**والسلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد** لتخصيصه  
 بالاضافة وقوله **امن معروف صدقة** وهي عن منكر صدقة وقولك  
**رجيل جاءني** لانه بمعنى رجل صغير جاءني و **يقع الخبر مفردا جامدا**  
**فلا يتحمل ضمير المبتدأ** ومشتقا فيتمله **مالم يرفع ظاهرا او ضميرا** بارزا و  
**يجب ابراز المتحمل وان امن اللبس** اذا جرى الوصف على غير من هوله ويقع  
**جملة لها اي فيها رابط** وجوبا يربطها بالمبتدأ الذي سيق  
 له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف  
 او جر باسم فاعل او حرف تبعية او ظرفية او مسبوق بمماثل لفظا ومعمولا



نحو وكلا وعد الله المحسني وقوله اصح فالذي توصى به انت مفلح  
 وروابط الجملة بما هو خبر عنه او صلها في المغف الى عشرة على خلاف في  
 بعضها واقصر منها هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط  
 ومن ثم يربط به مذكورا كزيد ابوه قائم وعمرو قام اخوه ومحمد وفا  
 كحاضر و الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير  
 ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والابان قدر تابع للباس على انه بدل وعطف  
 بيان فالخبر مفرد والثالث شاعادة المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد واكثر  
 وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو القارعة ما القارعة  
 فالقارعة مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما  
 خبر الاول والتقدير القارعة اى شئ هي كما تقول اى رجل زيد اذا اردت  
 التعظيم والتخيم لشانه و الرابع العموم بان يكون جملة الخبر مشتملة  
 على اسم اعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخل تحتها نحو زيد نعم الرجل  
 فال في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم  
 فحصل الربط ومنه قوله ولما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم  
 تتبع فيه هنا وفي اوضحه جماعة من النحاة وذكره في المغنى كالمتبرى من ثم  
 قال ويلزمهم ان يميزوا زيد مات الناس وعمرو وكل الناس هم موتون و  
 خالد لا رجل في الدار وخرج المثل والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما  
 كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبيه على ذلك بقوله الا  
 في نحو قل هو الله احد نما الجملة الخبر بها نفس المبتدأ في المغف اى  
 فلا تحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدأ والمفسر عيز للضمير  
 هذا ان قدر هو ضمير الشأن والابان قدر ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد  
 وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبع المرادى والتحقيق  
 ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على اعادة اللفظ كما في  
 عكسه نحو لاحول ولا قوة الا بالله كثر من كثر الجنة و يقع الخبر ايضا  
 ظرفا زمانيا او مكانيا حالة كونه منصوبا لفظا بما تعلق به

نحو والركب اسفل منكم والرجيل غدا و يقع ايضا  
 جار ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك كالحمد لله رب  
 العالمين و شرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس  
 ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا في التقدير الى المفرد  
 او الى الجملة قال وتعلقهما حينئذ اما مستقر ونحوه مما هو  
 اسم فاعل وهو اختيار طائفة محققين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة  
 والاصل في الخبر الافراد وصحة في الاوضح ورجحها ابن مالك بامور منها  
 ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت لدى بجوحة  
 الهون كابين ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به  
 ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد  
 اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا بعد اما واذا  
 الفجائية لامتناع ايلاتهما الفعل او به استقر ونحوه مما هو  
 فعل وهو اختيار اكثر البصريين محققين بان المحذوف عامل في الظرف  
 والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا ورجحها ابن الحاجب بوجوب  
 تقديره في الصلة قال في المغنى والمحقق عنده انه لا يترجح تقديره اسما  
 ولا فعلا بل بحسب للمعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقد ر الوصف لانه  
 صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا  
 وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في  
 الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا  
 يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا  
 وبه صرح في التسهيل قال في المغنى وهو شرط لوجوب المحذوف وصرح فيه  
 بجواز تقدير الكون الخاص لدليل ويجوز حذفه حينئذ وعليه خرج  
 قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر  
 والعبد بالعبد والانتى بالانتى اي مقتول او يقتل والاصل فيه ان  
 يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضيه

تخرج

ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه وفيه ايضا ويلزوم من قدر المتعلق  
 فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا ينتقم  
 على المبتدأ وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه انه  
 اذا قدر في الظرف كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت  
 والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والالكان الظرف في موضع  
 الخبر بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات **فأول** اعلم ان  
 الظرف عندهم بحسب متعلقه قيمان مستقر بفتح القاف ولغو  
 فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجبا الحذف نحو وعند علم الساعة  
 واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه  
 نحو يوم الجمعة صمت فيه او جار نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت  
 ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان  
 اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك  
 الظرف مستقرا الاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم  
 حذفنا الصلة وهي فيه اختصارا لكثرة دورهم بينهم كقولهم في المشترك فيه  
 مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمي لغوا او ملغى  
 كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول قاله الدماميني قاعدة كل ظرف او جار  
 ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه  
 او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه والمتعلق اما ان يكون ملفوظا به  
 او مقذرا والمقذرا ما واجبا الحذف ولا واجبا الحذف في ثمانية مواضع  
 ذكرها في المغنى **ولا يخبر** اسم الزمان عن المبتدأ الجوهر  
 المعبر عنه باسم **الذات** فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان  
 حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا  
 او في زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك  
 وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو  
 كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والافلا لعدم الفائدة

و اما نحو قولهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر فير باسم  
الزمان عن الجوهر فهو متاقل بحذف اسم معني مضافا هو المبتدأ  
في الحقيقة كروية الهلال الليلة فالأخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن  
الجوهر وقيل لا تأويل بل لليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من  
حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له لانه  
في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله ويغني عن  
الخبر في حصول الفائدة مرفوع وصف يكتفي به فاعلا كان  
او نائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة و  
اسم التفضيل والمنسوب معتمد ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع  
على اداة استفهام حرفا كانت لو اسما او اداة نفي  
كذلك او فعلا فالاستفهام بالحرف نحو افاطن قوم سلى ام  
نوا طعنا وبالاسم نحو كيف جالس العمران و النفي بالحرف نحو  
ما مضروب العمران وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان و  
بالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير ما سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا  
بين ان يكون اسما ظاهرا كما صرا وضميرا بارنا كقوله خليلي ما واف بهم ذلك  
انما وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن  
كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين  
وما اوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان  
يتطابقا ولا فان تطابقا افرادا نحو اقام زيد جاز في الوصف وجهان  
الابتدائية والخبرية الا في نحو اقام اليوم امرأة فيتعين الاقل وهذا يفتح  
في قولهم انه متى وقع تقدم الخبر في لباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره  
وان تطابقا ثنية وجمعا نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون  
تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتجمله الضمير وان لم يتطابقا

تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا او فائبا عنه مغنيا عن الخبر  
والاصل ان يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر وقد يتعد  
الخبر جواز على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف  
الجنس نحو فاذا هي حمية تسعى والتعدد على ثلاثة انواع احدها ان يتعد  
لفظا ومعنى لا لتعدد الخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار  
على كل واحد من الخبرين والايضار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا  
استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام  
المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلوحامض ولا يجوز في هذا  
العطف لان مجموعه بمنزلة الخبر الواحد اذا المعنى هذا من خلا فالابى على  
لهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها ان يتعدد  
لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله  
يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعلا لها غائظه  
او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب وهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاث  
وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد في  
وفي النوع الثاني وفي شرحه بيان التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقال  
الاجاز انما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظور فيه  
اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم فائدا اذا تعددت مبتدآت  
متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدآت  
فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الى ان تخبر عن  
الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد  
عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى ابو اخي خال عم زيد قائم والاخر ان تجعل  
الروابط في الاخبار فتأتي بعد خبر الاخير لهما آخر الاول وتال لتلوه نحو  
زيد هندا الاخوان الزيدون صار بوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون  
صار بواخوانه عند هندا باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد  
مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتميز قاله ابو جيان

واعلم ان الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتأخر عنه ووضعا كما هو متأخر عنه طبعا و لكنه قد يتقدم عليه حيث لا مانع اما جواز نحو في الدار زيد او جوبا بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام و ذلك نحو اين زيد اذ لو اخرج ما له صدر الكلام عن صدر بيته او بغيره نحو صبيحة اى يوم سفرك او يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولّى وطراذ لو اخرج لتوهم انه صفة للنكرة فالترمز تقدمه دفعا للتباس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالالفاظ نحو ما لنا الا اتباع احمد عليه الصلاة والسلام او معنى نحو انما قائم زيد اذ لو اخرج لا وهم الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زيدا او على مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملء عين جيبها اذ لو اخرج للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جواز العلم به وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الاخرى نحو سلام قوم منكروى فسلام مبتدأ والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اى عليكم وقوم خبر لمبتدأ محذوف اى انتم قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ لان كون الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى الخبر لان التجوز في آخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد وعمر قائم اقوال ثالثها التحيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدأ ولم ينبه عليه هنا اذا اخرج عنه بنعت مقطوع لجرد مدح او ذم او ترحم كبررت بن زيد الكرمى او مخصوص نعم وبشر مؤخر اعنيهما او بصريح القسم نحو في ذمى لافعلن اى يمين او تصدحى به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اى صبرى واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله ويجب اى المحذف في الخبر في اربع مسائل الاولى والثانية قبل جوابى لولا الامتناعية اى الدالة على امتناع الثاني لوجود الاول والقسم الصحيح

وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمان الله وامانة  
الله بخلاف غيره فهو على عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقريئة كذا كرجواب بعد  
فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الاولى ان تعلق  
الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم  
يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لا كرمتهك اي لولا زيد  
موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدأ جاز الحذف ان دل على الخبر  
دليل والاوجب ذكره نحو لولا قومك حديثا وعهد بالاسلام لهدمت  
الكعبة و الثالثة قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ  
المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما  
سيأتي او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شرطي السويق ملتوتا والى  
مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم هذا الحال على  
المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله  
لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ  
الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضربي زيد شديد  
واما قولهم حكمت مسط اي حكمتك مثبثا فتشاذ و الرابعة  
بعد و او المصاحبة الصريحة في معنى المصاحبة بان تكون  
نصا في المعية كما سيأتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو  
واردت الاخبار باقتراها كما جاز ذكره لعدم التخصيص على المعية والحذف  
اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران  
والاصطحاب و اشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربعة على طريق  
اللف والنشر المرتب بقوله نحو لولا انتم لكانا مؤمنين فانه  
مبتدأ والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل الظن صددناكم وهذا كما ترى  
مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر في الدليل  
جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف  
لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هو دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه

هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ وإذا قيل لولا زيد لا تبتك لم يشك  
 في ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ويجب لسد  
 الجواب مسده و نحو **لعمركم لا فعلن** فعمركم مبتدأ والخبر  
 محذوف اي قسى للعلم به ويجب لسد الجواب مسده وعمركم بفتح  
 العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم  
 مراد به الحياة و نحو **ضربى زيدا قائما** فضربى مبتدأ وهو  
 مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان  
 المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان او اذا كان  
 قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه  
 الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا  
 يوصف بالقيام وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الامرين  
 احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم فلما التزم  
 تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وضمة  
 كالحديث اقرب ما يكون الصبد من ربه وهو ساجد و نحو **كل**  
**رجل وضيعته** بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت  
 بذلك لانها اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل  
 مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف  
 اي مقرونان لدلالة الواو وما بعد ما على المصاحبة والاقتران  
 ويجب لقيام الواو مقام مع

**باب** في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر  
 النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة انواع من حيث العمل  
 احدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس  
 وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان والثالث  
 ما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لانها  
 حكم المبتدأ والخبر اخذ من النسخ وهو لغة الازالة وبدا بالنوع الاول غير متعرض



لأفعال المقاربة ثم أعلم ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام واحد ما يعمل  
 هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية كان وامسى واصبح و  
 اضحى وظل وبات وصار وليس وفي معنى صار ارض و  
 رجع وعاد واستحال ومار وراح وتحوّل الثاني ما يعمل بشرط تقدّم نفي  
 او نهي او دعاء و هو اربعة ما زال ماضى يزال لاماضى يزيل و  
 لايزول فلهما تامان الاوّل منهما متعدّ الى واحد ومصدره الزيل  
 والثاني قاصر ومصدره النزول ومافق وما انفك وما برح  
 وهذه الاربعة معانيها متفقة بلاخلاف مثال النفي نحو ولا يزالون  
 مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تا الله تفقؤ وقوله  
 فقلت يمين الله ابرح قاعدا اذا الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قوله  
 صاح شمر ولا تنزل ذاكر المومنين فسيانته ضلال مبين  
 والدعاء قوله ولا زال منها لا يجر عاتك القطر وقيد في الارشاف يلا  
 خاصة كما في البيت والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدّم ما  
 المصدرية الظرفية وهو دام لا غير كما عطف مادمت مصيبارها  
 اى مدة دوامك مصيبار سميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر  
 بالمصدر والظرف فلولا لم يتقدّمها ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم  
 تعمل وان وحى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا اى  
 من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل  
 المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من  
 وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق  
 النحاة على ان كان واخواتها افعال الاليس فان الفارسي ومن تبعه يذهب  
 الى حرفيتها والصحيح فعليتها الاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة  
 بها كما تقدم فيرفعن هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدأ  
 تشبيها بالفاعل ويسمى اسماءهن حقيقة وفاعلا مجازا و  
 ينصبن خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرا لهن حقيقة ومفعولا

بجاز الکن يشترط فی المبتدأ الذی تدخل علیه ان لا یخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا یلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه او لمصحوب لفظی ام معنوی نحو **وكان وقک قدیرا** واما قوله وکونی بالماکارم ذکر یفی نادر ولعله استغنى عن ذکر هذه الشروط احواله علی المثال فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الکوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا فی الخبر لان الاسم لم یتغير عما کان علیه والصحيح الاقل بدلیل اتصال الاسم بها اذا کان ضمیرا نحو **وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا یتصل بالعاملة ويلزم علی مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لارافعة وهذا لا یجهد فی الافعال والاصل تأخیر الخبر عن الاسم كما فی باب المبتدأ **وقد يتوسط الخبر** بين الاسم والفعل مع جميعها ولو کان جملة علی الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو **وكان حقنا علينا نصر المؤمنین** وقوله **فليس سواء عالم وجهول** وتارة يكون واجبا نحو **يجبني ان يكون في الدار صاحبها** فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر علی الناسخ لاجل الحرف المصدرى ولا تأخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني واما مثيلهم في هذا المقام فهو **كان في الدار صاحبها** فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر علی الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنع لما منع كحصر الخبر بنحو وما كان صلاحهم عند البيت الامكاء وتصديفة ونحفاء اعرا بها نحو **كان موسى صديقي** وكتأخر مرفوع الخبر بنحو **كان زيد حسنا** وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذی هو كجزئه بالاجنبى **وقد يتقدم الخبر** علی الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة علی الاصح بدلیل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعول حيث لا يتقدم**

العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيد الماضرب وعمرا  
لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد  
ببيتا لعروض وهو قوله

اعلوا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا

وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب  
التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس  
فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسوق نعم يجامع الجمود  
وما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتهم ليس مصر وفا عنهم لاجته فيه  
لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل مقدر اى يعرفون لا بالخبر او انه ظرف  
والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيدنا هيا  
ولم يجزها طعامك زيد اكل لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها  
اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه و الاخير دام فانه لا يجوز تقديم  
عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه  
والاعلى دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى  
وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادى  
وفيه نظر لان المنع معلل بعلمتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل  
دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيجب ان تكون عالما واذا انفى الفعل  
بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام  
لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان  
زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ فى جواز تعدده ووقوعه  
مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم  
هو المعلوم للمخاطب ولاه طلقا فان عليهما وجهل انتساب احدهما الى  
الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل به  
ها التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف والتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل  
منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهذا الاسم وان اختلفا تنكيرا

وتعريفها ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والأخر هو الخبر ولا يعكس إلا في الضرورة  
 ويجوز ابن مالك اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة  
 ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء **وتختص الخمسة**  
**الأول** وهي كان ظل وما بينهما بمروءة صار الدال على  
 تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى إما باعتبار  
 العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحداً نحو فكانت هباء منبثاً وكنتم  
 أزواجاً ثلاثاً وقوله امست خلاء وامسى أهلها احتملوا وقوله  
 تعالى فاصبحتم بنعمته اخواناً وقال الشاعر انتهى مزق أثوابي ويضربني  
 وقوله تعالى فظلت عناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمراعاة  
 صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض  
 فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد قعد وكذا البواقي لأن هذه الأفعال  
 تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الأخبار والماضي يفهم الانقطاع  
 فتدافعاً وتختص غير ليس وفتى وزال من هذه الأفعال  
**بجواز التمام أي الاستغناء بالرفع عن الخبر** ويقال  
 له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الأكثرون إلى  
 أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان فعلى الأول معنى نقصانها  
 عدم اكتنائها بالرفع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني  
 والصحيح أنها كلها دالة على الحدث الاليس وإبطال ابن مالك مذهب الأكثرين  
 بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الأرتشاف وهذا الخلاف  
 ينبغى عليه خلاف من فاهل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أما لا  
 فمن قال بدلالة الهمزة على الحدث أجاز تعلقها بها ومن قال لا يمنع ذلك وإذا  
 استعملت تامة كانت بمعنى فعل لأنهم فكان بمعنى حصل نحو وان  
**كان ذوعسرة أي وان حصل وامسى واصبح** بمعنى مغل في المساء  
 وفي الصباح نحو سبحان الله حين تمسون أي تدخلون في المساء  
**وحين تصبحون** أي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالد بن

فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت واضمحى بمعنى  
 دخل فى الضمى نحو اخمينا اى دخلنا فى الضمى وبات بمعنى عرس كقول عمر  
 رضى الله عنه امارسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمعنى اى عرس  
 بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اى نزل بهم ليلا وصار بمعنى  
 انتقل نحو صار الامر اليك اى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو الا الى الله  
 تصير الامور اى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله و  
 برح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا اذهب وانفك  
 بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل واما ليس وفتح وزال  
 فانها لازمة للنقص وما اؤهم خلاف ذلك يؤول و تختص كان  
 بمراد فز لم ينك فتقيد استمرار خبرها الاسمها نحو وكان الله على كل شئ  
 مقتدرا و بجواز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين  
 ليسا جارا ومجرورا كالبتداء وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم  
 يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف  
 وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو  
 ما كان احسن زيدا ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها الا لسناد  
 وفهم من قوله كان انها تزداد بلفظ الماضى وان غيرها من احوالها لا يزداد  
 وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزداد  
 فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر اولا لا يكون معتنى بشأنه  
 وما ذكره آخر اى يكون محط الفائدة وكلاهما ينافى فى الزيادة وجوز الفراء زيادتها  
 آخر اى اساعلى الغاء ظن آخره الاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا  
 تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه و تختص بجواز حذف نون  
 مضارعها الجزوم اى بالسكون اذ هو الاصل وللمتبادر عند  
 الاطلاق فلا تحذف من غير الجزوم والجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف  
 من الجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه اذا  
 ادخله الحذف حتى على حرف او حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت

كفه ولم يعه فلم يك كمر يح فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى  
 من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم يح لان اعادة الياء تؤد  
 الى لغاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لاحذف  
 النون ان لم يلقها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن  
 لتعاصيها عن الحذف لقولها بالحركة العارضة لا لتقاء الساكنين خلافا  
 ليونس مستندا الى نحو قوله اذا المرتك الحاجات من همة الفقى

وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتد في المنع، مطلق الحركة على الضرورة  
 كقوله منك اسقوا ان كان ماؤك ذا فضل ولا ضمير نصب  
 متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكفه فلن تسلط عليه  
 اذا الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا  
 قوتت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم اكن بغيا اصله اكون فحذفت  
 الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بك  
 الناقصة بل بالاتامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها  
 برفع حسنة و تختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها ونحوها  
 معوضا عنها بعد الحذف ما الزائدة وذلك مطرد بعد  
 ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كما  
 في مثل قوله ابا خراشة

اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

اصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لا فائدة  
 الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فان فصل الضمير وصار ان  
 انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وادغمت النون في  
 الياء لما بينت هما من التقارب في المخرج فصارا ما انت ذا نفر ويقاس بضمير  
 مخاطب غيره وقد مثل سيديويه بامان زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب  
 بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان  
 الاستثناء الجمع بين العوض والمعووض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه الشرح

و تختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا دون  
 خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما في مثل قول الحريري  
 فان وصلا الذية فوصل وان صرما فصرم كالطلاق  
 وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر  
 اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام الشمس  
 ولو خاتما من حديد اى ولو كان ما تلتسمه خاتما من حديد  
 وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذوبى ولا ملكا اى ولو كان  
 الباغى ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه  
 ان خير بالرفع اى ان كان فى عملهم خيرا وفى هذا نحو اربعة اوجه  
 مشهورة وان ضمت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمه العقلية ستة  
 عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل  
 هذا اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره فاعوض من كان ولاهى النافية للخبر  
 ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا و  
 لات وبدا بما فتال وما النافية عند الجازين كليس  
 فى رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها فى نفي الحال والدخول على المعارف  
 والتكرات وفى دخول الباء فى الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هى عندهم محمولة  
 وهو القياس لانها حرف لا يختص يقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال  
 فاصلها ان لا تعمل قال شاعرهم  
 ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام  
 اى هو تسمى لاجازى واما كان عملها على خلاف الاصل شرط الجازيون  
 له اربعة شروط اشار الى الاول بقوله ان يتقدم الاسم على  
 الخبر فلو قدم الخبر نحو ما سعى من اعتب بطل عملها خلافا للفرأ وان كان  
 ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثانى بقوله ولم يسبق  
 الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله بنى غدانة ما ان انتم ذهب  
 بطل عملها وجوباً عند البصريين لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن

اسمها بان فبعدت عن الشبه وروى ذهب بالنصب واقل على ان ان  
نافية مؤكدة لما لائزادة والى الثالث بقوله **ولا بمحمول الخبر**  
فان سبق به نحو وما كل من وافى من ان اعرف بطل عملها وجوبا  
لضعفها في العمل فلا يتصرف في محمول خبرها بالتقديم الا اذا كان  
المحمول ظرفا او جارا او محجورا فانه لا يبطل نحو ما عندك  
زيد مقيما وما بي انت معنيا لتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما  
ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح والى الرابع بقوله **ولا الخبر**  
بالرفع عطف على الضمير المستكن في يسبق اى ولم يسبق الخبر بالالف  
سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم  
شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشئ الا  
شئ لا يعبا به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس نحو ما هذا بشر  
ما من افعالهم واذا عطف على خبرها بلكن او بيل تعين في المعطوف الرفع  
على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعدا وبل قاعد ولا يجوز  
النصب لان المعطوف بفما موجب وما لا تعمل الا في النفي اما المعطوف بغيرها  
فيجوز فيه الامران والنصب جود **وكذا النافية** للوحدة او للجنس  
ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا المريد الا  
**في الشعر خاصة ويشترط** له مع ما تقدم في عمل ما من الشرط  
الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما مر **تكثير معموليها** فلا  
تعمل في معرفة خلافا لابن جنى مستندا بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن جها متراخيا  
واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور و  
تأوله المانعون على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال ثقة  
ولا ارى باغيا فلما اضمم الفعل بز الضمير وانفصل والغالب في خبر لان  
يكون محذوف احق قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله  
**تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر ما قضى الله واقيا**



و كذا يعمل عمل ليس لآت خلافا للاختش وهي لازيدت عليها التاء  
لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال في  
الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى و لكن لا تعمل الا في الحين  
نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهرة وقصر عملها على لفظ الحين وقال  
بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك  
في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه وصرح في الشذور وشرحه  
بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والايوان بقلة وهذا من كالتوسط  
في المسئلة ولا يجمع في كلام بين جزئيهما اي اسمها وخبرها  
لضعفها بل لا بد من حذف احداهما لصحة عملها والغالب في  
كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء المنصوب نحو ولات  
حين مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه و  
عليه قرئ شذوذ ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس  
ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة  
لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما  
لم يتصرفوا في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم  
يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك وذهب  
الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول بعضهم  
ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد . الاعلى اضعف المجانين

و النوع الثاني من انواع النواسخ ان بالكسر والتشديد و  
ان بالفتح والتشديد وهما موضوعان للتأكيد اي لتأكيد  
الحكم المقترن باحدهما ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما  
اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث  
ان ان المكسورة لا تغير الجملز بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها في  
حكم المرفوع ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور

فتأول بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفى و  
يشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملايم لقول النبيين  
ان زيد ليس بقائم فيه توكيد ان لكن ذكره في باب لا التبرئة ما يتأ  
الاطلاق ولكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك  
وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول  
زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة  
الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه  
بخيل وقر على هذا النفي ولا بد ان يتقدمها كلاما مانا قضاها بعدا  
نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك او ضده ما هذا اسود لكنه ابيض او  
خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمر اشار به ويمتنع ان يكون  
مما تلاله باتفاق قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تأتي للتوكيد  
نحو لوجاء في احسن اليه لكنه لم يجئ وكان بفتح الهزرة والتشديد  
للتشبيه المؤكد عند الجمهور لتركيها من الكاف المفيدة للتشبيه  
وان المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كان زيدا  
اسد اذ أصله ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على ان ليبدل الكلام  
على التشبيه من اول وهلة وفتحت هزرة ان للجار وصار احرفا واحدا مدلولا  
بها على التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب و  
يلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه ويليه المشبه دائما بخلاف الكاف و  
مثل فان الذي يليهما المشبه به او للظن على رأى بعضهم نحو كان  
زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب  
ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فهو قول به وليت وهي موضوعة  
للتقريب وهو طلب ما لا يطع فيه نحو ليت للشباب يعود يوما فان  
عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي ما لا فاجح منه فان حصول  
المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التقى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا  
يكون في الواجب ويجب في التقى اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك



واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة  
 العمل لمن محله ان لم يقترن بهن ما الحرفية الزائدة فان اقترنت  
 بهن نحو انما الله واحد وقل انما يوحى الي انما الحكم اله واحد  
 وكأنا يساقون الى الموت ولكنما اسعوا لجد مؤثقل ولعلما اضاءت لك  
 النار الحمار المقيدا بطل عملهن وجوب الزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا  
 سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك  
 الاليت فيجوز حينئذ فيها الامران اى الاعمال وهو الارجح  
 لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على اخواتها  
 وقد روى بها قول النابغة قالت الاليت ما هذا الحمار لنا قال ابن  
 مالك فى شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من الالفاء فيما  
 عداليت وجوازه فيها هو الارجح وقيل بجوازه فى الكل وهو ظاهر الالفية وقيل  
 بوجوب الاعمال فى لئيت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكلف عن العمل كقوله  
 ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن  
 اى ان فعلك حسن ويحتملها قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان  
 تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ساحر ووقع فى الشرح وفى  
 بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضى فسوف يكون لما  
 الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اى كما يجوز فى ان للكسوة  
 ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال  
 كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما عملت قليلا استنصا بالاصل وقد  
 قرئ بها قوله تعالى وان كلاما ليوفيتهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليهم  
 ناسئا والاكثرفيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم  
 لفاسقين ووقع غير الناسخ بعدها فادر والمضارع اندر كقوله  
 ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه  
 واذا اهملت لزوال الخبر اللام فى الغالب كما سياتى لتلايتوهم كونها نافية  
 واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا

لنزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس و  
 الاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب **واما ان**  
 المفتوحة اذا خفت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة  
 فانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية و لكن  
 يجب في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضميرشان  
 تبع في هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان يكون  
 غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والاضح وكون خبرها  
 جملة اسمية كانتا وفعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه  
 محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شيء  
 مما تقدم كقوله

بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون التمثالا  
 وكون الجملة مفصولة من ان ان يدنت بفعل متصرف  
 غير دعاء اما بقدر نحو ونعلم ان قد صدقتنا او  
 بحرف تنقيس نحو علم ان سيكون وقوله  
 فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا  
 او بحرف نفى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان لن تحصوه  
 ايحسبان لم يره احد او لو الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم  
 وقل من يعدها من النخاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله  
 علوا ان يؤملون فجادوا واطلق الثاني هنا وقيد في الاوضح بلاولن  
 ولم فاقضى ذلك انه مقصور على احدهما وافهم كلامه ان الجملة ان يدنت  
 باسم او فعل جامد او دعاء لم تنحج الى فاصل بينها وبين ان نحو واخر  
 دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة  
 ان غضب الله عليها في قراءة بعضهم **واما** اذا خفت فتعمل  
 وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملها على ان المفتوحة لکن  
 تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب كونه ضميرشان

ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقبل ذكر اسمها في اللفظ  
 كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية نصب ظبية  
 ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا  
 منها باحد شيئين لا غير اما يلم نحو كان لم تغن بالاسم  
 او قد نحو فخذورها كما ان قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة  
 اسمية لم يمتحج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النخ      ركان قد يباه حقان

ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لافهما اليتحققان والحاصل  
 ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان  
 المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لکن وقسم يمتنع الغاؤه وهو ان المفتوحة  
 وكان الملحقة بها و هذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن  
 وبين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال  
 وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر  
 ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرها  
 عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال المجرود ان لدينا  
 انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها  
 وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا  
 لا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا  
 ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيويبه وقد يجب ناسد مسد  
 واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا اردت  
 باستفهام قوله في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة  
 كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا  
 اخصه بضمير الشأن غالبا واعلم ان لهزمة ان ثلاث حالات وجوب  
 الكسر ان لم يسد المصدر مسد ما ومسد معموليها وجوب الفتح ان سدت  
 ذلك وجواز الامر ان صح الاعتبار ان وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف

وذكر من صورها اربعة فقال **وتكسر ان** اذا وقعت في  
**الابتداء** اى في ابتداء الكلام حقيقة او حكما نحو **انا انزلناه**  
 الا ان اولياء الله اذ لوقحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو  
 لا يستقل به الكلام **وبعد القسم** اى بأن تقع جوابا له سواء  
 وجدت معه اللام نحو **ليس والقرآن الحكيم انك لمن**  
**المرسلين** ام لا كما في **والكتاب المبين انا انزلناه** لان  
 جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد  
 فعل القسم حيث لا لام معه كما في الاوضح وغيره نحو **او تخلفى بربك العلى**  
**انى ابو ذياك الصبى** لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم **وبعد**  
**القول** بان تقع مع معمولها محكية به نحو **قال انى عبد الله**  
 لان محكى القول لا يكون الاجملة او ما يؤدى معناها فان وقعت بعد  
 القول غير محكية وجب كسرها نحو **ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا**  
**وفتحها في نحو اخضك بالقول انك صالح** ونحو **اتقول ان زيد اعاقل**  
**وقبل اللام** الابتدائية المتعلقة للعامل عن العمل نحو **والله**  
**يعلم انك لرسوله** لوجود اللام اذ لوقحت ان للزم تسليط العالم  
 عليها والام الابتدائية لها صدر الكلام وماله صدر الكلام لا يعمل ما قبله  
 فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا مانع فرتبها التقديم على ان  
 وتكسر ايضا اذا وقعت في اول الجملة المنخبة عن اسم عين وفي اول الصلة  
 والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجملة كاذوجيت وقضية  
 كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة قال بعض  
 العلماء والوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف  
 اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزم اضافة الجملة الى الجملة  
 لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا و  
 استناع اضافة الى المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان الكساي  
 جوز اضافة اليه ومن ثم قال المرادى **وتخرج الفتح على مذهب الكساي**

وعلى ذلك ينبغي جوازها ايضا بعد اذ ويؤيد جوازها في اذ الفجائية مع  
اختصاصها بالجملة **تفتح** تفتح ان وجوبا اذ وقعت فاعلا او نائباعنه  
او مفعولا به غير محكية او مبتدا او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق  
عليه خبرها او مجرورة بحرفا وهما لا يختص بالجملة او تابعة لثمن من ذلك  
وتكسر ان او تفتح اذ وقعت بعد اذ الفجائية او فاء الجزاء او اما والاجم  
او واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل  
او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط في الاوضح  
الكلام على هذه الامور **ويجوز دخول اللام** الابتدائية عند  
ارادة المبالغة في التأكيد **على ما** اي الذي او شئ **تأخر**  
**من خبر ان المكسورة** وان تقدم معموله نحو اني لوزر وان زيد  
لابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره متفيا  
او ماضيا متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدا وانما  
اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المنزحلة ونطقت  
دون ان لتلايتقدم معمولها عليها او من اسمها عن خبرها  
نحو ان في ذلك لعبرة لاولى الابصار ولا يكون الخبر في ذلك الاظرفا او  
جارا ومجرورا او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيد راغب وعبارة بعضهم  
تقتضون ان تأخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام وليس كذلك بل شرط  
ان لا يلي ان لتلايجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا او ما توسط بين  
الخبر والاسم او بين الاسم وغيره **من معمول الخبر** نحو ان زيد الطعم  
اكل وان في الدار عندك زيد جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها  
عليه كما لو كان مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها  
عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صحه ابن مالك وابو حيان وصح بعضهم  
المنع لان الحرف اذا اعيد للتأكيد لم يعيد الامع ما دخل عليه او مع ضمير  
ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول  
بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل



المعمول عن ان كما مثلنا او من ضمير الفصل نحو ان هذا هو  
 القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه  
 عمادا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى ولانه حافظ لما بعده حتى لا  
 يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح  
 انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في قوله من خبر ان للبيان  
 قلبه لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرج  
 على زيادتها نحو

ام الحليس ليجوز شهر به ولكنني عن جها العميد  
 قال البدر ابن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله

ان الخلافة بعدهم لدميمة وخلائف ظرف لما احقر

ويجب دخولها مع ان الخففة المكسورة الهزئة  
 ان اهلته وان لم يظهر المعنى لانها لما اهلته صارت  
 بصورة ان النافية فخياف اللبس فيجئ بعدها باللام وفعالها وتسمى اللام  
 الفارقة فان اهلته وظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال التثنية لفظية  
 بان يكون الخبر منقيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كأن يكون  
 الكلام مسيق للمدح كقوله

انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح  
 ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيوييه  
 واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق  
 وثمره الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة  
 والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر هزئة ان و  
 من جعلها لام اخرى فتحها ومثل ان المشددة في نصب الاسم و  
 رفع الخبر لا النافية للجنس لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم  
 الصدور والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي

الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص  
 بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي يدخلها في الكلام كخر وجماء ويقوله  
 للجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس  
 قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا الجمولة على ان كما قال ابن  
 مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس  
 وغيره بالقراين والاصل ان لا تعمل لما تقدم في النافية لكن ورد السماع  
 بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها  
 نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث  
 والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكوتين  
 واليهما اشار بقوله لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها  
 فلا تعمل في معرفة وما اوم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة  
 منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا  
 ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو **صاحب علم ممقوت**  
 او شبيهه به نحو **احسان وجهه في الدار** **والاعشرين درهما**  
**عندي** ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به  
 شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا او منصوبا او مجرورا  
 وانما سمي شبيهها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف **فان كان**  
**اسمها غير مضاف الى نكرة ولا شبيهه بان كان مفردا**  
**او متفقا ومجموعا بنى معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه**  
**معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير**  
**لمذكر او مؤنث بنى على الفتح كما في نحو **ولا رجل ولا قوم****  
**ولا رجال ولاهنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطى**  
**لما منعت و بنى عليه او على الكسر مع عدم التنوين عند**  
**الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما في نحو **لا مسلمات** وقد**  
**روى بهما قوله بلذوالذات للشيب فالكسر استعصم بالاصل**

والفتح نظر الأصل في بناء المركبات قال المصنف وهو ان جمع والتزمه ابن  
عصفور و **بني على الياء على الاصح** ان كان مشقوا ومجموعا على  
حده كما في نحو **ولارجلين ولا مسلمين** عندك وقد تقدم  
ان لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال **ولك في**  
**نحو لاحول ولا قوة الا بالله** من كل تركيب تكررت فيه لا و  
اسمها مفرد **فتح الاوّل** من الاسمين واذا فتحت **ففي الثاني**  
**ثلاثة اوجه الفتح** على اعمال الاثنية نحو فلارفت ولا فسوق بالفتح  
فيهما والكلام حينئذ جملتان **والنصب** على جعلها زائدة وعطف  
الاسم بعدها على محل اسم لاقبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا  
خلة بنصب الثاني والكلام حينئذ جملة واحدة **والرفع** على اعمالها  
عمل ليس او زيادتها وعطف ما بعدها على محل الاوّل مع اسمها فان  
موضعها رفع بالابتداء لانها بالتركيب صار كالشيء الواحد وحق الاسم  
المخبر عنه ان يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه  
**الاجه الثلاثة جائزة في الثاني** ايضا اذا كان اسم الاوّل معربا نحو  
**لا غلام رجل ولا امرأة كالصفة** اذا كانت مفردة متصلة باسم  
**لا المبني كما في نحو لارجل ظريف** ولاماء ماء باب دا عندنا  
فالفتح على ان الصفة والموصوف ركباً تركيب خمسة عشر ثم ادخلت  
لاعليهما بعد ان صار كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة للمحل  
الاسم والرفع على اتباعها للمحل لامع اسمها وكالصفة في ذلك التوكيد  
اللفظي المتصل واما البديل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما  
سياق نحو لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان ان اجينا  
في النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد  
زيد فيها و لك فيه ايضا **رفعه** احل الاوّل على الابتداء او على  
اعمال لا عمل ليس واذا رفعت **فيمتنع** حينئذ في الثاني **النصب**  
لعدم نصب المعطوف عليه لفظا او محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا

الثانية نحو فلا نحو ولا تأثم فيها والرفع على أعمالها عمل ليس وزيادتها  
 وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لاناقة لى فيها ولا جمل ففي جملة التركيب  
 خمسة اوجه وجهان فى الاولى وثلاثة فى الثانية ولو قلت لارجل ولا طالعا  
 جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة وان لم تكرر لا مع  
 المعطوف نحو لاحول ولا قوة او فصلت الصفة عن موصوفها  
 نحو لارجل فيها كرما او كانت غير مفردة بان كانت مضافة  
 او شبيهة به سواء اكان الموصوف مفردا ام لا نحو لارجل صاحب بر  
 عندنا او لا غلام سفر صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد  
 نحو لا غلام سفر ظرف عندنا امتنع فى المسائل الاربع فى المعطوف  
 والصفة الفتح لعدم لى فى الاولى وامتناع التركيب فى الباقي لانهم  
 لم يركبوا ثلاثة اشياء فيجعلوها كشيء واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقولها  
 فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروى بنصب ابن و برفعه  
 تامة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند المجازيين ووجب عند  
 بنى تميم والطائيين نحو قالوا الاضير اى علينا ولا اله الا الله اى موجود  
 فان جهل ووجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا احدا غير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك  
 اى لا بأس عليك الثالث من انواع النواسخ ظن من الظن  
 بمعنى الحسبان لا بمعنى اقم وقد تدب بمعنى علم ورأى بمعنى علم  
 لا من الرأى وقد تدب بمعنى ظن وحسب وهى كظن ودرى  
 فى لغة بمعنى علم والاكثر تقديمها بالباء لو احدث فان دخلت عليها الهزة  
 تعدت لآخر بنفسها وخال ماضى يخال وهى كظن لا ماضى يخول  
 بمعنى تكبر وزعم وهى كظن والاكثر وقوعها على ان وان وصلتها  
 تسد مسد معموليها والزم قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال  
 فيما يشك فيه وفى شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم فى القرآن  
 الا للباطل واستعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت

وهو كثير ولكن اذا تأملت تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو  
كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن  
استعماله في الصحيح قول ابي طالب

ودعوتني وزعمت انك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم امينا

ووجد بمعنى علم لا بمعنى جزئ او حقد وعلم بمعنى يتقن لا  
بمعنى عرف وخرج بقوله القليبات اي القائم معانيها بالقلب  
ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كراى بمعنى ابصر  
كرايت الهلال اي ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل  
اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد  
اذا ختله واستخوله ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع  
وزعم بمعنى سمن او هزل نحو زعمت للشاة اي سمنت او هزلت ووجد بمعنى  
استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذاجدة وعلم بمعنى انشفاق  
الشفة العليا يقال علت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة  
وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فنصبها  
معا مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا ان لا ملجأ من الله  
الا اليه وقوله **رأيت الله اكبر كل شئ** محاولة واكثرهم  
جنودا وقوله حسبت التقى والجود خيرا تجارة وقوله

دريت لوفى الهدى اعروفا غتبط وقوله له ما خلقتي نلت بعدكم ضمنا

وقوله زعمتني شيئا ولست بشيخ وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله  
فان علمتوهن مؤمنات والاصل في هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض  
لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن معه بمرجوعية ويلغين برحمان  
والإلغاء ابطال العمل لفظا ومحلا للضعف العامل بتوسطه او تأخره ان  
تأخرن عن المفعولين نحو قوله القوم في اثرى ظننت  
فاخر الفعل واهل لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر ويلغين  
بمساواة الاعمالهن ان توسطن بينهما نحو قوله

ابالإراجيز يا ابن اللوم تو مدني وفي الإراجيز خلت اللوم  
 والخور فتوسط الفعل بين اللوم والإراجيز وأهمل لضعفه بالتوسط  
 أيضا وإنما كان الإلغاء والأعمال مع التوسط على حد سواء لأن ضعف العامل  
 بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منها مرجح قال أبو حيان وقيل  
 الأعمال أرجح لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وبه جزم في  
 الأوضح وفهم من كلامه أن الإلغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز  
 مع تقدم العامل على الممولين وأن تقدم عليه غيره وهو كذلك على  
 المشهور وهذه الأفعال أن وليهن ماله صدر الكلام وهو  
 واحد من ستة وهي ما مطلقا ولأوان في جواب قسم ملفوظ  
 به أو مقدر إذ ليس لهما صدر الكلام إلا حينئذ النافيات  
 لما وليهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو  
 وعلمت والله أن زيد قائم أو لا ما الابتداء نحو ولقد علموا من  
 اشتراه الآية ومنه قوله أني رأيت ملاك الشيمة الأدب أو  
 لام القسم نحو علمت والله ليقوم من زيد وقوله ولقد علمت لتأتين مينة  
 أو الاستفهام سواء تقدمت أداء ته على المفعول الأول نحو  
 وإن أدري إقربا م بعيد ما توقع دون أم كان المفعول اسم استفهام  
 كما سيأتي أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت أبو من زيد فان  
 كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا أبو من هو فالأرجح نصب الأول لأنه  
 غير مستفهم به ولما مضى إليه قاله ابن مالك في شرح الكافية  
 بطل عملهن أي عمل هذه الأفعال في اللفظ دون المحل  
 وجوبا لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام  
 ويسمى ذلك تعليقا لأنه أبطال عملها في اللفظ مع تعلق العامل  
 بالمحل فهو كالمرة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة  
 العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام  
 بين أن يكون عمدة نحو لنعلم أي الحزبين أحصى ونحو علمت

مقى السفر او فضلا نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فأى  
منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لامفعول به منصوب بما قبله  
لان الاستفهام له صدر الكلام **تمة** ذكر ابو على في التذكرة  
ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة وجزمه به  
في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزمه به في الشهيل  
والمصنف في الشذور وشرحه ايضا كقوله

لقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد شراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما الغير دليل لانك اذا اقتضت على ظننت  
مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك  
**تنبيه** قد يضمن القول معنى الظن في نصب المبتدأ والخبر مفعولين  
عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بباء الخطاب بعد  
استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا  
منطلقا وافي الدار تقول عمرا مقيما واجمالا تقول بنى لوى فان لم  
يستوف الشروط تعينت الحكاية \*

**باب** في ذكر الفاعل واحكامه

**الفاعل** وهو اسم او ما في تأويله قدم عليه فعل تام او ما في تأويله  
واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه  
**مرفوع** بما اسند اليه ورفعها اما حقيقة **كقام زيد** وعمر  
**قائم ابوه ومات عمرو** وخالد ميت ابوه او حكما كالجور من  
الزائدة نحو وما يأتينهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله  
الناس ومثل بمثاليين تنبيهها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا  
من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني و منها انه  
**لايتأخر عامله عنه** بان يتقدم الفاعل عليه لانها لما كانا  
كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما امتنع تقديم عجز الكلمة  
على صدرها واستدل ابو البقاء في اللباب على انها كالكلمة الواحدة

بأثنى عشر وجهاً أخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما  
ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون للمقدم  
اماً مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلاً بفعل محذوف كما في نحو وان احد  
من المشركين استجارك واما نحو قول الزبائ ما للجمال مشيها وثيداً  
فضرورة او مؤول و منها ان عامله لا تلتحقه علامة تنبئية  
اذا كان الفاعل مثني ظاهراً ولا علامة جمع اذا كان مجموعاً ظاهراً  
فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلا ن وقاموا رجالاً وقن نسوة بل يقال  
**قام رجلا ن و قام رجال و قام نساء** بتجريد العامل من  
علامة التنبئية والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلا ن وقال الظالمون  
وقال نسوة كما يقال مع المفرد **قام رجل** بتجريد الفعل اذ  
لو قيل قاما رجلا ن مثلاً لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من  
الفعل والفاعل خبر مقدم فالترمز بتجريد العامل دفعا لهذا الإيهام وحكم  
الوصف في ذلك حكم الفعل **وشذ الحاقها بالعامل المسند لما**  
**بعدها من مثني ومجموع كقول الشاعر** وقد اسلماه مبعده وجميم  
**وقوله** يلومونني في اشتراء النخيل **اهلى فكلهم الوم**  
**وقوله**

تبع الربيع محاسنا القهز اغر السحاب

وهذه لغة طي تسميها الضوييون لغة اكلوني البراغيث وعليها جاء ظاهر  
قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث **يتعاقبون فيكم**  
**ملائكة بالليل والنهار** وقوله ايضا الورقة بن نوفل  
**او يخرجى هم** بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتنى اكون  
معك اذ يخرجك قومك واصله او يخرجونهم اجتمعت الواو والياء وسبقث  
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار  
او يخرجى هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست  
بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت



هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة  
خلافاً للخضراوى وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس  
علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه  
فانه لا يعلم من لفظه بان يكون مقدراً به التانيث مع ان فى اللاحق هنا  
زيادة ثقل بخلافه ثم و منها ان عامله يلحقه علامة التانيث  
فى آخره ان كان ماضياً او وصفاً وفى قوله ان كان مضارعاً ان كان  
الفاعل مؤنثاً حقيقياً كان وهو ماله فرج كقامت هند  
وتقوم عدد وزيد قائمة امه او مجازياً و هو بخلافه نحو طلعت  
الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب  
والحاقه الى واجبا اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقى التانيث ولو مشى  
او مجموعاً بالالف والتاء كقامت الهندات والى ضمير متصل عائداً الى مؤنث  
مطلقاً كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله ولا ارض  
ابقبل بقالها ضرورة ويجوز الوجهان اى الحاق العامل للعلامة  
وعدمه فى اربع مسائل واللاحق ارجح فى جميعها احدهما فى العامل  
اذا اسند الى مجازى التانيث الظاهر المتصل نحو  
طلعت وطلع الشمس والمنفصل نحو قد جاءتك موعظة ونحو  
فقد جاءكم بيعة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التانيث فى هذا ارجح و  
كلامهم صريح فى خلافه كما استراه و الثانية فى العامل اذا اسند  
الى الحقيقى التانيث المنفصل من العامل بغير الا نحو قامت  
اليوم هند وحضرت القاضى امرأة ونحو اذا جاءك المؤمنات  
وقوله ان امرء غره منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع  
اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهاراً لفضل الحقيقى على غيره قاله  
الدامينى فى شرح التسهيل نقلاً عن النخاعة ثم قال والذى يظهر لى خلاف  
ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاثبات بالعلامة عند الاسناد  
الى ظاهر غير الحقيقى كثره فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على ما عني

موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين  
 موضعا وأكثرية احدا الاستعمالين دليل على ارجحيته فينبغي للمصرا الى  
 القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق  
 لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها بقوله او المتصل  
 بعامله كما في باب نعم وبئس وذلك نحو نعمت او نعم  
 المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة  
 الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فدحوه او ذموه عموما  
 ثم خصوصا من اراء ومدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين و الرابعة  
 في العامل اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع تكسير للمذكر  
 نحو قالت الاعراب اولؤثت كقامت الهنود او اسم جمع كقامت  
 النساء او اسم جنس كما ورتت الشجر فالتأنيث في ذلك على التأويل بالجماعة  
 والتذكير على التأويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع الإجمعي الصحيح  
 المذكر والمؤنث فكفرديهما احيى في التذكير والتأنيث فيهما التذكير  
 على الاصح في نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب  
 في نحو قام زيد لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه  
 العلة جواز الوجهين في نحو جاء بنون لتغير نظر واحد وبه صرح بعضهم  
 بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك و يجب التأنيث في نحو قامت  
 الهندات مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا  
 مذهب جمهور البصريين ونحوه المرادى وغيره واستثنوا منه ما يكون  
 واحدا مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل  
 الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة  
 سؤال هو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان  
 فلم يمنع التأنيث في نحو قامت الهند مع انه حقيقى التأنيث اشار  
 الى دفعه بقوله وانما امتنع في النثر ان يقال ما قامت  
 الهند بتأنيث الفاعل لان الفاعل في الحقيقة ليس هو

ما بعد الا وانما هو مذكور محذوف والفعل مستند اليه وما  
 بعد الابدل منه والتقدير بما قام احد الاهد وقضية هذه العلة  
 امتناع نحو ما طلعت لا الشمس وافهم كلامه جواز التأييد في النظم وهو  
 مذهب الاخفش كقول الشاعر

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الابنات العر

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النشر وصحة المرادى بقلة و  
 صرح المصنف في الشذوذ بمرجوحيته ومنه قراءة الجي جعفران كانت  
 الاصيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد كحذفه  
 اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو **واطعام في يوم ذي مسغبة**  
 يتيها فاطعام مصدر و فاعله محذوف والتقدير واطعامه يتيها  
 بالاضافة الى الفاعل و كحذفه في باب النياحة عن الفاعل نحو **قضى**  
**الامر** اصله والله اعلم **قضى الله الامر** و كحذفه في باب التعجب عند  
 وجود ما يدل عليه نحو **اسمع بهم وابصر** اي بهم وهذا بناء على ان  
 افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما  
 سيأتي في بابها لكن لما غيرت الصيغة وقع رفعه للظاهر لكونه على صورة  
 الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا بمعنى  
 وفي هذه اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها وايضا فاعل فعل  
 الجماعة المؤكد بالنون نحو **واضربن يا زيدون واضربن يا هند** كما قرر في محله  
**ويمنع حذفه في غيرهن** لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك  
 لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ فذلك واضح والافه وضمير مستتر راجع الى المذكور  
 كهند قامت اولاد عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب  
 الخمر حين يشربها اي لا يشرب بالشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله  
 ولا يزنني الزاني اولاد عليه الحال اي للمشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي  
 بلغت الروح **والاصل في الفاعل ان يلى عامله** لانه كالجزء  
 منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي اربع متحركات

وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انها كالكلمة الواحدة بخلاف  
 المفعول فالأصل فيه ان ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلا وقد  
 يجاء بخلاف الأصل في المفعول الفعل ويتأخر الفاعل عنه  
 أما جوازاً كما في نحو ولقد جاء آل فرعون النذر  
 وقوله جاء الخلافة او كانت له قدراً كما اتى ربه موسى على قدر  
 ولا يضر في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة و  
 أما وجوباً وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير  
 المفعول كما في نحو واذا بتلى ابراهيم اذ لو اخرج للزم عود الضمير  
 على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة  
 واجازه ابن جني في التثنية وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل  
 للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميراً متصلاً  
 بالفعل و ذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة هذه  
 لانفصل الضمير مع تأخر اتصاله وهو لا يجوز الا فيما استثنى الثالثة ان  
 يحصر الفاعل بانها نحو انما يخشى الله من عباده العلماء او بالاعلى الاصح نحو  
 ما ضرب عمر الإزيد وقد يجب ذلك الأصل الذي هو ايلاء الفاعل  
 لعامله وتأخر المفعول عنه وذلك في ثلاث مسائل ايضاً  
 احدها ان يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل كضربت زيداً  
 اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك  
 ان تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميراً متصلاً ايضاً والا فتقدمه  
 على عامله جائز كما صرح به في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان  
 كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احداهما  
 بالأخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احداهما عن الأخر سواء  
 اكانا مقصورين اما سمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى المفعول المتكلم  
 و ذلك نحو ضرب موسى عيسى او غلامى غلامى وهذا  
 ذاك او من في المدار من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الاوّل فاعلاً

والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محقبا بان العرب تميز تصغير عمر ووعمر  
على عمير و بان الاجمال من مقاصد العقلاء و بانه يجوز ضرب احد هما  
الاخر و بان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق و شرعا على الاصح  
و بان الزجاجي نقل الاتفاق على انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون  
تلك اسمها و دعواهم خبرها و بالعكس بخلاف ما اذا وجدت قرينة  
لفظية او معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما في نحو ارضعت  
**الصغرى الكبرى** و ضربت موسى سعدى الثالثة ان يحصر  
المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا او بالاعلى الاصح نحو ما ضرب زيد  
عمرا **وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل ما**  
**جواز ان نحو فريقا هدى** و فريقا حق عليهم الضلالة و اما وجوبا  
وذلك في مسثلتين ان يكون له صدر الكلام نحو **ايا ما تدعوا**  
فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا و ماصلة و تدعوا مجزوم بايا فكل منهما  
عامل في عامله من جهتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فالجزء  
في جواب ما وليس للعامل منصوب غيره مقدم بنحو فاما اليتيم فلا تقهر  
و نحو و ربك فكبر و الحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تأخره جواز او وجوبا  
و توسطه وجوبا و للمفعول اربع حالات تأخره وجوبا و توسطه وجوبا و تقدمه  
عليهما وجوبا و على الفاعل جواز او يوجد في بعض النسخ **وان كان الفعل**  
**العامل في الفاعل نعر و بشر الفاعل** اما ظاهرا و مضمرا  
فالظاهر بجهان يكون معر فبالجنسية على احد القولين  
او الهدية على القول الآخر و القول بانها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد  
الذهني و الشخص مذكور في المطلقات نحو **نعر العبد** انه اواب  
و بشر الشراب او مضافا لما هي اى الجنسية فيه نحو  
**و نعر دار المتقين** و بشر مشوي المتكبرين او مضافا الى مضاف  
لما هي فيه كنعر ابن اخت القوم و بشر ابن غلام الرجل و اشترط كون الظاهر  
بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاضطر ان ناسا

من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة وإجازا الجرحان يكون  
 علما لقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا  
 ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون  
 المرفوع بعدها فاعلا هو عند القائل بفعليتها واما من يرى اسميتها  
 فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنعم او بدلا او عطف بيان  
 ونعم اسم يراد به المدح واما الفاعل المضمرفقد اشار اليه بقوله  
 او ضميرا مفردا مستترا وجوبا مفسرا لكونه مبهما  
 بتمييز بعده قابل لأل مذكور غالبا مطابق ذلك التمييز  
 للمخصوص بالمدح او الذم افراد او تذكيرا وفعلا نحو  
 بش للظالمين بدلا ونحو نعم امرأهرو ونعم رجلين الزيدان  
 ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم  
 عليها او تأخر والرابطين هما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر  
 وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا  
 بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذف  
 لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب

### باب في ذكر النائب عن الفاعل

وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه **يحذف الفاعل** للجهل به  
 كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم **فينوب**  
**عنه في احكامه كلها** من وجوب الرفع والتأخير عن العامل  
 واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير  
 ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته  
 في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة و  
 لهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله  
**فان لم يوجد في اللفظ** فينوب عنه ما احوالى او  
**شئ اختص وتصرف من ظرف** زمانى او مكانى نحو صميم ومضا

وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص  
 ما اختص بعملية او اضافة او غيرها او مجرورا بحرف لغير تعليل نحو  
 ولما سقط في ايديهم ومعنى كونه متصرفا انه لا يلزم الجار له وجها واحدا  
 في الاستعمال كذو رب وما خص بقم او استثناء وظاهر كلامه ان  
 الناشئ هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين  
 والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفي الارتشاف انه  
 لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لاحظ  
 له في الاعراب اللفظ والامحلا او مصدر نحو فاذا انفتح في الصور  
 نحة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص  
 ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العمد وكونه اسم نوع وافهم  
 عطفه لهذه الاشياء بأوانه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في الجامع  
 تبعا لابن عصفور اولوية المصدرية وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر انه  
 لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه  
 ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا تتأني النيابة بدونه  
 بقوله ويضم اقل الفعل المتصرف عند ارادة اسناده الى الثاني  
 لفظا وتقديرا مطلقا اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا  
 مجردا او مزيدا وشاركه في الضم ثاني الماضي المبدوء  
 بتاء زائدة معتادة وان لم تكن للطاوعة نحو تعلم وتضرب  
 وثالث الماضي المبدوء بهزة الوصل نحو انطلق واستخرج  
 ويفتر ما قبل اخره لفظا او تقديرا ان كان مضارعا  
 مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله  
 مضموما في الاصل ويكسر كذلك ان كان ماضيا كضرب  
 زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضرب عمرو بضم اوله ايضا وقع ما قبل  
 الآخر واما الفعل الجامد فلا يبي للناشئ اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما  
 خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل انقلنا

انها تعمل في الظرف فاقيم والاتعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب  
 اذا كان اسما و ذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويجوز ان اسم الفاعل  
 الى اسم المفعول **ولك في** فاء الفعل الثلاثي المعتل العين نحو  
**قال** بما عينه واو **وباع** بما عينه ياء **الكسر** مخلصا نحو  
 قيل ويبيع والاصل قول ويبيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها  
 بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها و سلمت الياء  
 في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا **والكسر**  
**مشماضها** تنبيه على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب  
 الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روميا  
 مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى بها قرأ ابن عامر والكسائي  
 في قيل ونغيض **والضم** مخلصا نحو قول وبوع يحذف حركة العين  
 و قلب الياء واو والسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله  
 حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله ليت شبا يا بوع فاشتريت  
 وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين  
 وان حصل بس وهو مذهب سيديويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم  
 يكن ايس فان حصل بس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه  
 الثلاثة اجتنبت كبتت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر  
 في الاول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار  
 وانقاد مما اعل عينه

### باب الاشتغال

الاشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل  
 مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره او ملائسه لولا ذلك لعمل هو او  
 مناسبة فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق  
 بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجم رفعه على نفسه وما يترجم نصبه  
 وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوي فيه الامران هكذا ذكره



الضميرين وتبعهم المصنف فشرع في بيانها بقوله يجوز في نحو زيد  
 ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه  
 او رجلا يحبه رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه المتقدّم  
 فالجملة في محل رفع على انها خبر له والرابط بينهما الضمير وجملة  
 الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين ونصبه باضمار عامل  
 على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معوق فقط مقدم على الاسم الامناع  
 فيقدر في المثال الاول ضربت فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم  
 المانع من ذلك و في الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا  
 مررت به اذ لا يصل مرت الى الاسم بنفسه و في الثالث اهنت  
 فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضربه فقد اهان  
 زيدا فالاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحد  
 لان المذكور عوض من المقدّر فلا يجمع بينهما فلا موضع للجملة  
 التقى بعد من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية  
 ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح  
 كما في نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي ويتبرج النصب  
 على الرفع في نحو زيدا اضر به او لا تضربه مما الفعل المشغول ذو  
 طلب ولو بصيغة الخبر وانما يرجح للطلب الواقع بعد الاسم اذ في الرفع  
 الاخبار بالطلب عن اللبتاء وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم واول  
 ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير في محل رفع  
 و اما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما  
 فانما اجتمعت القراءة السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه  
 متاؤل عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه  
 مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف  
 الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية  
 والزاني فاجلدا و يتبرج ايضا في نحو والانعام خلقها لكم

بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة  
 فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأمّا وانما ربح للتناسب بين  
 المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو اولى من  
 التخالف فان فصل عما قبله بأمّا نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه وترجع الرفع  
 لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبلى كالعاطف نحو ضربت  
 القوم حتى زيد اضربته قاله في الاوضح و يترجم ايضا في نحو ابشرا  
 منا واحدا فتبعه وما زيد ارايته مما الاسم السابق واقع  
 بعد شئ يغلب دحوله على الفعل كان ولا النافية نمران فصل بين الاسم والهزمة بغير  
 من ما نحو حيث زيد القاه فاكرمه وانما ربح لغلبة وقوع الفعل  
 بعد هزمة الاستفهام وما النافية نمران فصل بين الاسم والهزمة بغير  
 ظرف نحو انت زيد تضربه فالخيار الرفع و يترجم النصب ايضا اذا وقع الاسم  
 السابق جوابا بالاستفهام منصوب كزيد اضربته جوابا لمن قال لهم ضربت او  
 من ضربت وكان رفعه يوم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو  
 اناكل شئ خلقناه بقدر وانما الم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل  
 في الموصوف وما لا يعمل لا يضر عاملا كما اشرنا الى ذلك اقول السباب ويجب  
 النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة شرط  
 في نحو ان زيد القىته فاكرمه ومثلهما القىته فاحسن اليه  
 او اداة تفضيظ كما في نحو الاعمر اهنته وهما لزيد اكرمه او  
 اداة استفهام غير الهزمة نحو هل زيد احدثته وانما يجب لوجوبه  
 اى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخفت عن  
 اختصاصها بالافعال وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اى غير الهزمة  
 وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بهما الا في الشعر الا اذا كانت اداة الشرط  
 اذا مطلقا وان والفعل ماض فيقع في الكلام ويجب الرفع على الابتداء  
 اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كما اذا الفجائية كما في نحو خرجت  
 فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ او خبر

نحو اذا لهم مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمير لامتناعه اى لامتناع  
 وقوع الفعل بعدها ولهذا قد متعلق الخبر بعدها اسمها كما مر في باب المبتدأ  
 وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام  
 كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمر وما  
 صيته وخالد ان رايته اكرمه لان ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده  
 فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة  
 وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله  
 في الاوضح ويستويان اى الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعيدا عطف  
 غير مفصول بامتناسيق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما في نحو  
 زيد قام وعمر وكرمته لاجله او فعمر وكرمته فيجوز في  
 عمر والرفع والنصب للتكافؤ الحاصل على كل تقدير لان الجملة  
 الاولى اسمية الصدر فعلية الجز فان راعيت صدرها رفعت و  
 ان راعيت مجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا  
 التقديرين ولا مرجع وظاهر تمثيله بما ذكرناه لا يشترط في الجملة المعطوفة  
 وجود رابطير بطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به في الجامع حيث قال  
 ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا للسيبويه والفارسي لكن خالف في  
 اوضعه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم التراب  
 تبعالا لاختش والسيبويه في قال وهو المختار وليس منه اى من باب  
 الاشتغال وكل شئ فعلوه في الزير اى الكتب لعدم صحته تسلط  
 العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ في الزير وهو باطل  
 فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه في موضع رفع صفة كل او في  
 موضع جر صفة لثئ وفي الزير خبر كل والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت  
 في الزير و كذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء للمفعول و  
 فاذا سيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو تسلط العامل على  
 ما قبله لامتناع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجبا ما على الابتداء او على

اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح قامة  
 الاشتغال كما يجرى في النصب يجرى في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء  
 او على الفاعلية باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح  
 والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو  
 خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند البرد وتجب الفاعلية  
 في نحو ان امرء هلك وترجح في نحو ابشر يهد وننا ويستويان في نحو  
 زيد قام وعمر وقعد

### باب التنازع

في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما مؤكدا  
 للآخر الى معمول فاكثر متأخر عنهما يجوز لك اذا تنازع عاملا اتفاقا  
 في العمل كقام وقعد اخواك ام اختلفا في نحو ضربتني وضربت  
 زيد **اعمال الاول** منها في الاسم الظاهر واهمال الثاني و هذا  
 الوجه اختاره الكوفيون لغوته بالسبق فيضمري في  
 الثاني المهمل كل ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب مجرور  
 مطابق للتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة  
 لانه معمول للاول نحو قام وقعد اخواك او قام وضربت هما اخواك وقام  
 ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السير في اجازة  
 حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر و اعمال  
 الثاني في الظاهر واهمال الاول و هذا الوجه اختاره  
 البصريون لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله  
 باجنوب وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك  
 سيبويه قال المرادى واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول و  
 الثالث قال الشيخ خالد الانهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول السابق  
 على الثالث او الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوى فيه  
 الامر ان لم ار في ذلك نقلا فيضمري في الاول المهمل مرفوع فقط

فاعلا كان او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العدة وان لزم  
منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبشر بل و  
في هذا الباب نثر او نظما نحو ضربوني وضربت قومك حكاة  
سيبويه وقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انفي

لغير جميل من خليل مهمل ووجب الكسائي حذفه هر يا من الاضمار  
قبل الذكر لفظا والفراء اضماره مؤخر ان طلب الثاني منصوبا لما يلزم من  
الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل والاعملها في المرفوع وهو مشكل فان  
اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع في الاصول والنحويون يجرون العوامل  
كالمؤثرات الحقيقية قاله الرض واقدم كلام المصنف حذف غير المرفوع  
وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومررتي زيد  
ولا يجوز اضماره لثلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن  
عنه بان اوقع حذفه في لبس كرغبت ورجبت في الزيدان عنهما او كان  
عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد  
صديقا اياه وظنني وظننت زيدا قائما اياه ووجب ضمارة مؤخر عن المتنوع  
فيه نحو اللبس في الاقول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صح  
في الاوضح جواز حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل وليس منه  
اي من هذا الباب نحو ما قام وقعد الازيد لانكاس معنى المهمل ولا نحو  
وغرة بمطول معنى غريرها الزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول امرء القيس  
ولو انما السعول اذني معيشة كفا في ولم اطلب قليل من المال  
لفساد المعنى اذ لو وجه كفا في ولم اطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع التقيضين  
لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق  
جوابها منفي او المنفي فيهما مثبتا اذا امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات  
فيكون السعول اذني معيشة منفي اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه  
ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها  
وهما واحد في المعنى فيؤدى الى اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل

فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد  
ويدل عليه قوله بعد

ولكنما سعى لمجد مؤثلا وقد يدرك المجد المؤثلا مثلك  
باب في ذكر المنصوبات وابدأ منها بالمفاعيل

لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوب  
ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واجدا  
بخلاف المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف  
الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لثقل الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة  
المفعول وهو خمسة على المشهور احدها المفعول به وقد  
على غيره من المفاعيل لانه احوج الى الاعراب لانه لا يتناسبه بالفاعل  
وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل وذلك  
كضربت زيدا فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب  
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد  
تعقل ذلك الشئ فسقط ما قبل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا  
ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخروج بقوله وقع عليه  
فعل الفاعل يقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول  
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب  
اما فعل نحو وورث سليمان داود او وصف نوحان الله بالغ امره او  
مصدر نحو ولولاد فع الله الناس واسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع  
رفعه ونصب الفاعل ورفعها ونصبها والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم  
الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول  
عائد الى الال الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما  
جواز نحو قالا خيرا او جوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما  
تقدم او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرب الناس للضيفا وعلى الاغراء  
نحو السلاج السلاج او على التحذير نحو الاسد الاسد او على النداء كما

اشارة اليه بقوله **ومنه** الاسم المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب  
 اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد  
 اصله ادعوني فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف و  
 ليبدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه  
 ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه  
 والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وانما ينصب**  
 المنادى لفظا اذا كان **مضافا** سواء كانت الاضافة محضة **كيا**  
**عبد الله** ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون  
 منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع  
 النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث  
 انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغيرها او كان مشبها وهو  
 ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما  
 في فاعل **كيا حسنا وجهه** او مفعول **كيا ضاربا زيدا** و**يا**  
**طالعاجيلا** او مجرور **كيا خيرا من زيد** و**يا رفيقا بالعباد**  
 ومثال المعطوف عليه قبل النداء **يا ثلاثة و ثلاثين** فيمن سميته بذلك و  
 يمتنع ادخال **يا** على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف والضمير  
 قولهم **يا حلما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل** او كان **نكرة غير مقصود**  
 سواء اكانت جامدة او مشتقة **كقول الاعشى** وفي معناه الغريق  
**يا رجلا اخذ بيدي** و**يا واقفا انقذني** وقد اشار الى الثاني بقوله  
**والمفرد** وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولانكرة لم تقصد المعرفة  
 اى المعين سواء اكان معرفة قبل النداء ام بعده **ينصب محلا** لان اعراب  
 المبني اعراب محله **ويبنى** لفظا **على ما يرفع به** من حركة او  
 حرف لشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف  
 والخطاب ووقوعه موقعه **ويبنى** على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلي و  
 كانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم

في بعض لغاته اذ لو بقی علی الکرسی لا تبس به عند حذف یائه اکتفاء  
 بالکسرة عنها او علی الفتح لا تبس به عند حذف الفه اکتفاء بالفتحة  
 عنها وتعبيره بما ذکر اولى من قول بعضهم ینبئ علی الضم لشموله للیبئ  
 علی الضم کما ینید وللبئ علی الالف نحو ینیدان و  
 للیبئ علی الواو نحو ینیدون و من اللبئ علی الضم النکرة المقصودة  
 نحو یا رجل لمعین ثم اللبئ علی الضم ان کان صحیح الآخر ظهرت فيه  
 الضمة والاقدرت نحو یاموسی ویا قاضی وكذا ان کان مبنیا قبل  
 النداء نحو یا خدام ویا سیدویه ویا برق نحره واذا اضطر الی تنوینہ جاز  
 ان ینون مضموما ومنصوبا وهو اقوی واذا کان علما موصوفا بابت  
 متصل به مضاف الی علم جاز ان ینفتح فتحة اتباع لما بعده نحو ینید بن عمرو  
**فصل** فی الكلام علی المنادی الاخر المضاف الی یاء المتکلم  
 او الی المضاف الیها ویقول فی نحو یا غلام مریدا به الاضافة  
 الی الیاء یا غلام یا لجرکات لثلاث علی الیم من غیر یاء وبالیا  
 فتحا ای مفتوحة نحو یا عبادي الذین اسرفوا واسکافا ای  
 ساکنة نحو یا عبادي فاتقون وبالالف نحو یا اسفا علی یوسف  
 فهذه ست لغات لكنها متفاوتة فی القوة والضعف اقصوها حذف  
 الیاء اکتفاء بالکسرة ثم اثباتها ساکنة ومفتوحة ثم قلبها الفاء ثم حذف  
 الالف اکتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اکتفاء بنیة الاضافة وانما یفعل ذلك  
 فیما یكثر ان لا ینادی الا مضافا حملا للقلیل علی اکثر کقول بعضهم یام  
 لا تفعلی بالضم حکاه یونس ثم جوز هذه اللغات مشروطا بما الاضافة  
 فیہ للتخصیص کما فی التسهیل والجامع احترازا مما فیہ الاضافة للتخفیف  
 نحو یام کریمی ویا ضاری فلیس فیہ الالتتان اثبات الیاء مفتوحة و  
 ساکنة ومثله فی وجوب اثبات الیاء الا انها مفتوحة لا غیر المنادی المعقل  
 المضاف الی الیاء نحو یا فتای ویا قاضی ولا يجوز حذفها الالباس ولا  
 اسکافا لثلاث ینتقی ساکنان ولا تحریکها بالضم ولا بالکسرة لثقلها علی الیم



و تقول في يا ابي ويا امي زيادة على اللغات الست يا ايت ويا امت  
بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم ولكن  
الفتح اقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن  
هذه تسع لغات جائزة في الالب والامر مضافين للياء في النداء وسيأتى  
ان فيهما لغتين اخريين فالجموع احد عشر لغة على خلاف في بعضها و  
تقول فيما اذا نوع للمضائف الى المضائف الى الياء وكان لفظ ام او عم  
يا ابن اقر ويا ابن عم او يا ابنة ام ويا ابنة عم بفتح اخر كل  
منهما اللغفة وقيل انهما ركبا وجعلتا اسما واحدا مبنيا على الفتح وكسر  
ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء والاختزاء بالكسرة وقد قرئ  
بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء  
فحذفوا بالحذف بخلاف غيرهما فتحكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن  
اخي ويا ابن صاحبي **والحاق الالف والياء للاولين وهما**  
**يا ايت ويا امت قبيح** لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه او  
بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابتاعلك او عساكا وقوله  
يا امتا بصرتني راكب يسير في مستحف لاجب  
وقوله يا ايتي لانك فينا فانما **والحاقهما للاخيرين وهما ابن ام**  
**وابن عم ضعيف** لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله  
يا ابنة عمي اتلوني واهجي وقوله يا ابن ام او يا شقيق نفسي  
**فصل** في احكام توابع المنادى ويجري ما فرده  
او ما اضيف حاله كونه مقرونا بال من نعت  
المنادى المبني العلم والنكرة المقصودة وتأكيد عطف  
بيانه و عطف نسقه المقرون بال على لفظه اي  
المبني في رفع مراعاة للفظ او على محله في نصب مراعاة للحل  
نحو يا زيد الكريمة والكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين  
ويا سعيد كرز وكرز او يا جبال اوتبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب

والاقل مختار الخليل ولما زنى تنبيهها على انه منادى ثان والثاني مختار الي  
عمرو ويونس لان ما فيه ال لابل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلمة ما عليه  
وفصل لبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب مما الا فالرفع كالبيع فهذه  
خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى ان الصور ثمانية  
فان من في قوله من نعت المبنى بيان لما في قوله ما افراد او اضيف وانما  
الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة  
غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبنى المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد  
وبيان ونسق مقرون بال منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله  
الحسن او الحسن الوجه ويا بنى تميم اجمعين ويا عبد الله كرز او يا عبد الله  
والمحارث وسيأتى حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف للمجرد  
فقد اشار اليه بقوله **ويجوز ما اضيف** من نعت وتوكيد  
وبيان حالة كونه **مجردا** من ال **على محله** دون لفظه في نصب  
فقط كما لو كان المنادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم  
ويا زيد ابا عبد الله وانما يجوز رفعه لثلاثي فضل الفرع الاصل و  
يجوز **نعتاى** واية في تبعيته لمتبوعه **على لفظه** فيرفع  
فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان يا ايها النضر وجوز لاند  
نصبه على الحل وقرئ شاذ اقل يا ايها الكافرين ولا تتعت ال ايمافيه  
ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل **والبدل**  
**والنسق المجرد** من ال **كالمنادى المستقل** فيبينان على  
ما يرفعان به حيث يبني المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان  
المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اي مبنيان كان او معربا نحو يا سعيد  
كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك  
ان كان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل و  
قيد النسق بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هو ممنوع من تقديم  
منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها **ولك** في تكرار لفظ المنادى **المبنى**

على الضم كما في نحو قوله يا زيد زيد اليعمال الذيل  
 تطاول الليل عليك فانزل وجهان الأول فتحهما على ان الاول  
 مضاف لما بعد الثاني وهو مقم بينهما ونصبه على التأكيد او على ان  
 الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف الى الثاني على انه  
 عطف ببيان او بدل او باضمار يا او اعف وقال الفراء كلاهما مضافان  
 الى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارده عاملين على معون الحد  
 و الوجه الثاني ضم الاول منهما على انه منادى مفرد معرفة  
 وهو الابع ونصب الثاني على ما سبق وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم الثاني  
 ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل  
 رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو **فصل** في ترخيم  
 المنادى وهو لغة ترفيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي تقيق  
 واصطلاحا حذف بعض كلة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم  
 نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال ويجوز  
 ترخيم المنادى لامطلقا للمعرفة لانها اكثر نداءها  
 فيدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم ضمها يا رجلا خذ بيدي لانه فكرة  
 وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين  
 ولا المحكي خلافا لابن مالك ولا المبني قبل النداء كنداء خلافا لبعضهم  
 قاله في الجامع وهو اصطلاحا حذف آخره تخفيفا على  
 وجه مخصوص وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان  
 مخنوم يتاء التأنيث ومجرد عنها فذ والتاء يرخم مطلقا  
 اي سواء كان علما ام لا ثلاثيا ام لا نحو يا ظلم ويا ثب في نداء  
 طلحة وثبة وغيره وهو مجرد منها انما يرخم بشرط ضمه  
 غير المضموم كالاضافي والمحكي لا يرخم وان كان علما وعلية فقير  
 العلم كالنكرة لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على  
 قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ومجاوزته ثلاثة

**أحرف** فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط وجوزة الاخفش مطلقا  
والفراء محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجراء هم  
نحو سفر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف  
فاذا استوفى الجرد هذه الشروط جاز ترخيمه **كيا جعف** في نداء جعفر  
ثم المخر فيه لغتان احدهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي  
كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره  
ما يستحقه لو لم يحذف منه شئ وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر  
فتقول في جعفر يا جعف **ضما** اي بضم آخره وفي منصور يا منص  
بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل  
ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفي ثمود يا ثمو بقلب الضمة كسرة والواو  
ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظر اذ ليس  
لنا اسم معرب آخره واو لان ضمة قبلها ضمة و الثانية ان ينوي المحذوف  
فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعلن ان كان حرف علة وهي الاكثر في  
كلامهم فتقول في جعفر يا جعف **فتحا** ببقاء فتح الفاء وفي منصور يا  
منص ببقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير  
ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتح  
اللام ثم اعلم ان المحذوف لترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر واما  
حرفان ولما كلة وقد اشار الى الثاني بقوله **ويحذف من نحو**  
**سلمان ومنصور ومسكين حرفان** الحرف الاخير وما قبله  
بما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنا اذا  
مكمل اربعة احرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها  
ياسلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفر جمل وهييخ ومختار وسعيد  
وفرعون وغريق والى الثالث بقوله **ومن نحو معدى كروب**  
**ما هو مركب تركيبا مزجيا الكلمة الثانية** فتقول فيه يا معدى  
وشمل كلامه ما آخره وية كسيبويه وما سمي به من العدد المركب خمسة عشر

ولم يسمع ترخييمه من العرب وإنما اجازته الخوييون قياسا وقد تقدم ان  
المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكان هذا مستثنى وكما يجوز ترخييم الاسم في  
النداء يجوز ترخييمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان  
ينادى بمجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن بالياء

**فصل** في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من  
يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وتضمن المستغيث والمستغاث  
من اجله والمستغاث ولا يستعمل معها من احرف النداء الا يا خاصة  
ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله  
ثلاثة احوال احداها ان يجرب اللام مفتوحة وهي اكثر احوال الثانية ان  
يزداد في آخرها الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل  
كالمنادى المستقل وهذه اقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول يقول  
المستغيث يا الله يا الله يا الله للمسلمين بفتح لام  
المستغاث وجوب التنزيه بمنزلة الضمير وجوبها للتخصيص على  
الاستغاثة وهي زائدة او متعلقة بيا او بالحذف واقوال وانما  
اعرب المستغاث لتركيبه مع اللام فاشبه المنادى للمضاف واذا نعت  
جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا يزيد المعادل للظن  
واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبيا متعلقة بالحذف  
بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم  
تتكرر معه يا نحو يا للكحول وللشبان للعجب فانها  
تكسر لامه لا من اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضى انه  
مستغاث ايضا لامستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يلام المتكلم نحو يا  
لى للناسبة فاذا تكررت معه يافتحت اللام نحو يا القوي ويا الامثال  
قوي و على الحالة الثانية تقول يا زيد عمرو بالحق الف  
في آخره عوضا من اللام في قوله ولا يجوز يا زيد عمرو و على الحالة الثالثة  
تقول يا زيد عمرو يضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله

الإيا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاربيب  
وقد يكون المستغاث مستغاثاله نحو يا يزيد لزيد اى ادعوك لتخفف  
من نفسك واما الندبة فهي نداء المتفجع عليه لفقد حقيقة او حكما  
او المتفجع منه لكونه محل الم او سبب له نحو  
حلت امر اعظيها فاصطبرت له وقت فيه بامر الله يا عمرا  
وقوله .

فواكبدا من حب من لا يحفى ومن عبارات ما هن فناء  
وهي من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب و  
من ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر يثر زمزماه فهو فى  
قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر يثر زمزم هو عيد  
المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الاحرفان واهى الغالبة  
فيه والمختصة به ويا اذ الم يلبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم  
ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد  
الله واضار بازيد اولك زيادة الالف فى اخره وهى اكثر احواله واليه اشار  
بقوله والنادب اى يقول وازيدا بالالف فى اخره مفردا  
كان او مضافا لظاهر نحو و امير المؤمنين او لضمير نحو وا  
راساه او شبيها بالمضاف نحو واطالع اجبلا او مركبا نحو واعدى  
كربا ويحذف هذه الالف ما قبلها من الف نحو و اموساه او تنوين فى  
صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو و ابا بكر اه او ضمة اعرابية او  
بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعدى الملكاه واما  
فان وقع حذف الضمة او الكسرة فى ليس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة  
نحو و اغلامكى وواو بعد الضمة نحو و اغلامهوه و اغلامكوا لأنك لو ابقيت  
الالف لا وهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى و لك  
زيادة الهاء بعد الف الندبة و بدلها وقفا نحو وازيداه  
و اغلامكيه و اغلامكوه لان الغرض من الصوت والتطويل وافهم كلامه

انها الاتزان: وصلا نعم تزداد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله  
 الايام عمرو وعمراه وعمرو بن الزبير  
 واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالواو بين وتلافى من المفعول به شره  
 يتكلم على المفعول الثاني و هو المفعول المطلق اي الذي يوصف  
 عليه اسم مفعول من تير قيد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن النحاشب  
 على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد  
 بالاداة وهو المصدر والفضلة اي المستغف عنه المسلط  
 عليه عامل ينسبه من مادة لفظه وذلك كضربت  
 ضربا او عامل من معناه بان وافقه في المعنى ولم يكن من  
 مادته وذلك كقعدت جلوسا الاترى انها مقيدان في المعنى  
 ون المادة فخرج بالفضلة العدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده و  
 بما بعد ما نحو سمعت حديثك وقمت جلالاتك وانتصاب المصدر للراد  
 بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصب فعل  
 من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكدا لعامله ان كان  
 مصدرا والاول مصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا واصاقات صغارا  
 وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة  
 تكوير الفعل ولانه اسم فعل محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان  
 دل على هيئة صدور الفعل ما باسم خاص نحو رجح القهقري او باضافة  
 كضربت ضربا الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت  
 الضربا الذي يسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة  
 كضربة وظاهر كلام سيديويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد  
 عامله بان دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات  
 جائز تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجمعي  
 المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قيمان معدود وغيره  
 وناسبه اما فعله او وصفه كما مر او مصدر مثله كجيت من ضربك ضربا

شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث  
وقد يحذف ناصب غير المؤكد جواز القرينة حالية او مقالية كقولك  
للمقادم اولمن قال ساقدمك عليك خير مقدم اى قدمت ووجوبا  
سماعا نحو سقيا ورعيا وحدا وشكرا وقياسا فى مواضع نحو فامامنا  
بعد واما فداء وانت سير اسيرا واما انت الاسيرا وهذا بنى حقا وله  
على الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث  
الجارى على الفعل وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار  
مجراها كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فيبنيهما عمه ومن وجه كما  
يفهم من التعريف مع قوله وقد ينوب عنه اى عن المصدر  
غيره فينصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر  
فاناب عن المبين للعدد اسم الآلة كضربته سوطا اى ضربته  
بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو  
فاجلدوهم ثمانين جلدة اى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر  
واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية او بعضه  
مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل اى ميلا كل الميل  
و لو تقول علينا بعض الاقاويل ومما ناب عن المؤكد ما شاركه  
فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله  
انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل فى  
الارض مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته مقمة وفرجت جذلا وليس منه  
اى من النائب عنه صفة كرضا فى قوله تعالى فكلامنها رعدا  
وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلما حالة كون الاكل  
رعدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا  
فدل ذلك على انه حال لامصدر والاجاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر  
يقوم مقامه باتفاق والقول يمنع اقامة صفة مقامه تبع فيه سيبويه  
لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك و الثالث من المفاعيل المفعول



اى الذى يفعل له فعل ويوقع لاجله وهو المصدر القلبي الفضلة  
 المعلل بكسر اللام او الواقع علة لحدث قد شاركه  
 المعلل وقتا وفاعلا اى فى الزمان والفاعل سواء كان باعشا  
 وغاية كقمت اجدالا لك امر باعشا فقط كقعدت عن الحرب بيننا  
 فاجلا لامصدر قلبى علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيا  
 وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبى علة للعود عن الحرب باعثة  
 عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت  
 وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون  
 بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سياتى بالقلبي نحو جئتك قراءة  
 للعلم كما اعتمده فى الاوضح تبع الابدان الخباز وغيره وخالف فى هذا الفارسى  
 فاجاز جئتك ضرب زيداى لتضربه ويؤخذ منه انه لا يشترط الاتحاد  
 فى الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لى رغبة فى الخير وبالمعلل لحدث بقية  
 المفاعيل اذ لا تعليل فيها وما بعدهما اختلف زمان العلة والمعلول وما  
 اختلف فيه فاعلهما كما سياتى فان فقد المعلل لحدث عاملا  
 شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا بحرف التعليل  
 وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والياء وفى والكاف والظاهر  
 انهم ارادوا بالشرط ما لا يد منه والافقيه نظر ففاقد المصدرية نحو  
 خلق لكم فالخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر  
 باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة  
 اى لاجل هرة وفاقد الاتحاد فى الفاعل نحو  
 وانى لتعرونى لذكر الهرة كما انتفض العصفور بلله القطر  
 فالذكرى هى علة عرو الهرة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف فاعل  
 العرو الهرة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر  
 باللام والهرة هى النشاط والارتياح ومثله نحو فيظلم من الذين هادوا  
 حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد فى الوقت نحو

فجئت وقد نصت لتوم ثيابها لدعاستر الالبسة المتفضل  
 فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتها مختلف فوقت الخلع سابق ووقت  
 النوم فلذلك جربا للام ونصت بتخفيفا لصاد المعجمة من النضو وهو الخلع  
 ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد  
 ومثله نحو كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غمراى لاجل الغم واعلم ان هذه  
 الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفى لجميعها  
 يجوز فيه ان يخرج حرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمنع مع الشروط  
 سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا لمعلى بال لكن الارجح في الاول  
 النصب وفي الثالث البحر ويستويان في الثاني و الرابع من المفاعيل  
 المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما ساط عليه عامل  
 ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقفاه على معنى في  
 الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها  
 ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو يخافون يوما الله اعلم حيث يجعل  
 رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل  
 عليه لافيه وناصب حيث يعلم محذوف ادل عليه اعلم لاهولان اسم  
 التفضيل لا ينصب للمفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان  
 بيان لما ثم اسم الزمان قيمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله  
**لصمت يوم الخميس او حين او اسبونغا** فالبهم ما دل على  
 قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد  
 المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الايام قال  
 المرادى واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قما قال الشا  
 انتهى وعبارة المصنف في الجامع وما صلح من الزمان جوا بالمق كشم  
 رمضان فمختص او لكم كيومين فعدد ودا ولها فمختص معدود كأسماء الشهور  
 غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين  
**او اسم مكان مبهم** بالجر وهو الا يختص مكان بعينه وهذا

القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم  
 المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها  
 الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن  
 اى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان  
 فان له ست جهات ونحوهن في الابهام كعند ولدى  
 وباحية ومكان و ثانيها المقادير اى الدالة على مسافة  
 معلومة كالفرسخ والبريد والميل و ثالثها ما صيغ اى اشتق  
 من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت مقعد  
 زيد ورميت مرعى عمر ووقت مقام خالد وانا قائم مقامك وسرني  
 جلوسى مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفى كجاست  
 فى مرعى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء  
 المكان كصليت فى المسجد وقت فى الدار واما نحو قولهم دخلت الدار  
 فنصوب على المفعول به توسعا ويشذ قولهم هو بى مقعد القابلة ونجر  
 الكلبان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد فى المقعد ونجر  
 فى المنجر فلا شذوذ وما افهمه كلامه من ان القيد للمقدار قسم من  
 المبهم هو من ذهب الجمهور نظر الى انه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم  
 جعله قسيما له نظر الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذوذ  
 وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم يخالف  
 لما فى الاوضع والجامع والشذوذ من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر  
 كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه ابو حيان ويمكن حمله فى الالفية  
 عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جواز الدليل كقولك يوم الجمعة  
 لمن قال متى صمت ووجوبها كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا و  
 الخامس من المفاعيل المفعول معه اى الذى يفعل معه فعل  
 واخره للخلاف فى كونه قياسا دون غيره ولو وصول العامل اليه بواسطة  
 الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين وهو اسم فضلة واقع

بعد واو اريد بها التخصيص على المعية حالة كوفها  
 مسبوقه بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على  
 ما فيه حروفه اى الفعل ومعناه فالاول كسرت  
 والنيل والثاني افا سائر والنيل والناقاة متروكة وفصيلها  
 فخرج بالاسم غيره نحو لانتنه عن خلق وتأني مثله بناء على ان المؤقل  
 من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد  
 وعمر ووبالبعديّة بقية المفاعيل ويحور مع وباء المصاحبة نحو جئت  
 مع زيد وبعثك العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء  
 اذ الواو فيه للعطف والمعية استقيدت من العامل ومعناها  
 مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها  
 كل اجل وصيغته لعدم سبق شئ من ذلك ونحو هذا لك و اباك فلا يتكلم به  
 خلافا لابي على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر  
 قال بعض العلماء وانما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيد  
 حيث وجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي الى تقدير الفعل  
 في مالك وزيد بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى  
 وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوب بخلاف هذا لك  
 و اباك فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا ه  
 ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات واليه اشار بقوله  
**وقد يجب** اى النصب على المفعول معه لما منع يمنع من العطف  
 معنويا كان **لقوله** لمن ينهى عن القبيح ويأتيه **لاتنه عن**  
**القبيح واتيانه** فلو عطف كان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه  
 وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتفري القبيح واتيانه ومثله مات  
 زيد وطلع الشمس واستوى الماء والخشبة او صناعيا **ومنه** **ثم**  
**وزيدا ومررت بك وزيدا** فلو عطف للزم في الاول العطف  
 على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير متفصل او فاصل ما وفي

الثاني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز  
**على الأصح من القولين فيهما** ويترجح النصب على القول الآخر  
**ويترجم في نحو كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْآخِ** من جهة المعنى إذ لو  
 عطف زيد على ما قبله لكان الأمر متوجها إليه أيضا وانت لا تريد  
 أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ كذا في  
 الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لإيجانه وبتقدير  
 جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر  
 إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف وما في معناه لمباشرة  
 العامل وهو هنا غيب صالح لذلك إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر  
 وفعال الظاهر وهو ممتنع ولهذا قد را بن مالك في نحو اسكن أنت وزوجك  
 الجنة فعلا محذوف أي وليسكن واقره عليه في المغنى بل تابعه عليه  
 في الأوضح وافهم قوله كالأخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله  
 فقط فلا يجوز كالأخوين **ويضعف في نحو قام زيد وعمرو**  
 لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بالأضعف ومثله ما أنت وزيدا  
 وكيف أنت وقصة من تريد والنصب فيهما يكون مضمرة وليست  
 ناقصة والأصح أن عامله ما سبقه من فعل أو في معناه وأنه مقيس  
 وأنه لا يتقدم على المصاحب ولما نهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على  
 بقية المنصوبات مبتدأ بالحال فقال **والحال** يذكر ويؤنث لفظا  
 ومعنى وهو الأضعف وهي نوعان مؤكدة وستأتي ومؤسزة وهي ما لا  
 يستفاد معناها بدون ذكرها وإليها أشار بقوله **وهو وصف**  
 ولو تقديرا فضلا أي ليست إحدى جزئى الكلام يقع في  
**جواب كيف** فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما  
 بعدها نعتها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دهره فارسلنا  
 صلاحيتها لذلك والغالب في الحال أن تكون منتقلة أي غير لازمة  
 لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها وتأتي من الفاعل

كجاء زيد راكباً ومن المفعول كضربت للصر مكتوقاً ومنها ما  
نحو لقيته راكبين ومن المضاف إليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا  
ما في صدورهم من غل خوافاً او كان كبعضه في صحة حذفه والاختناء عنه  
بالمضاف إليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفاً او كان عاملاً في الحال عمل  
الفعل نحو اليه مرجعكم جميعاً و الحال شرطها من حيث هي  
التنكير خلافاً لليونس والبعثاديين مطلقاً وللكوفيين فيما  
تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها  
اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة  
الى تعريفها صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد  
تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما اشتقر لها من لزوم التنكير  
نحو اجتهد وحدك اي منفرداً وادخلوا الاول فالاول اي مرتبين و  
شرط صاحبها وهو من الحال وصف له في المعنى التعريف  
لانه مخبر عنه بها في المعنى والاصل فيه التعريف او ما يقوم مقامه  
من المسوغات في ايضاح المعنى وهو اما التخصيص بوصفها وازافة  
او معمول غير مضاف اليه او التعميم بان يتلونقياً او شبهه من نفي  
او استفهام او التأخير بان يتأخر عن الحال فالاول نحو  
خاشعاً ابصارهم يخرجون فخاشعاً حال من ضمير الفاعل في  
يخرجون وهو اعرف المعارف والثاني نحو في اربعة ايام سواء  
للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالازافة ومنه قوله  
نجيت يارب نوحاً واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحوناً  
وقولك عجبت من ضرباً خوك شديداً والثالث نحو وما اهلكنا  
من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية  
لوقوعها في سياق النفي ونحو لا يبيخ امرء على امرء مستسهلاً  
ونحو قوله يا صاح هل حم عيش باقياً و الرابع نحو  
لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلد

فوحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ محي الحال منه تأخره عنها  
او الوصف وهما وقيل حال من الضمير في لية وحينئذ لا يكون من قبيل  
تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل  
الحال وصاحبها وصحة في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة  
من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه  
عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الالمانع وكذا على عاملها  
اذا كان فعلا متصرفا وصفة تشبه الالمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز  
خذفها الالمانع ككونها نائبة عن خبر كضرب زيد قائما او جوا بانحور اكب  
لمن قال كيف جئت او منهيها عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويجذف  
عاملها جواز كقولك للمسافر اشد امهد يا اي اذهب ووجوب كضرب زيد  
قائما وزيد ابوك عطوفا و من المنصوبات التمييز اي المميز بكسر  
الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين  
والتفسير الفاظ مترادفة وهو اسم فضلة نكرة جامد غالبا  
يفسر ما انبهم من الذوات او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو  
زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتي بلفظ المعرفة  
فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو . اي نفسا  
وبما بعد هاسا اثر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لارافع لابهام  
ذات والانسبة وكالنت فانه مخصص ومقيد ورفع الابهام انما حصل منها  
لا قصد اورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر واعلم ان  
التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسر الابهام الا ان الحال تخالفه  
من ثلاثة اوجه احدها انها في الغالب تكون مشتقة او مؤولة به  
والتمييز الغالب فيه كونه جامدا او وقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا  
ثانيها انها لبيان الهيئة وهو قارة لبيان الذوات واخرى لبيان جهة  
النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان  
تمييز نسبة وسيأتي وتمييز مفرد وهو المراد بقوله واكثر وقوعه

بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجريب نخلا  
 او كيل كقفير برا وصاع تمر او وزن كرطل زيتا ومنوين  
 عسلا والجريب مقدار معلود من الارض ومنوين تثنية منابا التحفيف  
 والقصر كعصى وهوالة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد  
 ما يشبه المقادير فتشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا  
 وشبه الكيل نحو نحي سمن او شعبة الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم علو التمرة  
 مثلها زيدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا  
 خاتم حديد فان الخاتم فرع الحديد و اكثر وقوعه ايضا بعد العادي  
 الصريح وهو من احد عشر فافوقها الى تسعة وتسعين با دخال الغطاء  
 نحو انى رايت احد عشر كوكبا وبعضنا منهم اثني عشر نقيبا  
 وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الاية وهكذا الى اخر ذلك نحو ان  
 هذا اخي له تسع وتسعون نجمة ومنه اى تمييز العدد  
 تمييز كمال الاستفهامية : بان تكون بمعنى اى عدد ويتعين  
 افراده وكذا نصبه نحو لعمري عبد ملكت ما لم تحركم بحرف كما  
 سياتى فعبد منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد  
 مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله فاما تمييز كم  
 الخبرية بان تكون بمعنى عدد كثير فحجور ايدا باضافة اليه  
 حملا لها على ما هو مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما مفرد وهو  
 اكثر وابلغ كتمييز المائة فما فوقها من المئين والالوف فانه  
 محجور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد او  
 الف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني  
 وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتي مائتين عاما  
 وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة او  
 مجموع كتمييز العشرة مفردة فمادونها من التسعة الى  
 الثلاثة فانه محجور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة



رجل فجرود مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال  
 او ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فنادونها اسم جنس او اسم  
 جمع فيجر من في الغالب نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر  
 بلاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته  
 توهم ان الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذوذ وقد علم من  
 كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب  
 واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز محذوف في فرقة  
 واسباطا بدل من اثنتي عشرة **ولك في تمييز كم الاستفهامية**  
**اذا كان متصلا بها المجرورة بالحرف** وجهان جر بمن مضمرة  
 على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا  
 يعمل الجر في ميمه فكذلك ما كان بمنزلة **ونصب** على التمييز فنقول  
 بكم درهما او بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن  
 كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي كلامه  
 دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية ويشتركان في الاسمية  
 والبناء على السكون ولزم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرين  
 اوجه ذكرها الانباسي في شرحه على الالفية و اشار الى النوع الثاني بقوله  
**وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة في الجمل كما سيأتي و**  
**في الوصف الى مرفوعه كزيد منسوب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة**  
**كأعجف طيب زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد**  
**وهو قيمان لانه اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول عن مضاف**  
**فاعل كاشتعل الرأس شيئا اصله اشتعل شيئا الرأس محول**  
**الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جئ بالمضاف بعد ذلك تمييزا**  
**مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشيء مجمولا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا**  
**اقلا ومحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيوننا اصله**  
**وفجرنا عيون الارض محول المفعول وجعل تمييزا انتهى ووقع الفعل على الارض**

ومحوّل عن مضاف غيرهما كحوّل عن مبتدأ و ذلك بعد اسم التفضيل  
 الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالى اكثر  
 من مالك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارفع وانفصل  
 فصارا انا اكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك اباؤ  
 اجمل منك وجهها او غير محوّل عن شئ اصلا وهذا هو القسم الثانى  
 نحو امتلا الاناء ماء. والله دتره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب  
 لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل وهو قليل فى الكلام  
 و الحال والتمييز قد يؤكدان فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل  
 يفيدان مجرد التأكيد فالحال المؤكدة وهى ما استفيد معناها من غيرها  
 ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس  
 رسولا ومعنى فقط نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين  
 لان العثو هو الفساد معنى ومثله لى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة  
 لصاحبها نحو لا من من فى الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة واما المضمون  
 جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك فاعطوفا  
 حال مؤكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره احقه او  
 اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة معروفان سبى و التمييز  
 المؤكد نحو قوله هو ابوطالب بن عبد المطلب  
 ولقد علت بان دين محمد من خير اديان البرية ديننا  
 فديننا تمييز مؤكّد كما قال ابن مالك والجمهور صنعوا وقوع التمييز مؤكدا  
 واؤلوا ما ورد ووافقهم فى المعنى ومنه على القول بجواز الجمع  
 بين فاعل نعم وبش الظاهر وتمييزها بقوله  
 والتغليبيون بش الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطق  
 وصحة ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق خلافا  
 لسيبويه وموافقيه فى منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز  
 المبين له فحالا عنده حال مؤكدة واعلم ان ناصب التمييز مفسره ان كان

مفردا والفعل او شبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على فاصبه مطلقا خلافا  
 للكسائي والمائني والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة  
 ونصر في الالفية على قلته وذلك في تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه  
 الا اذا كان المفرد عدد اكثر من رجل او مضافا كملء الارض ذهبا وجره  
 ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجرب الاضافة ويجرب  
 بمن اذا كان غير محمول نحو ما احسنه رجلا ومثلته دته فارسا ونعم رجلا زيد  
 بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيدا اكثر مالا و منها  
**المستثنى** وهو كما قال الرضى المذكور بعد الا او احدى اخواتها  
 مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتًا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير  
 المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام القسم وان  
 كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثناء فهو اخراج بالا او احدى اخواتها  
 حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجازي في المنقطع وادوات  
 الاستثناء ثمانية وهي اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو  
 ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا  
 وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاقتها وابدأ بالكلام على المستثنى **بالا**  
 لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البدلية  
 بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في  
 الشذوذ ثم المستثنى بالاله احوال لانه ان كان **من كلام تام**  
 بأن كان المستثنى منه مذكورا **موجب** بفتح الجيم بأن لم يسبق  
 بنفي او شبهه ويجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا  
**نحو فشرى وامنه الا قليلا** او منقطعا نحو قام القوم الاجراما  
 تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مرام تقدم نحو قام الانبياء القوم فان  
 كان الكلام تاما ولكن فقد منه **الايجاب** بأن اشتمل على  
 نفي او شبهه تزحم عند البصريين **البدل** اي اتباع المستثنى  
 للمستثنى منه في عرابيه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على النصب

في الاستثناء المتصل بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه  
 نحو ما فعلوه الاقليل برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه  
 وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع  
 السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهود الا انفسهم وقوله تعالى  
 ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجيح البديل تأخر صفة المستثنى  
 منه عن المستثنى خلافا للما في كما سيأتي واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل  
 على الموضوع نحو ما جاء في من احد الازيد ولا احد فيها الا عمر ووما زيد بشئ  
 الا شئ لا يعبا به بالرفع في الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب  
 على الاستثناء و ترجح النصب على البديل في المنقطع  
 بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه عند بني تميم نحو ما  
 قام احد الامار بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع ايضا على البدلية  
 ان صح حذف المبدل منه واقامة البديل مقامه استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها انيس : الا اليعافير والا العيس

ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما  
 لهم به من عام الاتباع الظن بالنصب في قراءة السبعة ونحو  
 سن نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بأن  
 المراد بالانيس ما يؤانس فواعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعاً  
 ومذاكله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما اى  
 في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم والنصب  
 حينئذ واجب كقول الكميت

وما الى الال احمد شيعة وما الى الامذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب  
 النصب عند الما في تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما اتى  
 احد الابا كخير من زيد والراجح ما تقدم واما تقدم المستثنى على جزء  
 الكلام نحو الازيد ما جاء احد فغير جائز او فقد التمام من الكلام

المنفي بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه فعلى حسب العوامل  
الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عملا لافيه بل العمل لما قبلها فان  
اقتضى الرفع رفع ما بعدها نحو وما امرنا الا واحدا او النصب  
نصب غور ولا نقوا الله الا الحق او الحجر نحو ولا تقادوا اهل الكتاب  
الا بالقهي احسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لان ما قبل  
الافتراغ للعمل فيما بعد ما وان كان المستثنى منه مفترقا في التحقيق لجواز  
ما قام الاهداء واستناع قام منه وشرط صحة التفرغ تقديم نفى وشبهه  
فلو قال وقتداي التمام والايجاب لكان اولي ويستثنى بغيره  
سوى خافضتين المستثنى دائما باضافتهما اليه معربين  
اي غير لفظا وسوى تقدير باعراب الاسم الذي يقع بعد  
الا وهو المستثنى بها على التنصل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم  
غير او سوى زيد ويترجم عند نميم في نحو ما فيها احد غير او سوى زيد  
والبديل في نحو ما جاء بمد غير او سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل  
من فاعل او مفعول او غير ذلك في نحو ما قام غير او سوى زيد وما رايت  
غير او سوى زيد وما سررت بغير او سوى زيد وكون سوى كغير فيما  
تقدم هو مذهب النجاشي واختاره ان مالك لو ردها فاعلا في حكاية  
الفراء اتاني سواك ومبتدأ في قوله فسواك بانعها وانت المشتري  
واسما اللبس في قوله

اترك ليلتي بيني وبينها سوى ليلة في اذا الصبور

وجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي ان لا يسلط علي اعدائي  
عددا من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه  
الا في الضرورة وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا واختاره  
في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة و  
ضمها مقصورة ونقصها ممدودة ويستثنى بخلا وعدل مجردين  
عنها وحاشا ولا نصب ما نواصب للمستثنى على تقدير كونهما

افعال اجامدة متعدية اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل  
المفهوم من الفعل السابق وعلى البعض المفهوم من الكل السابق وجملة  
الاستثناء هل هي حال فاعلها النصب ومستأنفة فلا محل لها قولان صحح  
ابن عصفور منهما الثاني **او خو افض** له على تقدير كونها حرف  
جر واختار في المعنى انها غير متعلقة بشئ وفيه يجوز في نحو قام القوم حاشا  
كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فاذا قلت حاشاى تعين الجر او حاشاى  
تعين النصب وكذا القول في خلا وعد انتهى واذا لم حاشا مجرور باللام  
فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ اسم من نصب  
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزية فمن قال  
حاشا لله كأنه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فقال  
لما يريد قال في المعنى ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا  
كقولهم رعيالك و يستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا  
يكون نواصب للبيستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب  
النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن  
نصر في التسهيل انها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز  
بعضهم الجر بها بتقدير ما زائدة ورده في المعنى وموضع ما وصلتها نصب  
بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية  
على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما  
وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خيرهما واسمهما مستتر فيهما  
والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا  
ولا يستثنى بخلا وما بعد ما منقطع وافهم كلامه ان جواز الوجهين في  
خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما وهو كذلك

### باب في ذكر المنفوضات وهي ثلاثة اقسام

مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المنفوض من التوابع ومخفوض  
بالمجاورة واسقط لسند و ذء كما في قوله تعالى وما تقدم الاوّل لانه الاصل ثم انه

نوعان ما يجز الظاهر والمضمر وما يجز الظاهر فقط وأشار إلى الأول مبتدئاً  
 به لعمومه بقوله **يخفف الاسم** أما بحرف **مشارك** بين الظاهر  
 والمضمر وهو **سبعة من** نحو منك ومن فوج وهي بيان الجنس  
 نحو فاجتنبوا الرجز من الأوثان وللتبويض نحو ومن الناس من يقول أمانا  
 بالله ولأبتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرهما نحو من المسجد الحرام  
 من أكل يوم راته من سليمان وتلبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من  
 الآخرة وللتعليل نحو ما خطاياهم اغرقوا وللتأكيد بعد نفى أو شبهة نحو  
 ما الباغ من مقر وهل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم  
 وللظرفية نحو ما إذا خلقوا من الأرض **وإلى** نحو إلى الله مرجعكم جميعاً  
 واليه ترجعون وهي لانتها الغاية مطلقاً نحو إلى المسجد الأقصى ثم اتوا  
 الصيام إلى الليل وللصاحبة نحو لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم وللظرفية نحو  
**فإنه تكفى بالوعيد كَأَن يَفِي** إلى الناس مطلبه القار أجرب  
 وغير ذلك **وعن** نحو يوسف اعرض عن هذا عفا الله عنك وهي  
 للجمازة كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقاً عن طبق وللبدل نحو  
 يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً وللاستعلاء نحو فأنما يبخل عن نفسه و  
 التعليل نحو إلا عن موعدة ووعدها آياه وغير ذلك **وعلى** نحو وعليها  
 وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء أي لعلو وهو حسي كما مر ومعنوي  
 نحو على العرش استوى وللصاحبة نحو وإن ربك لذو مغفرة للناس  
 على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك سليمان وللجمازة نحو  
**إذا رضيت على بنو قشير** لعمر الله اعجبني رضاها  
 وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك **وفي** نحو في  
 جنات النعيم وفيها ما تشتمى الأنفس وهي للظرفية أي حلول الشيء في  
 غيره حقيقة أو مجازاً قال البحر جاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف  
 احتواء وللظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية إذا فقد الاحتواء نحو  
 زيد في البرية أو التحيز نحو في صدر فلان علم أو فقد أمعا نحو في نفسه علم

وللصاحبة نحو ادخلوا في ام والسببية نحو ليسكم فيها افضت فيهِ والاستعلاء  
 نحو ولا صلبنكم في جذوع النخل وغير ذلك **واللام** نحو لله ما في  
 السموات له ما فيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة  
 للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين اي عذابها وللتعليل نحو  
 وانى لتعرونى لذكر الهزة **والتعجب** نحو لله ذلك فان ساء الاستعلاء  
 نحو تحرقون للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة نحو  
 لدو الموت وابنو الخراب **فكلكم** يصير الى التراب  
 وغير ذلك **والباء** ولا فرق بين ان تكون للقسم نحو  
 بالله لا فعلن وبه لتفعلن او غيره من تبعض نحو عينا يشرب بها  
 عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجينا هم يسحر  
 ومصاحبة نحو ادخلوا باللص وسببية نحو فيما نقضهم ميثاقهم وتعويض  
 نحو بعث هذا بهذا وتوكيد نحو فكفى بالله شهيدا  
 وكفى يجسئ نحو لا انى رجل **ويدل** نحو ما يسرني انى شهدت بدرا  
 بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا  
 والصاق حقيقة نحو بقلوب غرام اى لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت  
 بزيد اى ألصقت مرورى بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثانى بقوله  
**او تختص بالظاهر** اى بخفضه وهو سبعة ايضا  
**رب** وهى موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها فى الاقل كثير  
 ومنه ربما يؤذون الذين كفروا وكانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين  
 احرف الخفض ولا يجزها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى  
 او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب فى هذا الظاهر وصفه كما  
 ان الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها  
 وذلك بعد الواو كثير كقوله **وليل** كوج البصر اى سدوله  
 وبعد الفاء قليل كقوله **فمثلك** جلى قد طرقت ومرضع وبعد  
 بلاقل كقوله **بل** بلدمل الفجاج فتمه وقد تجرب ضمير الغيبة



فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للعنف نحو ربه رجلا  
 او امرأة او رجلين او رجالا او نساء **ومذ ومنذ** ولايجرهما  
 الا نوع خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان  
 وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رايتته منذ يوم الجمعة او حاضرا وهما  
 فيه للظرفية نحو ما رايتته منذ يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما  
 خبرا عنهما فمعناها الابتداء او الامد ويردان ظرفين مضافين للفعلية  
 بكثرة والاسمية بقله **والكاف** وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد  
 وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثلته شيء ولغير  
 ذلك وجرها للضمير شاذ **وكذلك حتى** وهي لانتهاء الغاية  
 مطلقا ولا تكون جارة الاخر او متصلا باخر فلا يقال سهرت البارحة  
 حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيها قبلها اما لكونها غير  
 جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو  
 صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم  
 يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف  
**فانك** مقولت قريبة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه  
 فواضح انه يعمل به والافاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى جملا على  
 الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان  
 كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو **والواو** اي  
 وا والقسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين  
**والتاء** اي تاقوه ولايجرهما الا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة او  
 لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك  
 فادرو من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا  
 لعل ومتى وكى ولولا وانما اسقطها لان الجريها شاذ **تمت**  
 قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل  
 الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم

يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو  
على انتهى وكخلا عدا كما مر وفي النجيصي ان اللام جاءت فعلا في قولك لن زيد  
ومن كذلك اذا كان امرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر  
لمؤنث من وفي يفي واسما من الاسماء الستة وما فرغ من القسم الاقل  
اخذ يتكلم على الثاني فقال او باضافة اسم اى يخفض الاسم  
بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذا العامل في المضاف اليه هو المضاف  
كما في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا  
يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش  
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله  
من الاقل منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تحريد المضاف  
من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضار يا زيد  
وتصح بادنى ملايسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل  
بدليل العطف الاتي الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضى واعجبت  
ضرب زيد عمرا اذا المضاف في الاقل وان كان وصفا ليس بعامل و  
في الثاني وان كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام  
لانها اما **على معنى اللام** التى للملك او لشبهه تحقيقا حيث يمكن  
النطق بها **كغلام زيد** وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذى مال  
وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بان يؤتى مكان المضاف بما يردفه  
او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب او على معنى **من**  
البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كالا للمضاف وصالحا للاخبار به  
عنه **تخاتم حديد** وثوب خزونك فى هذا نصب الثاني على  
التمييز او الحال واتباعه للاقل بدلا او عطف بيان او نعتا بتاويله  
بالمشتق اى مضاف من حديد او على معنى **فى** الظرفية عند  
بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاقل **كمد الليل** وشهيد  
الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح

وأكثرهم نفي هذا القسم وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وتسمى  
 هذه الأضافة المنقمة لما ذكره محضة لأنها خالصة من تقدير الانفصال  
 و معنوية لأفادتها اسرامعنويا لأنها مفيدة للتعريف  
 أي لتعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة كضارب زيد أس  
**أو التخصيص** أي لتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة  
 كضارب رجل أس قال في المعنى والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة  
 التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام  
 زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في الأبهام كغيره ومثل إذا أريد بهما  
 مطلق المغايرة والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد  
 وحده ولا أباه ورب رجل وأخيه وكمرأاة وفصيلها **أو بإضافة**  
**الوصف** عطفًا على قوله أو بإضافة اسم فتكون قسيما له أي ينخفض  
 الاسم بإضافة الاسم كما مر أو بإضافة الوصف للعامل عمل الفعل إلى  
**معموله** إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل  
**كبالغم الكعبة** وضارب زيد الآن أو غدا أو اسم مفعول كروع  
 القلب **ومعمور الديار** الآن أو غدا أو صفة مشبهة كعظيم الأمل  
**وحسن الوجه** وتسمى هذه الأضافة غير محضة لأنها في تقدير  
 الانفصال **ولفظية** لأفادتها اسراملفظيا لأنها جئ بها لجر  
**التخفيف** في اللفظ بخذفتين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح  
 كما في نحو حسن الوجه فإن في جره تخلاص من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من  
 ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه بأجراء وصف القاصر محرم المتعد  
 فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا بالغ  
 الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لأن أصل ضارب  
 زيد ضارب زيد الأضارب كما توهم فالإختصاص موجود قبل الأضافة  
**ولا تجامع الأضافة** وجوبا تنويها ولو مقدرًا لأنه يدل  
 على الانفصال والأضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما **ولا نونا**

**تألية للاعراب** وهي نون المثني والمجموع على حدة وشبههما  
 كضارب يزيد وضاربو عمرو **مطلقاً** عن التقييد بما يأتي بخلاف  
 نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تتجمعها لانها  
 غير تألية للاعراب بل هو تال لها وعليها **ولا ما فيه أل** لان  
 المقصود منها اصاله التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا  
 لا تتجمع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامي ولا زيد كمل بل يجب حذف  
 أل من الغلام ويقدر في زيد الشيوخ **الافى نحو الضارب يزيد**  
 بما المضاف فيه وصف مشي والمضاف اليه معوله **و نحو الضاربو**  
**زيد** بما المضاف فيه وصف مجموع على حدة المثني والمضاف اليه معوله  
**و نحو الضارب الرجل** بما المضاف اليه الوصف بال ايضا  
**و نحو الضارب رأس الرجل** بما المضاف اليه مضافا  
 هي فيه **و نحو مرت بالرجل الضارب غلامه** مما  
 المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هو فيه فهذه المسائل الخمس  
 اغتفر فيها الجمع بين أن والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح  
 والامور التي يكتبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغنى

**باب** في ذكر الاسماء العاملة عمل فعالها

**يجعل عمل فعله** من الاسماء سبعة وزاد في الشذو راسم  
 المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة احدها  
**اسم الفعل** وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل  
 ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كاللتوين والتعريف مخالفة  
 اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل وانه لاموضع  
 له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو بمعنى الماضي كهيئات  
 بتثليث التاء وشتان وهو قليل **و ما هو بمعنى الامر نحو** صه  
**ودونك** وعليك وهو الغالب **و ما هو بمعنى المضارع نحو** واوه  
**واف** وهو دون الاقل فيهيئات **بمعنى بعد** كقوله

فهيها تهيها ت العقيق ومن به	وهيها ت خل بالعقيق نواصله
-----------------------------	---------------------------

وشتان بمعنى افرق كقوله
------------------------

وشتان هذا والعناق والثوم	والشرب البارد في ظل الدوم
--------------------------	---------------------------

وقد تذاذ ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيديين في النداء  
وصه بمعنى اسكت ودونكه بمعنى خذ وعليك به بمعنى الزمه نحو عليكم  
انفسكم و و ابعنى اعجب كقوله

وا بأبي انت وفوك الاشنب	كأما زرع عليه الزرنب
-------------------------	----------------------

او زنجبيل وهو عندي اطيب ومثله وى وواها واوه بمعنى اتوجع و  
اف بمعنى اتضجر وهذه الانواع كلها اسماعية والقياسى من اسم الفعل ما  
صبيغ من فعل ثلاثى تام على وزن فعال كترال وشد صوغه من الرباعى  
كفترقان بمعنى قرقرو وقد يؤخذ مما مثلنا ان اسم الفعل ضربان من تجل  
وهو ما وضع من اقل الامر اسمها للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع  
لغيره ثم نقل اليه كعليك وليك ثم انه يعمل عمل سماء فيرفع الفاعل ظاهرا  
ومستترا ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرهنا لكن يخالفه بلزوم البناء  
مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو واها وياها وجوانا  
كصومه وذلك للتكثير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره  
ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتى ولا  
يتأخر عن معموله لقصور درجته عن سماء بسبب كونه فرعه  
في العمل خلافا للكسائى و تمسكه بقوله تعالى كتاب الله عليكم  
وما شبه ذلك لاجته فيه لانه متأول على انه مصدر منصوب  
باضمار فعل مؤكد لضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم  
فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتاب وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل  
المحذوف ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه  
اى من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله  
مكانك تحدى وتسترى فكانك بمعنى اثبتى وتهدى تجزوم

بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتى تمضى و لكنه لا ينصب  
 في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال  
 فخذت بالانصب على الانح و الثاني منها المصدر وهو اسم  
 المحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله الذى اشتق منه فيرفع الفاعل  
 ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فالكثير  
 وقد مر انه يجوز حذف فاعله وانه لا يغير عند اسناده الى نائب الفاعل  
 وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة الى ان  
 المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين اجدهما  
 وجودى واليه اشار بقوله ان حل محله فعل مع ان  
 المصدرية والزمان ماض او مستقبل كجيت من ضربك زيدا مس  
 او غدا اى من ان ضربته مس او من ان تضربه غدا او مع ما اختها  
 والزمان حال فقط كجيت من ضربك زيدا الان اى مما تضربه الان فان  
 لم يعمل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو ضربا زيدا او ضربت ضربا زيدا فلا  
 يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك فى الاول ولهذا جعل الثانى فى  
 نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر  
 الثانى عد محى وهو المشار اليه بقوله ولم يكن المصدر مصغرا  
 فلا يقال اعجبنى ضربك زيدا لبعده شبهه عن الفعل بالتصغير الذى  
 هو من خواص الاسماء والامضرا فلا يقال ضربك المسع حسن  
 وهو الحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتى  
 ولا محذوفا بالتاء فلا يقال اعجبتنى ضربتك زيدا لان صيغة  
 الوحدة ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه  
 ولا منعوتاقيل تمام عمله فلا يقال عرفت سوقك اللفيف  
 الابل لانه مع معموله كوصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده  
 جاز نحو ان هجر ك اياى المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان اولى فان  
 حكم سائر التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم وجود حروف الفعل

**ولامفصولا من المفعول** اي من معموله باجنبي لان معموله  
بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما **ولامتأخر اعنه**  
اي عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان معموله  
بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والمحقق جواز  
تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه راحة الفعل وظاهر  
اقتصاره على ما ذكرناه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال  
وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك  
وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال  
المثنى والجمع وجزم به ابن مالك قال لان لفظها مغاير للفظ المصدر  
الذي هو اصل الفعل فان ظرفنا في كلام العرب باعمال شئ من ذلك قبل  
ولم يقصر عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بأل و لكن  
**اعماله** حالة كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه  
أكثر استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبأل لان الفاعل عمدة  
فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث من وجد منه اظهر من  
نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلا نحو **ولولاد رفع الله الناس**  
ربنا وتقبل دعائي اي دعائي اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك  
الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس  
خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من  
استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا يعمل فيما بعده الرفع  
والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا و اعماله حال كونه  
منونا اي مجردا من أل والاضافة اقبس من اعماله مضافا وبأل  
لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو **واطعام في يوم ذي سغبنة**  
يتيما اعان يطعم يتيما و اعماله مقرونا بأل شاذ لبعده  
عن مشابهة الفعل باقترانه بأل نحو قوله عجبت من الرزق  
المسيء الهه بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر

وعورض بان الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل  
واجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون  
بأل **تقمة** يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كجبت من ضرب  
زيد الظريف الجرحلا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي تابع المفعول  
كأعجبتني اكل اللحم والخبز الجرايضاع على اللفظ والنصب على المحل ان قدر للصمد  
بأن وفعل الفاعل و الثالث منها اسم الفاعل ولو مشى او  
مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل  
عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابته للمضارع في الزنة  
والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ودخوله  
لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله **كضارب ومكرم**  
اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على نة فاعل ومن غيره على نة المضارع  
بابدال حرف المضارعة ميما و كسر ما قبل آخره ثم انه ان صغرا ووصف  
لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء  
فان لم يصغرو لم يوصف **فان كان** مقرونا بأل كالضارب  
عمل عمل فعله مطلقا اى ماضيا وحالا ومستقبلا معتدلا  
او غير معتد لو وقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الضلة ان تكون فعلا  
كجاء الضارب زيدا امرا والآن اوغدا او كان مجردا منها فشرطين  
لا بد منها لصحة عمله في المنصوب كونه حالا او استقبالا لتحقيق  
مشابته للمضارع **واعتماده** ولو تقديرا على نفى نحو ما  
ضارب زيد عمر الان اوغدا او على استفهام نحو اضارب  
زيد بكر الان اوغدا ومهين خالد بشرا ام مكرمه اى امهين او على  
مخبر عنه نحو زيد ضارب خالد الان اوغدا ومختلفا لوانه او صنف  
او على موصوف نحو سررت برجل ضارب عمر الان اوغدا و  
منه يا طالع اجبلا اى يا رجلا او على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الان  
اوغدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى المنصوب



وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره فان اقتضه  
مفعولا آخر تعين نصبه نحو انت كاسى خالد ثوبا الان او غدا و ذلك  
فى تابع المفعول الجرور باسم الفاعل كبتغى جاه وما الامن لهض الجر  
على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف  
او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى  
او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف فى الاول الكسائى فاجاز عمله محتجا  
بقوله تعالى وكتبهم باسط ذراعيه فباسط بمعنى الماضى  
وقد عمل فى ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه على ارادة  
حكاية الحال الماضية بأن يفرض ما وقع واقعا الان فيعبر  
عنه بالمضارع بدليل ان الواو فى وكتبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم  
ولم يقل وقلبناهم وخالف فى الثانى الاخفش فاجاز عمله و احتج بقوله  
خير بنو هب فلاتك مبلغيا مقالة هبى اذا الطير مرت  
ولا حجة له فيه لجواز عمله على التقديم والتأخير يجعل الوصف  
خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع  
قال وتقدير خبر كظهير فى والملائكة بعد ذلك ظهير  
وفعل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد  
والمتنى والمجموع فاعطى حكما هو على زنته و الرابع منها المثال  
ولو متنى او مجموعا وهو ما اعلم حوله للمبالغة والتكثير  
فى الفعل من صيغة اسم فاعل الثلاثى الى صيغة فعال  
بتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال  
بكسر الميم كضراب والتحويل الى هذه الثلاثة بكثرة ولهذا وافق  
جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر العين  
وبعد هايا كسميع او فعل بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل  
اليها بقلة ولهذا منع بعضهم اعمالها واما الكوفيون فمنعوا اعمال  
الخمسة نظرا الى انها لا تجرى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شها

عنه وقدر والممنسوب بعدها عاملا والقصير جواز اعمالها حملها على  
اصلاها وهو اسم الفاعل لا فادقها ما يفيد مكررا ولورود السماع به  
نحو ما حكاه سيبويه اما **الحسل** فانا شراب ينصب  
الحسل لانه لمضار بوانكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين  
وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله اتاني انهم من قون عرضي والشهور  
ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة و الخامس منها اسم  
المفعول ولومثني او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعلين وقع  
عليه ومثله بقوله **مضروب** ومكرم اشارة الى انه يصاغ  
من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة  
في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعتدى بحرف  
الجر اذ ليس له مفعول كمرور به او يهما او يهيم او يهن ولا يثنى حينئذ ولا  
يجع كالفعل بخلاف المصوغ من المعتدى **ويعمل عمل فعله** المبني  
للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب  
عبده وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوبا لفظا او عملا **وهما**  
احى المثال واسم المفعول **كاسم الفاعل** في جميع ما اشترط فيه  
لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف وذلك في اسم المفعول خاصا  
اذا فته الى مرفوعه معني اذا حوّل الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد  
مضروب بالعبد والاصل مضروب عبده فحوّلت الاسناد ثم اضعفت و  
هو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة و السادس منها **الصفة**  
**المشبهة اسم الفاعل المعتدى لواحد** في امور ستأتي  
ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بالآلتها  
على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر **وهي الصفة المصوغة**  
من فعل قاصر **تغير تفضيل** لا فادة نسبة الحدث الى موصوفها  
على جهة **الثبوت** فاذا قلت زيد حسن فعناه اثبات الحسن له و  
استمراره في سائر اوقات وجوده لانه متجدد حادث ويدل على ذلك

تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد  
الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق  
به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة  
على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد  
على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه تمت  
وتتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ  
منها ومنها انها للزمن الحاضر الدائم اى الماضى المستمر دون المنقطع  
والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير مجازية للمضارع في تحريكه  
وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثى كحسن وظريف و  
مجازية له نحو طاهر وضاير واسم الفعل لا يكون الا مجازيا  
و منها انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها الا نافع  
اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيد انا  
ضاربه وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه و منها ان معمولها  
لا يكون اجنبيا بل سيبيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موطوء  
ولو تقدير كما في نحو زيد حسن وجهه اى منه فلا يقال زيد حسن عمرا  
كما يقال زيد ضارب عمرا لانها مأخوذة من فعل لانم وقد جرت على  
الاسم فلا تقتضى حينئذ الاضميره او سببيه كما فى اسم الفاعل اللازم والمراد  
بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها في الظرف  
وعديله لما فيهما من معنى الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به  
ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو  
ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تعرف بالاضافة دائما  
وانها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فنصب مع قصوره ونحو اضافة  
الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة فى الكلام وان ال الداخلة عليها  
حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها فى ذلك كله و لمعملها  
بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احدها ان يرفع على الفاعلية

باتفاق بعد اخلافا ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او  
على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها و ثانيها ان ينصب  
على التمييز او على التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة  
كزيد حسن وجهه او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا  
قال والثاني متعين في المعرفة و ثالثها ان يخفض  
بالاضافة اى بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل  
وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجهه او مضاف للجرد منها كالحسن وجهه  
اب او مضاف للضمير الموصوف كالحسن وجهه او مضاف للضمير لا  
كالحسن وجهه ابيه لامتناع اضافة ما فيه آل لشيء من ذلك واذا خفض  
المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض  
ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذا الصفة  
عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها وأعمل ان الصور الحاصلة من الصفة  
ومعولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واوضاعها است و  
ثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة  
او جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ومعولها الرابض  
ست حالات لانه اما بأل كالوجه او مضاف لما فيه آل كوجه الأب او  
للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من آل  
والاضافة كوجهه او مضاف للجرد منها كوجه اب فالصور ست وثلاثون  
صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت وليقينه  
جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ست  
والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات و السابع منها  
اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرح كما  
ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة  
لصاحبها على غيره في اصل الفعل و شرط التفضيل ان يكون على وزن  
افعل سواء صيغ من فعل لازم كأكرم ام من متعد كاضرب واعلم

ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر مخفقا بالحق  
لكثرة الاستعمال ودبما جاء على القياس واما قوله وجب شئ الى الانسان ما شاع  
فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التجب كما سيأتى في بابه و  
يستعمل ممن ولو تقدير اجارة للمفضل عليه اذا جرد من ال والاضافة  
نحو انا اكثر منك ما الا واعز تفرا وهى لا ابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا  
او للجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمها  
على اسم التفضل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى استفهام فيجب  
حينئذ كمن انت افضل ومن غلام من انت اجمل ومضافا للنكرة  
مطابقة للمفضل وجوبا فيفرد ويذكر في هذه الحالة وكذلك في  
التي قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى  
زيدا وهندا والزيدان والهندان او الزيدون والهندات افضل  
من عمرو واما قوله كأن صغرى وكبرى من فواقعها فاما الحن او لم  
يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان  
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهندا افضل امرأة والهندان  
افضل امرأتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا  
اول كافرينه فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر  
و يستعمل مقرونا بال فيطابق وجوبا موصوفه افراد او تذكيرا  
وفعيا فتقول زيد افضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون  
او الافضل وهندا الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات  
او الفضل ومضافا لمعرفة فوجهان اى المطابقة اجراءه  
مجرى المعرف بال نحو اكا بر مجريها وعدمها وهو الغالب اجراءه مجرى  
المجرد نحو ولتجدنهم احص الناس نعم ان استعمل فعل لغير تفضيل وجبت  
المطابقة كقولهم الناقص والاشجع اعد لا يفي مروان اى عاد لاهم اذ ليس  
فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد  
وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل ممن واعلم انه ينصب التمييز

والحال والظرف **ولا ينصب** المفعول له ولا معه ولا المطلق  
**قلا المفعول به على الأصح مطلقا** أي سواء كان ظاهرا  
 أم غيره بل يصل إليه باللام كزيد ادعى للعلم وأبذل للمعرفة وبالبناء  
 كخالد اعرف بالحق واجمل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاشنين  
 نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد ألقى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب  
 واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل  
 عن ابن مسعود وبعضهم ان اول بما لا تقضيل فيه قال الدماميني  
 وهذا الرأي حسن فينصب حين التأويل كما انه يضاف حينئذ الى  
 ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما انه اذا حمل  
 الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من حكاية  
 الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة  
**ولا يرفع في الغالب** اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا  
 لكونه ليس له فعل بمعناه **الافى مسألة الكحل** فانه يرفع  
 ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان يكون  
 صفة لاسم جنس مسبق بنفي او شبهه ورفوعه اجنبا مفضلا على  
 نفسه باعتبار بن نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين  
 زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وفردت بالتأليف والاصل  
 ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر  
 كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر نحو من  
 كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذى الكحل نحو من زيد ولم يقع  
 هذا التركيب في القرآن ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدأ وافتل  
 خبره لتلايلهما الفصل بين الفعل ومن باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا  
 في لغة حكاها سينيويه نحو مرت برجل فضل منه ابوه وعنها احتزن  
 بقوله في الغالب

**باب التوابع**

وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله في اعرابه الحاصل والمتحد وغير خبر

واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجازا اذا اعراب فيهما  
 تقع فيه التبعية والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل  
 فان العامل فيه مقدر خلافا للبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع  
 ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجني ولا تقدمه عليه كما  
 يفهمه قوله **يتبع ما قبله في اعرابه خمسة** باستقراء  
 نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها  
 ستا ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى  
 ان يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسقييل  
 قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في  
 التسهيل احدها **النعت** ويرادفه الوصف والصفة **وهو التابع**  
**هذا كالجنس المشتق والمؤول به** اخرج به غيره منها ما عدل  
 التوكيد اللفظي المشتق بقوله **المباين للفظ متبوعه** والمشتق  
 ما دل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل  
 والصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه من الاسماء العارضة عن  
 الاشتقاق كاسم الاشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب كجاء في زيد  
 هذا اى الحاضر ورجل ذومال اى صاحبه ورجل دمشق اى منسوب الى  
 دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو واقتوا يوما ترجعون فيه الى  
 الله وقوله ولقد امر على اللثيم يسبنى وكذا المصدر الملتزم افراده  
 وتذكيره فى نحو مرت برجل عدل اى عادل عند الكوفيين وذى عدل  
 عند البصريين **وفائدته** حقيقيا كان او غيره **تخصيص**  
 لمتبوعه ان كان نكرة كجاء فى رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك  
 فى النكرات او **توضيحه** ان كان معرفة كجاء فى زيد الفاضل او  
 الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف او مجرد **مدح**  
 له نحو الحمد لله رب العالمين او **ذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 او **ترحم** عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء او **توكيد**

لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة الناضية  
 واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امر الدابر له  
 وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاقلين والاخرين او تفصيل  
 نحو مرتت برجلين عربي وعجمي وابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة  
 قال البدر الدمايني عن بعضهم او اعلام الخاطب بان المتكلم عالم بحال من  
 ذكر يقال لك ارايت قاضي بلدا فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه  
 وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للخاطب وهو بالغرض في  
 مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم  
 اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الشاء عليه و  
 النعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد  
 من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر و واحد  
 من التعريف والتكثير سواء رفع ضميره اما ما ظاهرا فلا  
 تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعروف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة  
 مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا ويجب  
 في النعت ان يكون مساويا للمتبوعه في التعريف او دونه فهو بالرجل  
 اخيك بدل ثمان رفع النعت ضميرا مستترا عائدا على  
 المنعوت تتبع منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاءني رجل  
 حسن وجهها في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير و  
 التانيث و واحد من الافراد و فرعيه من تثنية و جمع  
 فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من  
 التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كفاعل من او تذكيره كفعول بمعنى  
 فاعل و فاعيل بمعنى مفعول كاسرأة صبور و جريح او تانيثه كرجل ربعة  
 وهمة او امرأة ربعة وهمة والاى وان لم يرفع ذلك بأن رفع  
 ظاهرا او ضميرا بارنا فهو بالنسبة الى الخمسة الباقية كالفعل  
 الحال مجله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت



كمررت برجلين قائمة امهما وبرجال قائم اباؤهم كما في الفعل الحال محله  
 وليس حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جازان يجمع جمع تكسير لجر يانه مجرى  
 المفرد بل يترجع على الافراد ولهذا قال **والاحسن نحو جاء في**  
**وجل قعود غلانه** بلفظ التكسير ثم **قاعد** غلانه بالافراد  
 الذي هو قياس الفعل لانك تقول **قعد غلانه** لا **قعدوا غلانه** في  
 اللغة الفصحى وقيل افراده ارفع مطلقا لجر يانه مجرى الفعل وقيل ان  
 تبع مفردا او مشى ثم يلى افراده باتفاق **قاعدون** غلانه يجمع  
 جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز  
**قطع الصفة** ولو تعددت عن التبعية المعلوم موصوفها  
 بدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل منزلة المعلوم لا مرما  
 رفعا بتقدير هو في حالة النصب والجر ونصبا بتقدير  
 فعل في حال الرفع والجر تقديره اعنى في نعت التوضيح او  
**امدح في المدح او اذم في الذم او ارجم في الترحم** او غير ذلك  
 مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدرا الا في نعت التوضيح والتخصيص  
 واذا جرت الصفة على مشابهة او كانت للتوكيد او ملتزمة بالذكر كالجمل  
 الغفير امتنع قطعها كما امتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق حينئذ بين  
 تعددها واتحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما  
 عد ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قول  
 رفعا الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة  
 مع عاملها الاعمل لها من الاعراب اذا قطع مقتضى الاستئناف **قائدا**  
 اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا  
 ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولولغائب لانه لما شابه الحرف من  
 جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه  
 لم ينعت به وما احسن قول القائل  
 اضمرت في القلب هو شأن  
 مشتغل بالثغول ايوصف

وصفت ما اضمريت يوماله فقال لي المضمرا لا يوصف  
وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لانزاله الاشتراك ولم ينعت به  
لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت  
وهو اى كمررت برجل اى رجل و الثاني من التوايح التوكيد  
اى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل ويقال  
فيه التاكيد والاول افصح وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون  
المتبوع على ظاهره و هو قسمان لانه اما لفظى وهو اعادة  
اللفظ الاول او موافقه ويمجرى في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله  
اخاك اخاك ان من لاخاله كساع الى الهيجا بغير سلاح  
ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل و في الفعل وحده وفيه مع  
فاعله وقد اجتمعا في نحو قوله  
فلين الى النجاة بيغلق اناك اناك اللاحقون احبس احبس  
و في الحرف نحو قوله  
لا الا ابوحم بجم بدثة انها اخذت على موافقا وعهودا  
ومنه قوله اجل جيران كانت ايبت دعائه ويشترط في الحرف  
غير الجوائج ان لا يعاد الامع ما اتصل به كجبت منك منك وان زيد  
ان زيدا او انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ذلك ان تقول من  
اين لهم ان التاكيد في مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون لمجموع  
الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالأكثر منه اقترانها بالعاطف  
حيث لا لبس وقيد في الارتشاف والجامع بتم خاصة نحو اولى لك فاولى  
الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جئ به  
لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة و  
ليس منه ما كرر في قوله تعالى **دكا دكا** لانه لم يؤت به للتاكيد  
اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها  
الدك كعلته الحساب بايا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري و في قوله

**صفاً** لما مريل على الحال اي مصطفين او ذوى صفوف  
كثيرة وقيل ان المكر فيما ذكر تأكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه  
في الشذوذ في نكادكا والمختار في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكر  
وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر  
هذا حلوحامض او معنوي قسيم قوله لفظي وهو قيمان  
ما يقرب امر المتبوع في النسبة بأن يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرب  
امره في الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول  
يكون بالنفس والعين كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتضت  
على المؤكد بفتح الكاف لاحتمال ان الجاء خبره او متاعه بار تكاب ليجاز  
في ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال بما ظاهره الحقيقة وتكون العين  
مؤخرة عنها اي عن النفس وجوبا ان اجتمعا في اللفظ  
كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة  
في التعبير عن الجملة ويجمعان بجمع قلة على افعال بضم العين  
مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب  
ومع الاثنين ان يحوي اليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد وعمرو  
انفسهما او اعينتهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم  
وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بياء زائدة  
ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفع متصل لا بعد توكيده بمنفصل مطابق  
للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءها انفسهما وعلم مما مر انه لا  
يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او  
نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع  
تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى  
و القسم الثاني يكون بكل وكذا يجمع وعامة واسقطها الغرابة  
التوكيد بها لغير المشئ من مفرد او جمع ولكن انما يؤكد بها ان  
تجزأ الغير اي كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعة اما بنفسه

كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او بعامله كبعث العبد كله  
 او جميعه او عامته ولما كان الغرض من هذا اللفاظ رفع توهم ان يراد  
 بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكر لي يمكن توهم ارادة البعض بكل  
 فيرفع بالتوكيد و يكون بكلا وكلتا له اي للمثنى ان  
 صم وقوع المفرد موقعه ليتمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء  
 الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاها اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بصبا و  
 يحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اخضم الزيدان كلاهما  
 لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماع  
 على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن  
 الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتمل بان التوكيد قد يأتي للتقوية  
 لا لرفع الاحتمال واتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات  
 زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى  
 يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمر وكلهم وجاء زيد وخالد  
 كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة يضمن وجوبا لضمير  
 مطابق للمؤكّد افراد او تثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ليرتبط به  
 وليدل على من هو له كما مثلنا واما قوله يا شبه الناس كل الناس بالقر  
 فكل فيه نعتا على الكاملين في الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل و  
 يكون بأجمع للمفرد المذكور وجمعاً للمؤنثة وجمعهما  
 فجمع اجمع اجمعون وجمع جمعاً وجمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد  
 كل فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع  
 والقبيلة كلها جمعاً والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر  
 ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال  
 التخصيص و اجمع ترفع احتمال التفريق وهو مردود بقوله تعالى لاغنى عنهم  
 اجمعين اذا اغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت  
 وفهم من كلامه ان اجمع وجمعاً لا يثنيان وان ما عداها من الالفاظ التوكيد

معرفة واما اجمع فصريح في الشارح بأنه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا  
**تمة** أكدوا بعد اجمع بأكتع فابصع فابتع وبعد جمعا بكتعا  
 فبصعا فبتعا وشذجى ذلك على خلاف هذا ولتمى قواعد اجمع تقول  
 جاء القوم كلهم اجمعون اکتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ  
 التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض و  
 لا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال **وهي بخلاف النعوت**  
 المتعددة لو احدثوا جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف  
 لاختلاف معانيها لقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الآية و **لا يجوز**  
**ان تتعاطف المؤكدات** بل تورد متتابعة دون فصل كما  
 تقدم لاتحاد معناها فتزل منزلة الشيء الواحد واذنعت بمفرد وظرف  
**وجملة** قال في الجامع فالارجح ان يبدأ بالمفرد فالظرف **ولا ان يتبعن**  
**نكرة** مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة  
**وندر قوله**

لكنه شاقه ان قيل ذارجب **يا ليت غدة حول كله رجب**  
 واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصحى في  
 الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من  
 قل صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه  
 التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب وردها ومن  
 الوارد قول عائشة رضوا الله تعالى عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة  
 والتوكيد من الفاظ الاعاطة كما في البيت ومن افشد شهرا مكان حول فقد  
 حرفه قاله في الاوضح **و الثالث منها عطف البيان** اي معطوف  
 البيان سمي بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه ولم  
 يحتاج الى حرف لانه عين الاقل **وهو تابع موضح** لمتبوعه ان كان  
 معرفة او مخصص **لذ ان كان نكرة كالنعت** لكنه مخالف له في انه

جامدا غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص  
 وخرج بقوله موضع او مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعد النعت  
**فيوافق متبوعه** في اربعة من عشرة تقدمت في النعت كاقسم  
 بالله ابو حفص عمر فعرف عطف بيان لابي حفص ذكر لا يضاحه  
 وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف وهذا خاتم حديث  
 فحيد عطف بيان لخاتم ذكره لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاوّل  
 والتذكير وافهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفًا وتكثيرًا  
 وانه يكون في التكررات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف ووجب  
 البدلية فيما استند اليه المجيز محتملًا بان البيان بيان كاسمه والتكررة  
 مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض التكررات قد يكون اخص  
 من بعض والاخص يعين غيره ويعرب بدل كل من كل ما فيه  
 من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل ذلك مطرد  
 ان لم يتمنع الاستغناء عنه او احلاله محل الاوّل فان  
 امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد اخوها فاخوها  
 عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة  
 اخرى فتخلو الجملة المنعرجة عن رابط لها بالابتداء وكقوله ابي الشاعر  
 انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
 فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة  
 الوصف المفرد المقرون بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو

غير جائز كما تقدم وقوله  
**اياخويننا عبد شمس نوفلا** اعيد كما بالله ان تحدثا حريا  
 فعبد شمس ونوفلا عطف بيان على اخويننا لا بد لان لهما الواو كما فا ذلك لكانا  
 في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفلا لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل  
 الاوّل نحو يان زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل للناس الرجال  
 والنساء تنبيه تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على ان البدل لا بد

ان يكون صالحا للحلال محل الاقل قال المصنف في حاشيته على التسهيل  
وفيه نظر لانهم يعتقدون في الثواني ما لا يعتقدون في الاوائل وقد اجافوا  
في انك انت كون انت توكيذا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال  
ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى اولى ما يقال في نعم الرجل  
زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الامام الرازي  
وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه ليس مهذرا بالكلية لانه قد  
يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلوا سقطته  
لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكرنا فرقا آخرين البيان والبدل يطلب  
من المطولات و الرابع منها عطف النسق بفتح السين اسم  
مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام اسقته اي عطفت بعضه  
على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه  
في الاتباع احد الحروف الاتية ثم العطف ما اللفظ وهو الاصل وشرطه  
امكان توجبه العامل الى المعطوف وعلى المحل وله شروط ثلاثة امكن  
ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق الاصاله ووجود المجتزأ  
الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل للتوهم  
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي قسمان  
ما يقتضى التشريك في اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وجته  
وأو وما يقتضى التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا  
والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم  
لابقيد ترتيبه والامعية فتعطف الشئ على صاحبه في الحكم نحو فأنجينا  
واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقهم  
نحو كذلك نوحا اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمر واحتمل  
المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فحيثما للامعية  
اكثر والترتيب كثير ولمعكسه قليل فقد ظهر لك ان استعمالها في كل  
من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيق وقد ذكرنا لها احدا

وعشرين حكما تختص بها من بين اخواتها السا بصدد ذكرها فعليك باللطوة  
**والفاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكرى واكثر**  
 ما يكون هذا في عطف مفصل على جمل نحو ونادي فوج ربه فقال رب  
 ان ابني من اهلي الآية **والتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف  
 عليه بلا مهلة لكنه في كل شئ بحسبه تقول قام زيد فعمر واذ عقب  
 قيام عمر وقيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذ الم تقع في البصرة ولا بينهما  
 وتزوج فلان فولد له اذ الم يكن بين التزوج والولادة الامدة الحمل مع لحظة  
 الوطاء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فعناه اردنا  
 اهلكها فجاءها وقوله فجعله غشاء احوى فعناه فضت مدة فجعله او  
 الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على  
 الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكنه موسى فقضى عليه وقول  
 كعب بانث سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تأتي الفاء لجر السببية والربط  
 لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل  
 اطلاق قول ابن الحاجب في ماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب  
**وتمر للجمع مع الترتيب كما تقدم و المهلة اى التراخي**  
 في الزمان نحو ثم اذا شاء اشتره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى  
 وقد تأتي بمعنى الواو ونحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها  
 ويعنى الفاء كقوله

كهر الرديف تحت الحاج جرى في الانا يبيب ثم اضطرب  
**وحق للجمع مع الغاية** بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في  
 زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده **والتدريج** بأن ينقضى ما قبلها  
 شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون  
 بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله  
 القى الصيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها  
 اذ المراد القى ما يثقله حتى نعله او شبيهها ببعض نحو اعجبته في الجارية حتى



كلامها ويمتنع حق ولدها وشرط المعطوف بها ايضاً ان يكون امماً ظاهراً  
قال المصنف والضابط ان ما صح استثنائه صح دخولها عليه وما الا فلا  
**لا للترتيب** فلا تقيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافاً للزمخشري  
لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت اقل ما حفظت  
ومات كل اب لي حتى ادم ومن ادعى انها للترتيب فمراده الترتيب بالذم  
على سبيل التدرج كما اوضح به ابن الحاجب والتفتنا في المطول والكافي  
في شرح القواعد واذا عطفت بها على محمور فالاحسن اعادة الجار فرقابينها  
وبين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كجبت من القوم  
حق بينهم وستحسنه المصنف والد ما سيقى وجزم به في الجامع وردّه ابو  
حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واولاحد الشيئين**  
نحو ليشنا يوماً او بعض يوم **او الاشياء** نحو كفارتها اطعام عشرة  
ساكنين الآية مفيدة **بعد الطلب** اما **التخيير** بين  
المتعاطفين نحو تزوج هذا واختها **او الاباحة** فتعلم فقها او  
نحو والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد بها  
الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع  
بل المراد الاباحة بحسب العقل وبحسب العرف في اي وقت كان وعند  
احق قوم كانوا ومفيدة **بعد الخبر** اما **الشك** من المتكلم  
كجاء زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه في الشك  
ويعبر عنه بالابهام نحو وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او  
التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله

لنا ثنتان لا بد منهما **جيد ورمح اشرفت او سلاسل**

قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه المصائة الف او يزيدون وقد  
تأني بمعنى الواو لقوله جاء الخلافة او كانت له قدراً فالثنتان الاولى  
لا يعطف بأو بعد هـ التسوية للثنائي بينهما لان او تقتضي هذا الشيئين  
او الاشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو سواء على اتمت او قدمت فان

لم توجد الهزرة جاز العطف بها نص عليه السيراني في شرح الكتاب  
نحو سواء على قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا  
وقراءة ابن محيصن او لم تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد  
ناقشه فيها الدماميني الثانية اذ النهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان  
مباحا باتفاق من النجاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيراني ووافقه  
في المغنى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن  
الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون فناء عن الجميع  
وعن احدهما على مقابلة الامر لان الامر كان يأخذ احدهما وهذا القول  
جاريان في نحو ما جاء في زيد او عمرو . **واما لطلب التعيين** ان  
وقعت بعد هزرة داخلية على احد المستويين في الحكم في  
ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذ كان عالما بان احدهما عند المخاطب  
لا يعينه ولهذا يجب بتعيين احدهما لا يعنى احدهما لانه معلوم  
للسائل وعلامتها صيغة الاستغناء عنها باى وتسمى حينئذ متصلة لان  
ما قبلها وما بعدها لا يغنى احدهما عن الاخر فتسميتها بذلك لامر خارج  
عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهزرة في فادة الاستفهام وتسمى ايضا  
بذلك ان وقعت بعد هزرة التسوية وهى الداخلة على جملة في محل المصدر  
نحو ما ادرى اومت ام قعدت سواء عليكم ادعوتهم ام انتم صامتون فان  
وقعت ام بعد غير هزرة التسوية وهزرة يطلب بها وبام التعيين كانت  
منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوى الظلمات اى بل هل و  
قد تضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو اهلها لابل ام شاء اى بل اهل  
او الانكارى نحو اهل البنات وكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض ان  
المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون  
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فابعد ما منقطع عما  
قبلها وللمرد اى رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب  
فيه لا فى لفظ الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر افراد او قلب

ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب او امر او نداء كنيد كاتب لا  
 شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه  
 بالشعر فقط وذكر السهيلي والابدي ان من شرط العطف بها ان لا يصدق  
 احد متعاطفها على الاخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف لامرأة قال  
 في الاوضح وهو الحق ومنع النجاشي العطف بها على محمول الفعل الماضي و  
 يرده قولهم نفعك جتك لاكدك و للرد عن الخطأ في الحكم لكن  
 وبل واقعين بعد نفى او نفى فضا للتقرير بحكم متلوها واثبات  
 نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو اوبل عمرو ولا تضرب زيدا  
 لكن عمرا اوبل عمرا ردا على من اعتقد ان الجاءى والمضروب زيد لا عمرو  
 فهما قصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن اوبل  
 قاعد و شرط العطف بلكن افراد معطوفها و وقوعها بعد نفى او نفى و  
 عدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او قلت واو او وقعت بعد اثبات  
 او امر نفى حرفا ابتداء للاستدراك. **ولصرف الحكم عن المتلو**  
 بأن ينقل الى ما بعدها **ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه**  
**بل واقعة بعد ايجاب** او امر كجاء زيد بل عمرو اضرب زيدا  
 بل عمرا فمفادها نقل الحكم بالجى مو الامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك  
 لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب  
 البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب  
 لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب فعلى  
 قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال  
 العرب على خلاف ذلك **قتبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان  
 اتحد في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس  
 وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع  
 المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب عادة الخافض اذا اريد العطف  
 على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي رحمه الله

والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح اذا المسئلة  
 ليست قطعية فلينبغي المصير اليه ورفض القياس اذا لم يثبت لغوي و  
 الخامس منها **البدل** وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب الي  
 متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد  
 وعطف بيان فانها مكمات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا ويبل بعد نفي  
 وبلكن وينفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف لعطف  
 والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح  
 بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقديره ولهذا يقولون **البدل**  
**في حكم تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها بدل كل**  
**من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاوّل نحو فاذ احداثق و**  
 جاء في زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلو عليه  
 كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجمله القهوعين المبتدأ و ثانيها  
**بدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاوّل سواء كان ذلك**  
**البعض نصف او اقل او اكثر على الصميم ولا بد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل**  
**منه مذكور كما كالت الرغيف نصفه او ثلثيه او مقدر نحو والله على الناس**  
**حج البيت من استطاع اليه سبيلا** اي منهم فمن بدل بعض من  
 الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الدهان بدل كل والمراد  
 بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع  
 ومنع ادخال ال على كل وبعض هو مذهب الجمهور لان المتها الاضافة وهي  
 لا تجامع ال كما رواه اجازة الاخفش والفارسي و ثالثها بدل اشتمال  
 وهو ما كان بينه وبين الاوّل ملايسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية و  
 امره في الضمير كما مر بدل بعض من كل نحو يسألونك عن الشهر الحرام  
**قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لابلسته له بوقوعه فيه**  
 وهو قتل اصحاب الاخذ والتاراي فيه او الاصل ناره ثم فابت ال عن الضمير  
 وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا

جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضرابه فلا يمكن فهم المعنى عند حذفه و  
 امتنع نحو اسرحت زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن  
 استعماله بل لا يستعمل وبتقدير ورود مثله يحل على الغلط او نحوه و  
 رابعها بدل اضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا  
 علاقة بينهما ويسمى بدل البدل لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدله ان يخبر  
 بأخر من غير ابطال للاول ونفاه بعضهم واتى ان ما استدلوا به على ثبوت  
 محمول على اضمار بل و خامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد متبوعه  
 بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر  
 وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن ترو و فكر ونفاه بعضهم مطلقا و  
 ادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب  
 سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا و سادسها بدل نسيان  
 وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده نحو قصدت بئرا  
 دينار هذا يصلح مثلا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم  
 قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق  
 بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى  
 قوله بحسب قصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار  
 بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا عن  
 اللفظ الذي ذكر غلطاً وهو المبدل منه وهذا معنى قوله او الثاني  
 وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم  
 ثم يتبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد  
 الاول فيكون بدل نسيان اي بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله  
 او الاول وتبين الخطأ في قصده والاحسن ان يعطف بالتابع في  
 هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق تامة اعلم ان البدل يوافق  
 متبوعه في واحد من اوجه الاحراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير  
 والافراد وضرهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التشبية والجمع لكون

احدهما مصدرا او قصد به التفضيل ويخالف في التعريف والاطهار وضدهما  
 فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن  
 اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيانية  
 كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر والمضمر  
 من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذوذ لكنه  
 خالفهم في الاوضح تبعه الابن مالك ولا يبدل ظاهرا من ضمير حاضر يبدل  
 كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال في الجامع  
 ويجوز قطع البديل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذكركم النار ويجب ان  
 تتبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك

**باب** في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتأنيتا

وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عند عدد وهو  
 المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجريان على القياس  
**العدد من ثلاثة الى تسعة** جار على خلاف القياس لانه  
**يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث** ولو مجازيا مفردا  
 كان العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة و **سبع ليال و**  
**ثمانية ايام** او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة  
**امراة وكذا العشرة** تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ان لم  
 يركب بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على  
 القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف الى  
 عشر حسنة امثالها ولولا لقييل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع  
 حال مفردة في التذكير والتأنيت كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم  
 يحذف للبعد ودان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر و  
 عشر او في الحديث واتبعه بست من شوال **وما دون الثلاثة**  
 من واحد واثنين و ما وازنه **فاعل** من الفاظ العدد كالثالث  
 والرابع الى عاشر يجريان **على القياس** فيذكران مع المذكر ويؤنثان

مع المؤنث دائماً مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر واحد  
واثنان والجزء الثالث والخامس عشر والسادس والعشرون وفي المؤنث  
واحدة واثنان وثلاثة والمقالة الرابعة والخامسة عشر والسادسة  
والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال  
**في فرد فاعل** عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا  
كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهت آيات لها عرفتها      ستة اعوام وذا العام ساينغ  
**او يضاف لما اشتق منه** فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض  
تلك العدة المعينة لا غير كرايع اربعة اى بعض جماعة منحصرة في اربعة و  
هذه الاضافة واجبة عند الجمهور كضافة بعض الى كله او يضاف  
**مادونه** اى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصير والتحويل  
كهذا رابع ثلاثة اى جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من  
نجوى ثلاثة الا هو وابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان  
كان بمعنى الماضى والاجاز بتوينه والنصب به كما قال **او ينصب ما**  
**دونه** لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في  
اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيد ويستثنى  
من اطلاقه ثان فلا يجوز اضافته لمادونه ولا اعماله نص عليه سيبويه  
واجازه الكساءى وحكاه عن العرب

### باب في ذكر موانع الصرف

اعلم ان الاسم ان اشبه المحرف بى وسعى غير متمكن والا اعرب وسعى متمكنا  
ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسعى امكن والامنع الصرف وسعى غير  
منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف كون الاسم في  
فرعيتان احدها الفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامهما الان فى  
الفعل فرعيتين عن الاسم احدها الفظية وهى اشتقاقه من المصدر والاخرى  
معنوية وهى اقتضاه الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم

بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام  
 مقامهما او حينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا ثنوين **موانع صرف**  
 الاسم وقسمي عللا تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو  
 فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد في الاسم  
 وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والجموع  
 وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه  
 من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه  
 والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون  
 وهي فرع الزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحدة منها  
 مانعا وعلة مجازا ذلك منها جزء مانع وجزء عللة والمانع التام والعللة التامة  
 انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقووم مقامهما وهذه التسع يجمعها  
 جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

وهو احسن مما في الشرح ومن قوله  
**وزن المرب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زنة تأنيثها**  
 لذكرها كلها بصراح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب  
**كاحمد** فيه الوزن والعلية **واحمد** فيه الوزن والوصف  
**وبعلبك** فيه التركيب والعلية **وابراهيم** فيه العجمة والعلية  
**وعمر** فيه العدل والعلية **واخر** بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل  
 والوصف **ومساجد ودنانير** فيهما الجمع اى صيغة منتهى  
 الجمع **وسلمان** فيه العلية وزيادة الالف والنون **وسكران**  
 فيه الوصف والزيادة **وقاطمة** فيه التأنيث بالتاء والعلية و  
 مثله **طلحة** وفائدة ذكره التنبيه على ان معنى التأنيث يكون متكررا  
 ايضا **وزينب** فيه العلية والتأنيث للمعنى **وسلمى** فيه  
 التأنيث بالالف المقصورة **وصحراء** فيه التأنيث بالالف المذودة  
 ثم ان هذه الموانع تسمان ما يستقل بالفتح من الصرف من غير مجامع مانع



آخر وما لا بد فيه من جماعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قيمان قسم يمتنع  
 صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب  
 او التأنيث او الهمزة او الزيادة او وزن الفعل او الحدل وقسم يمتنع صرفه  
 مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في آخره الف و  
 نون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجالا فقال **فالف التأنيث**  
**مطلقا كجرى وصدقا والجمع الذي لا نظير له في الأحاد العينية**  
 اى لامفرد على وزنه وهو ما اقله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها  
 حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لا يعارض كصا بيج  
 ودواب كل واحد منهما على انفراده يستأثر اى يستقل  
**بالمنع** من الصرف من غير جماعة مانع آخر لقيامه مقام علتين اما الالف  
 فلا لها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأديته بخلاف غيرها ففى المؤنث  
 بها فرعية لفظية وهى لزوم الزيادة حتى كأنها اصلية وفرعية معنوية  
 وهى دلالة على التأنيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم  
 النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سعى به كعضا جرمع الصرف  
 نظر الى اصله وكذا لو طرأت تكثيره بعد التسمية لذلك واما منع سراويل  
 فاما لانه اعجمى حل على موازنه فى العربية اعتدادا بشبه الجمع ولانه عربى  
 جمع سر والة تقديرا **والبواقي** من الموانع لا يستأثر كل منهن بالمنع  
 بل لا بد فى تحققه من جماعة كل علة المناسبات مانع  
 منهن احد امرين اما **الصفة** وهى ما وضع لذات مبهمه  
 باعتبار معنومعين مقصود بالوضع او **العلية** وهى المراد بالمعرفة  
 وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر فى المنع ان يكون احدى العلتين لفظية  
 والاخرى معنوية والصفة والعلية معنويتان والست البواقي بأكملها  
 لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلية لا يجتمعان فهو كذلك و  
**تتعين العلية مع التركيب** اى المزج المختوم بغيره كعدى  
 كرب اذ هو المنع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما نكب من الاعداد

والظروف والاحوال فبني والاضافي فصرف والاسنادى فحكى والافصح في  
 ان يعرب ثانيا جزئيه اعراب ما لا يتصرف ويبني الاول على الفتح ما لم يكن  
 اخره ياء فيسكن و مع التأكيد اي بغير الالف لاستقلالها  
 بالمنع كما مر سواء اكان علما المؤنث ام لمذكر زائدا على ثلاثة احرف ام لاحرك  
 الوسط ام لا اعجميا ام لا منقولا من مذكر الى مؤنث ام لا لكن شرط تحتم التأكيد  
 المعنوي في منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كزئنب  
 لتزليل الزائد منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتزليل الحركة منزلة الزائد  
 او الجملة كبلخ اسم بلد لتزليلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث  
 كزيد اسم امرأة لانه ينقله الى المؤنث جصل ثقل عادل خفة اللفظ وما عد  
 ذلك من الثلاثي كهندي يجوز فيه الوجهان كما سيجي واذا سمى بالمؤنث المعنوي  
 مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا فائد  
 اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على  
 المعنى الذي يقصده المتكلم فان اربا ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف  
 ذلك او اما اوقبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك و مع الجملة  
 وهي كون الكلمة من اوضاع غير العرب و شرط الجملة في المنع  
 علميته في اللغة العجمية بان تنقل الكلمة وهي علم في العجم الى  
 لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلبام وما كان نكرة في  
 لسانهم ثم نقل في اقل الاحواله علماء كندار فيصرف ايضا لانثفاء علميته في  
 لغة العجم و **زيادة على الثلاث** كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف  
 وان كان علما في العجمية كشر وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه عن  
 ابنية العرب كما سما عيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع  
 في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او والقاف كجقيق او والكاف كسكر  
 وجميع اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام العجمية الاربعة محمدا صلي  
 الله عليه وسلم وصالحا وشعبيا وهودا والحق بهما في الصرف نوح ولود  
 وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً وهو داووداً ثم شِيثاً محمداً  
وافهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يوثق شئ منها في المنع مع غير العلمية  
وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة اخرى مع التأنيت  
وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة ويصرف اذ يبيحان اذا نكروا ان وجد  
فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة  
لا تتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة  
اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزا فترقت  
وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصر وفسعا ريان سائر  
الموانع فان ورد مصر وفا غير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية  
مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيت باعتبار البقعة فلا حاجة  
الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مشق وثلاث ورباع  
فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز  
بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثالي الوزن مع العلمية احمد ومع  
الصفة احمرو ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعال بخلاف الوزن  
المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشم وضرب علمين او  
كونه بالفعل اولى كاصبغ واحمر علمين ومثالي الزيادة مع العلمية عثمان و  
عمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا في وزن  
فعالان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية واما احسان وشيطان فان  
جلا من الحسن والشيط منعا ومن الحسن والشطن صرفا و شرط  
الصفة اي تأثيرها **القول على وزن افعل او على وزن**  
**فعالان امران اصالتها** بان تكون الكلمة في الاصل صفة و  
**عدم قبولها التاء** اما لانه لا مؤنث لها كما كبر لكبير الكبرة ولحيان  
لكبير الحمية او لها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل او فعلى بالفتح كسكران  
وغضبان وجميع ابنية فعالان مؤنثا فعلى بالفتح على الا اربع عشرة لفظا جاء  
مؤنثا فعلى فعلانة فتصرف ويجمعها

	اذا استنيت حبلانا وسفينا وصحيانا وفشوانا ومصانا واتبعهن نصرانا علو لغة واليانا		اجز فعلا لفعلا ودخنا فاعنا وصو جانا وعلا نا وموتانا وقدا مانا وزد قيهن خصانا	
<p>         وفهم من كلامه ان الصفة العارضة او القابلة للتاء لا اثر لها في المنع و          لهذا قال <b>فحريان وارمل وصفوان وارنب</b> اذا كان          صفوان بمعنى فاس و <b>ارنب</b> بمعنى ذليل اى ضعيف  <b>منصرف</b> لقبول الاولين التاء تقول عريانة وارملة ولعروض          وصفية الاخيرين اذ صفوان في الاصل وضع اسما للبحر الاملس وارنب          وضع اسما للداية معروفة فلا اثر لطرؤ الوصفية كما لا اثر لطرؤ الاسمية          كابطخ وادهم وارقم و<b>يجوز في نحو هند</b> مما هو ساكن الوسط  <b>وجهان</b> الصرف لانثغاء شرط وجوب تأثير التانيد للمعنى          وعدمه وهو اولى نظر الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا          تحتمه واوجب السير في الصرف نظر الى ان ساكن الوسط قابل احد العلتين          فتساقتا فبقي بلا سبب واجرى للمبرد والجرجى الوجدنين في نحو زيد اسم          امرأة بخلاف <b>زينب وسقر وبلخ</b> وزيد اسم امرأة فانها          ممنوعة الصرف حتم الوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها          كما تقدم <b>وكهر</b> في منع الصرف للعلية والعدل عند جمهور          بنى <b>تميم باب حذام</b> وهو ما كان على وزن فعال علما المؤنث وهو          معدول عن فاعلة ان له <b>يختم براء</b> فان ختم بها كسفار بنى          على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا <b>وامس لمعين</b>          بان يرد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه ال وهو الاس          ان كان مرفوعا نحو مضى امس بالرفع من غير تنوين فان كان          منصوبا او مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا       </p>				

فبعضهم اى تيم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما  
 اى فى باب حذام وفى مسيل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا  
 وقد مر الكلام عليهما فى صدر المقدمة و كمر **سحر عند الجميع**  
 من العرب ان كان ظرفا معيننا بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو  
 معدول عما فيه آل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اى  
 فكرة صرف نحو نجيناهم بسحر او مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بأل او  
 بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بأل او مضافا صرفا ايضا  
 كجئتك يوم الجمعة السحر او سحره

### باب فى ذكر صيغى التعجب

وما ينبغى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب نفعال يحدث فى النفس  
 عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال ان ظهر السبب  
 بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما  
 ورد منه فى كلامه العزيز كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى الخطاب  
 ان يعجب ان يتعجب لعباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة  
 نحو كيف تكفرون بالله و سبحان الله ان المؤمن لا يبغض والله دته فارسا  
 ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقصر منها هنا على صيغتين لاشتهار  
 هما فقال **التعجب له صيغتان** وضعا لانشائه احدهما  
 ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا وهذا اللفظ اعرابه  
 ما اميتك لانها مجردة عن عامل لفظى للاسناد اليها وحكى عن الكسائى  
 انها لامر صيغ لها من الاعراب وهى عند سيبويه نكرة تامة بمعنى شئ  
 وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب **وافعل فعل ماض غير متصرف**  
 لانزومة مع ياء المتكلم فون الوقاية نحو ما اقترنى الى عفوان الله واما قوله  
 يا ما اميلح غزلا فاشدن لنا فشاذا **وفاعله ضمير مستتر مفرد**  
 وذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدعائد على ما ولهذا اجمعوا  
 على اسميتها **وزيدا منصوب** بأفعل على انه مفعول به لتعدى

يفعل بهزة الثقل والجملة الفعلية في محل رفع خبرها وعند  
 الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها او نكرة ناقصة  
 بمعنى شئ والجملة صفة لها وعليها فالخبر محذوف وجوبا اي شئ عظيم و  
 عند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه  
 والفعل خبرها والتقدير اى شئ احسن زيدا اى جعله حسنا قال ابن  
 الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها  
 الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعث فعل ماض و  
 فاعل يعنى فى الاصل ذاكنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا و  
 الثانية افعل به كاحسن يزيد وهو بمعنى ما افعله  
 فدلوا لهما من حيث التعجب واحد و افعل فعل تعجب لانم لصيغة الامر و  
 ليس بأمر حقيقة اذ لا معنوله واصله عند سيويه افعل  
 بصيغة الماضى وهزته للصيرورة اى صار ذاذا كما غدت  
 البعير اى صار ذا غدة وابتقلت الارض اى صارت ذات بقل  
 واشمرت الشجرة اى صارت ذات ثمرة فغير اللفظ من صيغة  
 الماضى الى صيغة الامر وزيدت الباء فى الفاعل قصدا  
 لاصلاحه لان افعل للمغيرت صيغته قبح اسناده للظاهر  
 لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صوتا للفظ من الاستقباح فمن ثم  
 اى من اجل ذلك لزممت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل  
 ان وصلتها بخلافها فى فاعل كفى فيجوز تركها كقولهم  
 كفى المشيب والاسلام للدرء ناهيا وذهب جماعة الى ان الجورور بالباء فى  
 محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا  
 يكون افعل امر حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك  
 الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا احسن احسن يزيد وعند  
 بعضهم ضمير المخاطب اى امر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا بان يصرفه  
 بالحسن ثم جرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل يا هند

ويأرجلان ورجال احسن بزيد ولما شارك افعال التفضيل فعلى التعجب فيما  
 يبينان منه ضمير اليهما حفظا على الاختصار فقال وانما يبني قياسا  
 فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل متصرف فلا يبني  
 من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبش ثلاثي مجرد فلا يبني من  
 رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد كدرج ودرج وانطلق واستخرج  
 مثبت فلا يبني من منفى وان لم يكن ملازما للنفي نحو ما ضرب زيد  
 وما عا ج بلد واء اى ما انتفع به متفاوت في المعنى قابل للتفاضل  
 بالنسبة لمن يقوم به فلا يبني من غيره كحات وفي لان حقيقتها لا تتفاوت  
 فيها تام فلا يبني من ناقص ككان وكاد مبني للفاعل فلا  
 يبني من مبني للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان من  
 اللبس بأن كان ملازما للبناء للمفعول خاز ذلك وقد سمع من كلامهم  
 ما اشغله وما اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب عفى  
 بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده ليس اسم فاعل  
 على وزن افعل ويعبر عن هذا بأن لا يدل على كون او عيب  
 فلا يبني مما هو كذلك كعور وشهل لثلاثي ليس اسم التفضيل منه باسم  
 الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجرى انهما  
 مجرى واحدا في امور كثيرة قاله ابن مالك قلبيه اذا اردت  
 التعجب والتفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد  
 او اشد او شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما  
 ومجرو راغالبيا بعد اشد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضا  
 واشدد بياضه وما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد  
 وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم  
 المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اى بهم وقول  
 على رضى الله تعالى عنه

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما

اي ما اعفها وما اكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان الجوز  
بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او  
محور ومعلقين بالفعل

باب في الوقف وبعض مسائل الخط

**الوقف** قطع النطق عند اخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة  
في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام  
ابدال تاء التانيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات  
الواو والياء او حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علت ذلك  
فيوقف في الافصح من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم اخره  
تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه الالف  
حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء اي بابدال التاء هاء فرقا  
بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في  
ضربت ضربة لا لتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحها  
كأخت و بنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف  
في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به  
بالتاء من غير ابدال لدالاتها على التانيث والجمعية جميعا فكروا  
ابطال صورها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض كسلات  
هيئات وأولات وعلى نحو قاض مما هو منقوص متون غير محذوف  
العين وفعلا وجرابا محذوف اي بحذف الياء لان التنوين باق  
تقدير او هو الموجب المحذوف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من  
كلامه انه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتي ومثله في الحذف  
عند سيبويه المبادئ المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف  
تغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما  
تسقط لتنوين وهو منتف في المبادئ المقصود وعلى نحو القاض  
مما هو منقوص مقرون بال فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات



ثلثاء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع  
 اثباتها واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضى مكة فكلامهم قد يشعر بأن  
 المحذف فيه اربع من الاثبات وقد يعكس الامر فيهن  
 فيوقف في غير الافصح على نحو حجة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز  
 الله انجاءك بكفى مسلت من بعد ما وبعد ما وبعدت  
 كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت  
 قال ابو جيان وعلى هذه اللفظة كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت  
 الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سميع وفرن البناء  
 من المكرماه وحكى عن طى كيف البنون والبناء وكيف الاخوه والاخواه وعلى  
 نحو قاض رفاعا وجر بالياء نظر الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد  
 روى عن ابن كثير وورش في احرف من القرآن وعلى نحو القاضى فيهما بالحد  
 فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال  
 لينذريوم التلاق وليس لك في نصب نحو قاض منون  
 و نحو القاضى غير منون الا اثبات الياء لكن المنون  
 يبدل تنوينه الفاء فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياءه فيقال رايت  
 القاضى واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارى فيك المنصوب  
 المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود  
 ويوقف على اذن الجوابية بالالف اي بابدال نونها الفاء تشبيها  
 لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورتها لفظا وعلى نحو  
 لتسفعا مما اخره نون توكيد خفيفة بالالف ايضا كذلك ولئلا يكون  
 لتلفعل على الاسم مزية وعلى نحو رايت زيد ما هو منصوب  
 بالفتحة منون مجرد من التاء بالالف اي بابدال تنوينه الفالان  
 التنوين حرف جى به للدلالة على الامكانية وليس في بداله الفائق بخلاف  
 المرفوع والمجرور والتنوين فلا يبدل التنوين في الاول واو ولا في الثاني  
 ياء بل يحذف لتقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرفه

في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزیدی لأنه  
 يجرى مجرى حركة الاعراب لأنه تابع لها فكما لا يوقف عليها الا يوقف عليه  
 وقيل يحذف من غير ابدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة  
 الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف  
 عليهن بالالف كما يكتبن بها اذا الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب  
 كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها يتقدرا الابتداء بها والوقف عليها ولذلك  
 كتب من ابنك بهزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بدء منه لو كتب انا  
 زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجمه بالهاء لان الوقف عليها  
 كذلك ونحو اخت ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك  
 ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء لان الوقف عليهما  
 كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس الكلمة تكون من وعن  
 وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا القوم ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة  
 بالالف عند عدم الليس اما ان حصل بس نحو لا تضربن زيدا واضربن  
 عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر الواحد او نفيه بأمر الاثنين  
 او نفيهما في الخط وتكتب الف زائدة في الخط بعد واو الجماعة  
 المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقولوا او امر كقولوا او مضارع كلن  
 يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال الجار بردي فانه وان لم يحصل  
 التباس في نحو كلوا واشربوا لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف  
 لكن قد يجرى من الافعال ما لا اتصل به الواو صورة نحو جاد واو سادوا  
 فيحصل الالتباس فعملوا الباب كله واحدا طرداله دون الواو الاصلية  
 في بنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف كزيد يدعو ويغزو لعدم  
 الالتباس وان قلنا الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغزو دون واو الجماعة  
 غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجرى بعد  
 تمام الكلمة وان اعربت هم توكيد الواو والجمع زدت الف لان الواو حينئذ  
 متطرفة لان التوكيد ليس كالجزء فما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو

المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الف كما في الفعل  
 والاكثر يحذفون فوالقلة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان  
 وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره  
 وزواله بالقراءن وترسم الالف المتطرفة في الخط ياء عند  
 الجمهور ان تجاوزت الالف الثلاثة الاحرف بان كانت  
 رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء اكانت زائدة للحاق امر لتأنيث  
 امر لغير ذلك وسواء كان ما هو فيه فعلا كاستدعى واستقصى او  
 اسما كالمستقصى والمصطفى فان كان قبلها ياء رسمت الف كما كدنيا  
 ومجيا واحياء كراهة اجتماع ياءين في الخط الايمحي ويحي علمين في رسمان  
 ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا الثقل الفعل والصفة  
 وكون الالف اخف من الياء او لم تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها  
 الياء بان كانت منقلبة عنها سواء اكان ذلك في فعل كرحى ومدى  
 امر اسم كالرحى والفقى فان اتصل بالالف ضمير متصل فالتخارر رسمها  
 الف كما كراهة واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف الفاء على حالها  
 في غيره اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها  
 ضمير متصل ام لا وسواء اكان ما هو فيه فعلا كعفا ودعا امر اسم كالتقا  
 والعصا ثم اشار الى ما يتعرف به الواوى من الياءى بقوله و  
 ينكشف امر الف الفعل بالتاء اي باتصال تاء الفاعل به فهما  
 ظهر فهو اصله كرميت وعفوت فعلم بالاول ان الفى منقلبة  
 عن ياء وبالثانى ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان  
 اعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع كيرحى ويعفولان  
 الناقص الياءى مكسور العين والواوى مضمومها ويكون الفاء والواوى لان  
 اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما فاءه ولا مه واو ويكون العين  
 واو اكسوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولا مه واو  
 و امر الف الاسم بالتثنية فمما ظهر فيها هو اصله كعصوين

وقتيين فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء ويتكشف ايضا  
 بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والفتوات ويكون الفاء والعين واو الماسر  
 وشذ نحو القوى والصوى فان جهل حال الالف المنقلبة عن واو او ياء بان  
 لم يكن معها شئ من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء مكى والا  
 بالالف وانما كتبوا بالياء لانقلاب الفه ياء مع الضمير في لديك وكلا  
 يكتب بالالف اذ المريف المضمرا لان الفه منقلبة عن واو عند البصريين  
 واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب  
 الفه ياء مع الضمير فى اليك وعليك وحق جملا على الى لانها بمعناها  
**فصل** فى الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه  
 تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة وهى همزة سابقة موجودة  
 فى الابتداء مفقودة فى الدير سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق  
 بالسكن ويسمى بالخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة  
 بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم  
 لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيويه  
 انها زيدت متحركة بالكسرة القى هو اعدل لاننا نحتاج الى متحرك السكون  
 اول الكلمة فى زيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازانى وقد تقع تخفيفا  
 وتضم اتباعا ولا تكون فى مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثى ولا رباعى ولا حرف  
 غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجى بل تكون فى مواضع اشار اليها والى  
 بيان حركة الهمزة بقوله همزة اسم مبتدأ خبره سياقى واصله  
 عند البصريين وهو كقولك تيسره على اسماء وتصغيره على سمي جذفت  
 لامه لثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين  
 لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتى بالهمزة فى اقله بكسر لها وضم  
 وهو قليل والمجروب فى محل نصب على الحال و همزة است وهو  
 الذى اصله ستة بفتح اقله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على  
 سنه واين اصله بنو بفتح اقله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن

افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاءه لتكون الهمزة عوضا عن المهذوف  
 ثم ارف بها للتوصل الى النطق بالسكان واينم هو ابن زيدت فيه ميما  
 المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة ليمه في الاعراب كما في  
 امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هو بدل من العين في قم لان ذلك يقتضه  
 سقوط الهمزة لانها عوض وابنة اصله بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن  
 فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت واخت فانها بدل من اللام للتأنيث  
 لمكون ما قبلها ولانه لو سمي بصارجلان وانما استفيد التأنيث من  
 صيغتها وامرء وامرأة اصلها امرء وامرأة وهما لغة اخرى سكن  
 اقلهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان الهمزة  
 همزة وبلحقها التحفيف فيقال مرومة فجر يا بحر يا ابن وابنة وتثنيتهن  
 اى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع واثنان  
 واثنتان اصلها اثنيان واثنتان كجملان وشجرتان لانها من ثنيت  
 فحذفت اللام واسكنت الفاء وحجى همزة الوصل والغلام ونحوهما  
 بدى بلام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طى وحمير واللام الموصولة  
 والزائدة وقدم ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال  
 وايم الله بناء على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر  
 همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من اليمين بمعنى  
 البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال المقسم ايم الله لافعلن فكانه  
 قال بركة الله قسى لافعلن والضمير في قوله بعقتهما عائدا الى الغلام  
 وايم وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايم الله برهان  
 كما فهم قوله او يكسر في ايم وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله  
 همز ايم وايم فافتح واكسر او ام قل او قلم او من بالتثنية قد شكلا  
 وايم اخته بد والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلنا  
 همزة وصل خبر المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماحى ويطرد  
 قياسا في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله وكذا همزة الفعل

الماضي المتجاوز اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة  
 وصل كاستخرج وانطلق و كذا همزة امره كاستخرج  
 وانطلق و همزة مصدره تبع الفعل وهو مختصر في احد عشر  
 بناء الافتعال كالآكتاب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج  
 والافعال كالاحمرار والافعال كالاحمرار والافعال كالاعشيشاب  
 والافعال كالاجلواز والافعال كالاقعناس والافعال كالاسيلنقى  
 من مزيد الثلاثي والافعال كالاحرنجام والافعال كالاقشعرار من مزيد  
 الرباعي و همزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارع  
 ساكن الفظا عند حذف اقله والافعال يحتاج الى همزة كما في هب وعد وقل  
 ويستثنى من ذلك حذف كل ومراد يصدق عليها ان ثاني مضارعها ساكن لفظا  
 مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى همزة كاقتل واغز واغزى **بضمهم**  
 اي بضم همزاتهم مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة في  
 الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه  
 كسر همزة واصله اغزوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها  
 ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين **واضرب وامشوا** واذ هب  
**بكسر** اي بكسر همزاتهم وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاقل وكذلك في  
 الثاني اذ ضمة شيبه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء  
 فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث فانما  
 تركوا فيه المراعاة فوجبوا الكسر لثلاثي لتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة  
 الوقف وفهم من المثالان همزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء اكان عين  
 مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر  
 او الضم **كالباقي** اي كما يجب للكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز  
 اربعة احرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة  
 واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل  
 للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفاعل على الاصح نحو الجرس عندك

وأيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لا تقاد حركتها وحركة همزة  
 الاستفهام وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه المقدمة والسؤال  
 من فضل من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب  
 عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكن بعد مطالعته  
 في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فنه فان واضعه  
 معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولو لاطمعه في ان يكون من الثلاثة  
 التي اذامات ابن ادم انقطع عمله الامتصاص كشف

فضاعه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنه  
 الجارحة والحمد لله الذي هدانا لهذا  
 وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
 ربنا وزعقنا ان اشكر نعمتك التي  
 انعمت علي وعلى والدي وان  
 اعمل صالحا ترضاه و  
 ادخلني برحمتك  
 في عبادك  
 الصالحين

وصله  
 الله وسلم على اشرف  
 المرسلين

٢٢  
 ٢

يقول اسير الجناح كبير الجناح محمود العالم بلغه الله المأزب  
 ووقاه كل ظالم - ان اجل ما تتسابق فيه الهمم ويسعى في  
 ميدانه القلم التصدر لحمد ذي الألاء التي توجهت نحو كل  
 انسان والنعم التي اعريت افة الواحد الديان والصلاة و  
 السلام على مصدر كل فعل جمل وجم وظرف تنزل الرجاء التي  
 ما غادر صيبيها احدا الا وعمد والله للنتصيين لجزم كلمة البهتان  
 بخفض اعلام ذريها واصحابه الذين صرفوا همهم في استثناء  
 كل عات تحقير ابه لا تنويها اما بعد فان علم القوم من اجل العلوم قدرا  
 واعظمها محاسن وفخرا يستقيم به النطق دون الخطا ولا اجته يمتد  
 باع الافهام وتتسع الخطا وان من انفس ما ألف فيه قطرا لندا  
 لامام هذا الفن المتفنن في سائر ابوابه الواقف على حقيقة خطائه  
 وصوابه الامام جمال الدين بن هشام ولقد اعنى بشرحه امه  
 من اكابر الائمة ومن احسن ما كتب عليه سبكا وصناعه وابهج  
 ما وضع له بلاغة وبراعة شرح الامام المدقق الفهامه والمحقق  
 العلامة الامام الفاخر رجمة الله عليهما ورضوانه فلما حاز  
 من المنزاياما لا يحصر عد ولا يحيط به حد احب كل من السيد النبيل  
 والكامل الاصيل محمد افندي شاهين وحضرة المكرم في  
 الاتقان احمد افندي عسيران ان يفجز اطبعه ليكثر  
 باشهارة نفعه وغبية منهما في الخير وقاهما الله تعالى من كل  
 ضير فطبع على منوال عجيب واسلوب غريب مصححا على يدي  
 الفاضل الالمعي والكمال اللوذعي الفهامة السيد احمد  
 قاسم بلغه الله المغامر فاعتنى بتصحيحه حسب الطاقة البشرية  
 والاعمال على قدر النية ولما فاح منه مسك  
 الختام قلت مؤرخا له بعد التماسه  
 مفي هذا العام



<p>ورأى المهمة فيه ارتقى  وارشق الفكرة فيه رشقا  جمل النور وبدى فرقا  عم غربا نفعه والشرقا  بطروس سهلت ماشقا  أوضع المصدر والمشتقا  فقدت شرحا به يستقى  علمه جما كثيرا وسقا  برقيق الطبع خيرا حقا  عشق الطبع حلاها عشقا</p>	<p>قل لمن في النور ما سبقا  ارتشف قطر الندى تجل الصدا  فهو سفر وجهه اسفر عن  وكتاب جل قدرا وسما  زانه الحبر الامام الفاكي  اعتنى فيها اعتناء نائدا  سادة النور عليها اقبلت  وسقوا اذها فهم لما راوا  مجزى الله امرءا اكثره  فالتزمه نوميته طرفا</p>
---	---

ثم قل للناس في تاريخه

ان شرح القطر طبع ارق

٣٠٠ ١٣ ٤٤٠ ٥٠٨ ٥١

١٢ ١١

فهرست كتاب مجيب الندا الى شرح قطر النداء تأليف الشيخ الفياهي	
فصل عقده لانواع الاعراب	٢٣
فصل في الاعراب التقديرى	٣٦
فصل في تقسيم الاسم	٥٣
باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر	٨٠
باب في ذكر الفاعل واحكامه	١٠٣
باب في ذكر النائب عن الفاعل	١١٠
باب الاشتغال	١١٣
باب التنازع	١١٦
باب في ذكر المنصوبات	١١٨
فصل في الكلام	١٢٠
فصل في احكام توابع المتادى	١٢١
فصل في ترخيم المنادى	١٢٣
فصل في الاستغاثة	١٢٥
باب في ذكر المحفوضات	١٤٢
باب في ذكر الاسماء العاملة	١٤٨
باب التوابع	١٥٨
باب في ذكر حكم الفاظ العدد تذكر او تانيثا	١٤٤
باب في ذكر موانع الصرف	١٤٥
باب في ذكر صيغى التعجب	١٨١
باب في الوقف وبعض مسائل الخط	١٨٤
فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل	١٨٨